الباب الرابع

أبحاث ودراسات فى الإدارة والمشكلات المدرسية

١ - التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية وعلاقتها بتنمية القرية المصرية

٢ - دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية

٣ - بعض المشكلات التى تواجه معلم التعليم الابتدائى

«التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية وعلاقته بتنمية القرية المصرية»

«دراسة ميدانية»

مقدمة :

المجتمع منظومة كبرى يحتوى مجموعة من المنظومات الفرعية، التى تعمل فى دائرة المنظومة الكبرى، والمدرسة إحدى هذه المنظومات، التى تعنى بالجانب التعليمى والتربوى لاعداد أفراد المجتمع، وفقاً لثقافة العقل الجمعى للمجتمع. والمدرسة فى كل مراحل التعليم مؤسسة اجتماعية بالدرجة الاولى، وهى توجد وتمارس نشاطها فى إطار المجتمع، ومن أجل تحقيق أهدافه التى يرتضيها ويسعى أفراده وجماعاته اليها.

ومن ثم.. يمكن القول بأن المدرسة لكى تحقق أهدافها، وتؤدى دورها لابد أن تكون حلقة وصل متسعة المنافذ لكل مدخلات المجتمع بمختلف متغيراته، وأن تكون ذات قدرة عالية على التنسيق بين كل هذه المدخلات؛ لتصبح فى النهاية مخرجات منسقة مع هوية المجتمع وثقافته، وتؤكد أصالته وذاته القومية.

ولأهمية دور المدرسة فى المجتمع، فمن البديهى أن تكون الادارة المدرسية على أعلى درجة من التفاعل الاجتماعى مع البيئة الاجتماعية لها؛ للإسهام فى تقدمها وتنميتها، ولعلنا نستطيع ابراز العلاقة بين التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية وحركة التنمية فى القرية المصرية على وجه الخصوص، إذا علمنا أهمية الادارة المدرسية باعتبارها مصدراً مهماً للمدخل التنظيمى للمدرسة، من خلال البعدين الفنى - الادارى - اللذين تعتمد عليهما فى تحقيق الأهداف العامة والخاصة للتربية، التى تنعكس على سلوك الفرد والجماعة؛ لكى تتحقق أعلى درجة من الديناميكية لكل منهما فى تنمية بيئاتهما.

قضية التنمية تلقى اهتمام العالم، سواء على مستوى منظماته الدولية أو على مستوى مجتمعاته، أياً كانت توجهاتها الايديولوجية، وأيا كانت درجة النمو التى تمثلها على سلم التنمية واذا كانت التنمية طريقاً تتمسك به الدول المتقدمة للحفاظ على سبقها المتقدمة.. فإن

الدول النامية والفقيرة أحوج مما تكون الى الأخذ بطرق التنمية، فى محاولة منها لتضييق الهوة، التى تتسع باستمرار بينها وبين الدول الغنية.

واذا كانت مصر الآن واحدة من الدول النامية ذات المشكلات الجسام اقتصاديا واجتماعيا.. فإنه لا بديل أمامها الا التنمية... تنمية حقيقية يلمس عائدها كل فرد فى كل موقع على خريطة مصر، من النجع والقرية الى المركز والمدينة والعاصمة... تنمية تبدأ من القاعدة، وتعود اليهم بتحقيق أمالهم وطموحاتهم، فلابد أن يكون للمدرسة دور حيوى فى عمليات التنمية.

مشكلة البحث :

تم الإحساس بهذه المشكلة من خلال معايشة الباحث للقرية المصرية بحكم وظيفته السابقة كمدرس بالتربية والتعليم، وشعوره شبه التام بانفصال المدرسة عن البيئة المحيطة بها، وعدم قدرة إدارة المدرسة فى تحقيق تفاعل موجب مع بيئتها بدرجة عالية، يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها.

وتبعاً لطبيعة الدراسة الحالية التى يدور محورها حول مدى أهمية التفاعل الاجتماعى للادارة المدرسية فى تنمية القرية المصرية.. فإن التساؤل الرئيسى الذى يمثل مشكلة الدراسة يمكن تحديده فى السؤال التالى.

س : ما علاقة التفاعل الاجتماعى الموجب للإدارة المدرسية فى تنمية القرية المصرية.

ولكى يحدد الباحث المجال الدراسى لتلك المشكلة.. حدد عدداً من الإسئلة تمثل الإجابة عنها إجابة عامة للتساؤل الرئيسى، وتلك الاسئلة هى:

س ١ : ما أهم أسباب قلة التفاعل الاجتماعى؟ وما سمات التفاعل الموجب للإدارة المدرسية؟

س ٢ : ما أنواع الإدارة المدرسية وإيجابيات وسلبيات كل نمط من هذه الانواع؟

س ٣ : ما ضرورة الاهتمام بالقرية المصرية، وما مجالات التنمية فيها؟

س ٤ : ما دور التفاعل الاجتماعى للادارة المدرسية فى تنمية القرية المصرية – من واقع آراء القائمين على عملية التنمية والادارة المدرسية؟

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى الحاجة الماسة لضرورة تحقيق التفاعل الاجتماعى للادارة المدرسية فى البيئات الاجتماعية المختلفة، ومن هذا يمكن معرفة أهمية الدراسة الحالية فيما يلى:

(أ) تفيد تلك الدراسة فى معرفة أسس التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية.

(ب) تبصير الإدارات المحلية بأهمية دور الإدارة المدرسية فى تحقيق أهداف التنمية.

(جـ) تسهم هذه الدراسة بتبصير المسئولية عن تنمية القرية المصرية إلى أن يضعوا فى اعتباراتهم التنموية تنمية مدارس القرية المصرية بمختلف عناصرها بأعتبارها وسيلة دعاية للتنمية المقصودة للقرية المصرية.

المستفيدون من هذا البحث :

يستفيد بإجراءات هذا البحث ونتائجه كل من:

(أ) مديرى المدارس على مختلف مراحلها فى كل مكان، خاصة مديرى مدارس القرى.

(ب) أجهزة الإدارة المحلية على مختلف تنظيماتها.

(ج) أجهزة تنمية القرية المصرية.

مصطلحات البحث :

يهمنا فى هذا المقام الوصول الى تعريفات إجرائية، تسهم فى تنظيم مسار الدراسة، والوصول بها الى أهدافها.

ومن أهم مصطلحات البحث الإجرائية، ما يلى:

١ - التفاعل الاجتماعى :

وهو الإبداع والابتكار المبنى على الاصول العلمية والمهارة الشخصية؛ لتحقيق التواصل والائتلاف بين فئتين أو مجموعتين؛ للاستفادة بالجهد المبذول فى دعم القدرة الانسانية على التوافق، واستثمار الطاقات لزيادة الكفاية الانتاجية للعمل، وتحقيق أعلى عائد ممكن.

٢ - الادارة المدرسية :

هى مجموعة الاجراءات التى تقوم بها جماعة العاملين فى المدرسة من ناظر أو مدير ووكيل ومدرس وموظفين -بالاشتراك مع التلاميذ- لتحقيق أهداف الفرد، وأهداف المجتمع من خلال العملية التربوية والتعليمية.

٣ - تنمية القرية المصرية :

الوصول بالجهود الفردية والجماعية الى أعلى درجة من الكفاءة؛ لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذى يعيشون فيه، وحث المقيمين على البحث الذاتى فى مساعدة أنفسهم، مع تقديم المعونة الفنية اللازمة، عن طريق المنظمات الحكومية والاهلية.

منهج البحث :

نظرا لطبيعة الدراسة الحالية التى تحتاج الى معرفة آراء ووجهات نظر القائمين على تنمية القرية المصرية فى دور المدرسة، وإمكاناتها فى تحقيق إسهامات ايجابية فى تنمية القرية المصرية، وكذلك آراء ووجهات نظر العاملين فى المدرسة.. فإن المنهج المستخدم لهذا البحث هو منهج البحث الوصفى، واختار إحدى أدواته الشائعة الاستخدام، وهى الاستفتاء لمعرفة درجة موافقاتهم على عباراته.

حدود البحث :

(أ) الحدود البشرية :

يطبق الاستفتاء الخاص بالدراسة على مائتى مسئول من القائمين على تنمية القرية المصرية فى محافظة أسوان، وأعضاء هيئة التدريس بمدارس القرى فى محافظة اسوان مناصفة.

(ب) الحدود الزمنية :

تم تطبيق أدوات هذا البحث فى الفترة من ١٥ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ .

(ج) الحدود الجغرافية :

سوف يقتصر تطبيق أدوات البحث على محافظة اسوان.

خطوات الدراسة للبحث :

للإجابة عن أسئلة البحث السابقة، اتبع الباحث الخطوات التالية:

اولا : بالنسبة للاجابة عن السؤال الأول:

س ١ : ما أهم أسباب قلة التفاعل الاجتماعى، وما سمات التفاعل الموجب للادارة المدرسية ؟.

وتتطلب الاجابة ما يلى :

أ) أسباب قلة التفاعل :

١ – سيطرة الآلة على التفاعل الاجتماعى.

٢ – زيادة التخصص والتشعيب.

٣ – التغير المقصود وغير المقصود.

٤ – اداء الاعمال خلف أسوار وحواجز.

٥ – الطموح الزائد لافراد المجتمع وضغوط الحياة المستمرة.

ب) سمات التفاعل الموجب للادارة المدرسية :

١ – دراسة الوسط الاجتماعى للتلاميذ.

٢ – توفير برامج التوجيه والمعلومات التى تحتاجها البيئة الاجتماعية.

٣ – تنمية وتطوير سلوك الجماعة فى البيئة الاجتماعية مع الحفاظ على ثقافتها.

٤ – تحويل المبنى المدرسى من المادية الى المعنوية.

٥ – تبنى المشكلات العامة للبيئة الاجتماعية.

س ٢ : ما أنواع الادارة المدرسية وايجابياتها وسلبيات كل نمط؟.

وتتطلب الإجابة ما يلي :

١ – أنواع الادارة المدرسية وأنماطها:

أ) الادارة العامة.

ب) الادارة الانسانية.

جـ) الادارة البيروقراطية.

د) الادارة الديمقراطية.

هـ) الادارة الديكتاتورية.

و) الادارة الفوضوية.

س ٣ : ما ضرورة الاهتمام بالقرية المصرية، وما مجالات التنمية فيها؟.

وتتطلب الاجابة ما يلى:

١ – أهمية الاهتمام بالقرية المصرية:

أ) القرية نواة المجتمعات.

ب) القرية مركز اتزان ثقافى.

ج) التجانس العرقى لسكان القرية.

د) بساطة وذكاء سكان القرية فى آن واحد.

هـ) امكانات القرية وتعدد مواردها الاقتصادية.

٢ – أهم مجالات التنمية فى القرية المصرية ما يلى:

أ) البدء بإصلاح المرافق العامة.

ب) التنسيق بين القرى المتشابهة.

ج) القضاء على الروتين الحكومى.

و) الاهتمام بمظاهر الضبط الاجتماعى السائدة.

هـ) رسم سياسات الخطط التنموية وترك التنفيذ لظروف القرية.

س ٤ : ما دور التفاعل الاجتماعى للادارة المدرسية فى تنمية القرية المصرية، من واقع آراء القائمين على عملية التنمية والادارة المدرسية؟.

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال ما يلى:

١ – إعداد استفتاء تكون الموافقة على عبارات بنوده هى الإجابة عن ذلك السؤال.

وقد مر هذا الإعداد بالمراحل التالية:

أ) عمل مقابلات فردية تشتمل على:

– نظارة ومديرى مدارس قرى محافظة أسوان.

– مسئولى التنمية فى جهاز تنمية القرية.

– مسئولى قطاعات الإنتاج والخدمات فى القرية.

وذلك لتجميع آرائهم نحو أهم مظاهر التفاعل الاجتماعى، وأهميته لتنمية القرية.

ب) تحليل بعض الدراسات التى تناولت تنمية القرية.

جـ) صياغة ما توصل اليه الباحث من البندين (أ، ب) فى صورة استفتاء، فى ضوء المحاور الاساسية لموضوع البحث.

د) عرض الاستفتاء على لجنة من محكمين من رجال التربية؛ للوقوف على الصدق الظاهرى للاستفتاء ومدى تناسقه.

هـ) تطبيق الاستطلاع بعد الاستفادة من آراء المحكمين، وعمل التعديل المطلوب وصياغته فى شكله النهائى على عينة استطلاعية عددها (اربعين) فردا؛ للوقوف على درجة الثبات، وبلغت نسبة الثبات (٧٦,) باستخدام التجزئة النصفية.

نتائج الدراسة :

اولا : اجابة السؤال الأول:

- أهم أسباب قلة التفاعل الاجتماعى بين الادارة المدرسية والبيئة المحيطة:

لعل أهم ما يميز الحقل المدرسى - فى وقتنا الحاضر - التنوع والاتساع فى المشكلات المادية والانسانية؛ لزيادة سرعة التغير فى حركة الحياة اليومية فى المجتمع المحلى والمجتمع العالمى، ذلك التغير الذى تنعكس آثاره فى شكل العلاقات الاجتماعية، التى تمارسها المدرسة بين العاملين وطلاب العلم فيها من جهة، والبيئة الاجتماعية التى تنبثق منها وتعيش فيها ولها من جهة أخرى.

والمتأمل فيما كان عليه التفاعل الاجتماعى بين الادارة المدرسية والبيئة الاجتماعية وما صار اليه يلاحظ - وبدرجة واضحة ودون حاجة إلى أدلة أو قرائن- أن هذا التفاعل الموجب فى طريقه الى الاندثار التام، فالمدرسة تحولت الى منشأة مادية فقط، شأنها فى ذلك شأن المنشآت المادية الاخرى؛ فهى تفتح أبوابها فى الصباح؛ لاستقبال عملائها لفترة محددة، ثم توصد تلك الأبواب ولا تفتحها إلا اذا بزغ صبح يوم جديد، بينما كانت المدرسة منذ نشأتها الاولى مركز حركة حياة الجماعة، ومركز ثقافتها، والصلة بين ماضيها وحاضرها، وأمل مستقبلها؛ من أجل الوصول الى غد أفضل.

وكان هذا التحول نحو عدم التفاعل بين المدرسة والبيئة مكمن الخطر، الذى انقض على أمل المجتمع فى مستقبل أفضل نحو التنمية المحلية.

ومن أهم أسباب قلة التفاعل نذكر ما يلى :

١) سيطرة الآلة على التفاعل الاجتماعى:

أسهم التطور التكنولوجى باستخدام الآلات على نطاق واسع فى تحديد شكل التفاعلات الاجتماعية بين الإنسان والإنسان، وبين الانسان والجماعة، وأنعكست آثار التطور التكنولوجى على درجة الاتصال من جهة والانفصال من جهة أخرى، فكثيراً مازاد الاتصال عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وانفصلت التفاعلات الشخصية، وهذا مثال من أمثلة لا حصر لها لكثير من مظاهر التفاعلات؛ التى تمت وتتم تحت سيطرة الآلة والتكنولوجيا.

٢) زيادة التخصص والتشعيب:

لعل أهم ما يميز العمل ومجالاته – فى هذا العصر – زيادة التخصص والتشعيب فى العمل الواحد؛ مما أثر على الفكر والاتجاه نحو مسئولية الكم والكيف، ولاشك فى أن التخصص والتشعيب كان يهدف الى زيادة الدقة والمهارة، ويهدف فى الوقت نفسه إلى زيادة الترابط بين أعضاء الجماعة؛ نظراً لحاجة كل منهم للاخر، ولكن ذلك لم يتحقق بالدرجة المطلوبة مما جعل التخصص سلاحاً ذا حدين، أضعف التفاعل الاجتماعى الموجب بين العاملين فى الحقل الواحد، وتأثرت المدرسة وإدارتها بهذا التخصص، ولم تعد الوحدة الاجتماعية التى تتفاعل عناصرها فيما بينها تفاعلا موجبا.

٣) التغيير المقصود وغير المقصود :

لاشك فى أن التغيير المقصود وغير المقصود سمة من سمات العصر الحديث، وأسهم كلاهما فى خلق نوع من القلق المستمر فى حياة الفرد والمجتمع؛ مما أصاب البعض بحالة من العجز عن الاستقرار ولو لفترة قصيرة، وانعكس ذلك كله على إدارة المدرسة وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية؛ بوصف الادارة المدرسية سلوك أنسانى يتأثر بعوامل ومحددات مختلفة، ولذا فلا غرابة أن نجد قلة التفاعل الاجتماعى بين الادارة المدرسية والبيئة الاجتماعية.

٤) أداء الأعمال خلف أسوار وحواجر:

من أهم ما يميز أداء الأعمال فى عالمنا المعاصر أن أصبحت الأعمال تؤدى وراء اسوار عالية، وقد ساهمت تلك الاسوار فى حجب كثير من الحقائق وتطورات الأعمال عن الفرد والجماعة، وبذلك أصبحت تفاعلات كل منهما محدودة وقاصرة على ما تعرضه عليهم أجهزة ووسائل الاعلام، وانعكس ذلك على مدى تفاعل المدرسة مع كثير من المنظمات الموجودة بالبيئة الاجتماعية.

٥) الطموح الزائد لأفراد المجتمع وضغوط الحياة:

من مميزات هذا العصر زيادة الطموح لدى كل الافراد على جميع المستويات الثقافية، واشتداد دوافع العاملين للتقدم والنجاح مع زيادة ضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية،

وعلى الرغم من أهمية الدوافع للحركة الديناميكية.. الا أن عدم القدرة على تحقيق الطموحات الزائدة أصاب البعض بالسخط وعدم الرضا، ولاشك فى أن ذلك الشعور العام أصاب حركة الادارة المدرسية فى تحقيق تفاعلها مع البيئة الاجتماعية الخارجية فتقلص دورها الايجابى، ذلك الدور الذى من خلاله يتحقق اتصال حلقات التفاعل بين الإدارة المدرسية والافراد والجماعات خارجها؛ بما يكفل المساهمة فى حل مشكلات المدرسة وبالتالى تحقيق أهدافها.

ومن العرض السابق لأسباب قلة التفاعلة الموجب يجدر بنا أن نوضح أشكال التفاعل الموجب، الذى يساهم فى حقيق الاهداف الغائبة للمجتمع، والتى من أهمها التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بقعة فى المجتمع، وفق ظروفها وإمكاناتها.

والتفاعل الاجتماعى الموجب يعنى بتشكيل علاقات اجتماعية طيبة ثابتة بين طرفين لتحقيق مصلحة، أو اهتمام معين، أو قيمة عليا، يسعى الطرفان لتحقيقها فى مسيرة واحدة محددة الخطوات، منسقة الواجبات والمسئوليات؛ بحيث تؤدى إلى الاتفاق والتعاون والوحدة والتماسك.

ونوضح فيما يلى أهم سمات التفاعل الموجب للإدارة المدرسية.

١ - دراسة الوسط الاجتماعى للتلاميذ :

من الضرورى أن تكون لدى ادارة المدرسة خريطة جغرافية اجتماعية للمجتمع، الذى تقع فيه المدرسة، موضحة عليها: المعالم الأساسية للبيئة المحلية، والتجمعات السكانية، ونمط المنازل، ومتوسط عدد الحجرات بها، وكذلك التحرك والنشاط السكانى، والأصول الاقتصادية، وتدرجات الثروة الاقتصادية، ومتوسط دخل الفرد، وكيفية قضاء الوقت الحر.

ولاشك فى أن معرفة المستوى الاقتصادى الاجتماعى للوسط الاجتماعى لتلاميذ المدرسة تسهم فى كفاءة التفاعل الموجب، والتوقع السليم لدرجة الإسهام فى معرفة احتياجات المجتمع ومتطلباته، وتحقيق التنمية المطلوبة وفق خطة اجتماعية اقتصادية مدروسة.

٢ - توفير برامج التوجيه، والمعلومات التى تحتاجها البيئة الاجتماعية:

إن الادارة المدرسية الناجحة فى تفاعلها الاجتماعى يجب أن تساهم ببرامج متعددة ومتخصصة فى عمليات التوجيه، وتوفير المعلومات لمختلف مجالات الحياة، التى تعيش فيها المدرسة؛ حتى يشعر جميع المحيطين بالمدرسة بأنها مركز حيوى، قادر على الإسهام فى خدمة المجتمع، ومن ثم يستجيبون لها إذا ما طلبت منهم العون والمساعدة.

٣ - تنمية وتطوير سلوك الجماعة فى البيئة الاجتماعية مع الحفاظ على ثقافتها:

من الاساليب الحديثة لخدمة الجماعة تنمية وتطوير سلوك أفرادها عن طريق تغيير اتجاهاتهم، مع تأكيد أهمية الحفاظ على عمومية وخصوصية الثقافة، وبذلك يمكن أن تساهم الإدارة المدرسية فى تحسين عديد من سلوكيات الأفراد والجماعات، بما يعود عليهم بالفائدة.

٤ - تحويل المبنى المدرسى من المادية الى المعنوية:

إن أصابة كثير من الأفراد والجماعات بالقلق كظاهرة عامة، تعترى معظم أفراد الشعوب، جعلت سمة الانفرادية والانعزالية تسيطر على معظم الافراد، فيحجمون عن المشاركة الإيجابية فى المظاهر الاجتماعية سواء السالبة أو الموجبة، ومن ثم يصبح من الضرورة أن تتحول المدرسة من منشأة جامدة مكونة من كتل مادية إلى مجموعة مشاعر تنبض بالحياة والحركة، وتساهم بفاعلية فى السراء والضراء؛ لكى يشعر كل فرد فى البيئة بأن المدرسة جزء من حياته الخاصة والعامة، وتصبح لديه الإيجابية للمشاركة فى استمرار دورها الإيجابى.

٥ - تبنى المشكلات العامة للبيئة الاجتماعية:

تستطيع الإدارة المدرسية أن تثبت قدرتها على حل المشكلات العامة للبيئة الاجتماعية، من خلال معرفتها التامة بجوانبها، واستجلاء ذلك من الدراسة الدقيقة للوسط الاجتماعى للتلاميذ، ووضع خطة طموحة لإيجاد حلول علمية عملية لهذه المشكلات، من خلال الاتصالات المختلفة، التى يمكن لإدارة المدرسة تحقيقها بحكم علاقتها الاجتماعية والمهنية.

ومن خلال ما سبق من محاور.. يمكن أن نستشعر الى أى مدى تتفاعل ادارة المدرسة مع البيئة الاجتماعية، وبالتالى يمكن التأكيد على أهمية هذا التفاعل فى خلق روح التعاون فى العمل، والقدرة على تحقيق الأهداف العامة والخاصة للمدرسة، ومن أهمها: ايجاد المواطن الصالح المنتج وفقا لظروف بيئته وامكاناتها، وتحقيق دفعة فردية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال عرض أسباب عدم التفاعل، وسمات التفاعل.. يصبح من الضرورى عرض أنواع الإدارة المدرسية لكى نتبين أنماطها، هذه الأنماط فى التفاعل أو عدم التفاعل، ونصل الى خطوات إجرائية فى المطالبة بنمط أدارى متميز، له القدرة على تحقيق التفاعل؛ للاسهام فى عمليات التنمية المختلفة؛ خاصة فى القرية المصرية.

ثانياً : إجابة السؤال الثانى:

أنواع الإدارة المدرسية وأنماطها:

من الحقائق المهمة التى يجب أن تكون واضحة فى فكر القائمين على الإدارة بجميع مستوياتها أنها مجموعة من العمليات المتشابكة، التى تتكامل فيما بينها بحسن التنظيم والتوجيه والقيادة الديمقراطية؛ لتحقيق الاهداف المنشودة منها.

والادارة المدرسية School Management تعنى الوحدة القائمة بتنفيذ السياسة التعليمية، وهى جزء من الإدارة التعليمية، التى هى بدورها المنظومة الكلية للمجتمع، فهى بذلك جزء من كل.

ومن هنا يمكن القول بأن الادارة المدرسية تكتسب سماتها العامة من أنماط الادارة التعليمية، التى هى بالتالى انعكاس لشكل ونظام السياسة العامة السائدة فى المجتمع، ولاشك فى أن السياسة العامة للمجتمع تؤثر بالسلب أو الايجاب فى نمط الإدارة وسماتها، وهذا ما دفع الباحث الى عرض أنواع الادارة وانماطها.

ومن أهم هذه الأنواع ما يلى:

أ- الادارة العامة وسماتها:

يعتبر «هنرى فايول» الفرنسى الجنسية صاحب هذا الاتجاه؛ حيث مارس العمل والفكر وتبنى هذا الاتجاه، فيقول فى كتابه «الإدارة العامة والصناعة» أن النشاط الادارى مهم؛ لأنه

يتعلق بالتنبؤ والتنظيم والتنسيق وإصدار الأوامر بالرضا والسرور للعاملين، ويكون بمثابة تشجيع لهم على العمل المنتج[1].

ومن أهم مبادىء الادارة العامة ما يلى:

١ – تقسيم العمل.

٢ – المسئولية والسلطة.

٣ – النظام والطاعة.

٤ – وحدة الأمر.

٥ – وحدة التوجيه.

٦ – خضوع المصالح الفردية للمصلحة العامة.

٧ – مكافأة التوجيه.

٨ – المركزية.

٩ – تدرج الافراد.

١٠ – الترتيب.

١١ – المبادأة.

١٢ – استقرار المستخدمين.

١٣ – روح الاتحاد.

أما عناصر الإدارة عنده فهى خمس وظائف، تتركز فيما يلى:

١ – التخطيط.

٢ – التنظيم.

٣ – القيادة.

٤ – التنسيق.

٥ – الرقابة.

---

(١) ابراهيم عصمت مطاوع، أمينة أحمد حسن: الأصول الإدارية للتربية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤. ط٢ ص ٢٥.

ب) الإدارة الإنسانية:

إن صاحبة هذا الاتجاه هى «مارى باركو فيوليت» التى أوضحت أن الإدارة عمل إنسانى بالدرجة الأولى، يجب أن يعتمد على العلاقات الإنسانية.

وبينت أفكارها فيما يلى:

١ – قانون التعارض والتكامل.

٢ – قانون الموقف.

٣ – الخلط بين القوة والسلطة.

٤ – المسئولية المجمعة.

٥ – التخطيط كنوع من التنسيق.

٦ – مهنة الإدارة تحت التكوين.

وترى «فيوليت» أن الادارة انسانية الهدف، ولذلك فمن الضرورى أن يكون الهدف واضحاً للمجموعة، وكذلك المصلحة المشتركة، إذ بهما تتحقق الانتاجية العالية، ولذلك فهى تؤكد أن هناك رئيساً للمصلحة، يصدر أوامر يمكن أتباعها لوقت قصير، ولكن هناك قائداً، يسير الجميع خلفه، وهو هدف مشترك للجميع. وهذا ما يجعل رئيس الإدارة التعليمية وقائد النقابة العامة مختلفاً فى صفاته تماماً عن الرئيس المعين.

وإذا كانت الادارة المدرسية عملاً يحقق الأهداف نتيجة للشعور بالعزة والشخصية.. إلا أن التغالى فى الإنسانيات، قد يكون له خطورته فى التعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية.

جـ) الإدارة البيروقراطية:

لقد ساهم «ماكس فيبر» صاحب هذا الاتجاه فى تحديد نمط الادارة باستخدام سلطة المكتب وقوته، انطلاقاً من التسلسل الرئاسى أو التدرج الهرمى للسلطات، ووجود هيكل تنظيمى رشيد، وتنفيذ اللوائح المكتوبة، واعتبار أن الوظيفة ليست ملكاً لمن يشغلها.

وقد فهمت الإدارة – خاصة فى الدول النامية حتى الآن – بأنها التعقيد المكتبى، وتحكم اللوائح والقوانين فى حركة العمل.

ولاشك فى أن المظهر العام للادارة التعليمية يتسم بما لهذه الإدارة من سلبيات، تاركاً مالها من ايجابيات.

وانعكس هذا المظهر على نمط الادارة المدرسية فى كل مدينة وقرية ونجع، حتى أصبحت الإدارة المدرسية نوعاً من المشكلات، التى تعترض طريق التقدم المنشود.

د) الادارة الديموقراطية:

وهذه الادارة تعمل على تحقيق مشاركة الجميع فى القرارات، التى تسهم فى تقدم التلاميذ والقائمين على التدريس، وتعنى الحكم الجماعى للقرار العام. ولهذه الإدارة مميزاتها، وكذلك سلبياتها المهمة، التى تتركز فى حاجة هذه الادارة الى درجة عالية من الثقافة والمرونة والفكر؛ حتى تكون القرارات واقعية ومحققة للمصلحة العامة.

هـ) الادارة الديكتاتورية:

وهى أحد أنواع الادارة التى تتسم بالتشدد واحتكار القرار، وتستند إلى اللوائح والقوانين بغير فهم، وتستمد سلطتها من قوة غير شرعية. وتسهم هذه الإدارة فى خلق روح العداء والتحامل على مصلحة الآخرين، ولا تلبث هذه الإدارة أن تنهار بمجرد أن تجد من يثور فى وجهها، ويحطم حواجزها التى تتستر وراءها.

و) الادارة الفوضوية:

وهى أسوأ أنواع الادارات؛ حيث لا نجد فيها مسئولاً يصدر القرار أو يحزم الموقف، فهى نوع من الغوغائية الاولى، التى لا يمكن أن ترقى الى مستوى التحضر الإنسانى؛ حيث ضرورة الوصول إلى قرار من مسئول يتحمل المسئولية بكل أبعادها.

وهذه الإدارة من أخطر الإدارات على الأهداف التربوية؛ حيث إن الأهداف التربوية غير مرئية وتحتاج إلى مسئول وخبرة طويلة؛ لأن نتائجها بعيدة المدى، والفوضى ضرب من الخيال وحرث فى الماء.

ومما سبق.. يتضح أن هناك أنواعاً متعددة للإدارة المدرسية، ولا يمكن أن نجزم بأن هناك سمة عامة محددة للإدارة فى معظم المدارس المصرية، وهذا هو مكمن الخطورة البالغة حيث لا يمكننا تعرف سمات وعيوب الإدارة بها؛ ولذلك فنحن فى حاجة ماسة وسريعة إلى وضع نمط إدارى، تكون له سمة مميزة، وتحمل إيجابيات الإدارة، ومن ثم يمكن التخطيط لوسائل التفاعل الموجب أيماناً بأهمية التفاعل الموجب للإدارة المدرسية فى تحقيق التنمية؛ خاصة فى القرية المصرية، التى سنستعرض أهميتها وضرورة التفاعل بين الإدارة المدرسية والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية بالقرية؛ لتحقيق تنميتها وتطورها المطلوب.

ونستهل المحور الثالث من محاور هذه الدراسة بالحديث عن أهمية القرية وضرورة تنميتها؛ حتى تكون العلاقة قوية وطبيعية بين محاور هذه الدراسة، وصولًا إلى الهدف منها.

والقرية المصرية تشمل السواد الأعظم من سكان مصر، وتمثل العمود الفقرى لكيانها، والدعامة الاساسية التى يُشيَّد عليها بناء النهضة الاجتماعية لكل شعب مصر.

ولا يمكن لأى تنمية أقتصادية واجتماعية أن تحقق أهدافها إلا اذا اتجهت الى القرية المصرية المحرومة من الرعاية والمحتاجة الى كل ألوانها؛ فتوفر لها من القوى المادية والمعنوية والجهود العلمية والعملية ما يحقق لها نهضة عامة، ترفع من مستوى الحياة فيها وتكفل لاهلها أن يعيشوا أصحاء فى أجسامهم وعقولهم، مستغلين إمكاناتهم واستعداداتهم، متعاونين تعاوناً ذاتياً على تحقيق المصالح المشتركة والمشروعات العامة، التى تنهض بالقرية نهضة كاملة، مستهدفين التنمية والارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لها.

ومن هنا تكون أهمية إجابة السؤال الثالث.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث:

أهمية الاهتمام بالقرية المصرية:

ساهم التغير السريع الشامل لكل نواحى الحياة فى إحداث حركة شد قوية، أدت الى اجتذاب سكان القرى المصرية، عموماً نحو المدينة، وأصبحت موجة عالمية المسحة، وترجع إلى تنوع وسائل الارتزاق، وانتقال المجتمع أنتقالًا سريعاً من الحياة الزراعية الى الحياة

الصناعية، وتركز النشاط الادارى والمهنى فى المدن... كل هذا أسهم فى التحول الاقتصادى المتمثل فى الاعتماد على المدينة بدلًا من القرية؛ مما أثقل كاهل المدينة، وحملها أكثر من طاقتها، وأصابها بالخلل العام من حيث توفير احتياجاتها وملحقاتها، ولذلك كان لابد من الاهتمام بالقرية انطلاقا مما يلى:

أ - القرية نواة المجتمعات:

تعتبر القرية بداية التجمعات البشرية؛ منذ أن اختار الإنسان لنفسه الانتقال من حياة البداوة والتنقل الى حياة الاستقرار والتمركز، فكانت الزراعة باباً جديداً لاكتساب الرزق والمعيشة، ويؤكد علماء الاجتماع أن القرية امتدت حتى آلت الى المجتمعات الإنسانية، التى تعيش فيها اليوم.

ولكن غالبا ما تنسى الأسباب عند بلوغ الغايات، وهكذا هجر القرية كثير من أهلها وأصحابها، وأصبحت غريبة عنهم، وأصبحوا غرباء عنها، ومن ثم لم تعد مركز اهتمام كثير من أبنائها.

وتحتم كل الظروف ضرورة العودة الى الاهتمام بالقرية، باعتبارها بداية كريمة وعطاءً مستمراً لا ينقطع.

ب - القرية مركز اتزان ثقافى :

بالرغم من انتشار عديد من المتغيرات، التى آثرت على عمومية الثقافة المصرية.. إلا أن القرية المصرية مازالت تحتل مركزاً مرموقاً فى الحياة الثقافية والاجتماعية، ولها أثر كبير فى تعديل وضبط سلوكنا الخلقى والمعنوى، والذى يساعدنا بدوره على الاستمرار فى الاحتفاظ بكياننا الاجتماعى بشكل متزن سليم.

ومن البديهى أن يشغل أمر تنمية القرية كل المهتمين بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ إسهاماً فى الحفاظ على أستمرارية الاتزان الثقافى.

ج - التجانس العرقى لسكان القرية:

تتسم القرية المصرية بظاهرة اجتماعية، لها قيمة عالية فى تحقيق التقدم المنشود، وتتمثل هذه الظاهرة فى الانحدار العرقى الواحد لجموع سكان القرية؛ مما يؤثر على توحيد

الاتجاهات نحو المواقف، ولاشك فى أن هذا التوحد يسهم بدرجة كبيرة فى تحديد متطلبات، التنمية والقدرة على التجاوب معها لصالح القرية وتنميتها.

د - بساطة وذكاء سكان القرية فى آن واحد:

نظراً للتجانس العرقى لسكان القرية.. فإن عاداتهم تشكل سلوكاً عاماً، نجده فى الثقة بالغير، عندما يشعرون بإخلاصه فى العمل، وقدرته على تحقيق أهدافهم، ومع ذلك فهم يدركون بحساسية عالية غير المخلصين لهم، فيثيرون حولهم الشكوك وينفرون منهم، ومن هنا نؤكد أن سكان القرية فى حاجة ماسة للمخلصين لهم، حتى يمكن الاستفادة بهم والتقدم نحو تطوير القرية، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هـ - إمكانات القرية وتعدد مواردها الاقتصادية :

تعتبر القرية مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومى، على المستوى العام من خلال إمكاناتها المتعددة، وتعدد مصادر الثروة الاساسية للفرد والجماعة. ولذلك يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق الاستقلال الذاتى، وتسخير مواردها فى خدمة مشاريعها التنموية، بشرط أن يشعر جميع الافراد بأن العائد من المشروعات يعود للقرية، ويستغل فى خدماتها، وليس غنيمة للاستغلال والنهب؛ مما يخلق فيهم روح السلبية والانعزالية، التى ساهمت فى الفترة الماضية فى تخلى القرية عن دورها الإنتاجى فأصبحت عبئاً ثقيلًا على غيرها.

ولم يكن ذلك من فراغ، بل له عمق سيكولوجى فى نفوس سكان القرية، متمثل فى كون القرية مخزناً للمواد الغذائية، دون رد لجميعها فى صورة خدمات تنموية، طالما احتاجت لها القرية المصرية.

وبعد عرض أهم أسباب الاهتمام بالقرية المصرية، يجدر بنا أن نوضح متطلبات تنمية القرية المصرية؛ حيث إن تنمية هذه القرية والنهوض بها بصفة عامة وتخطيطها تخطيطاً جديداً، يتمشى مع الاساليب الحديثة والتطور الراهن فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية؛ بصفة خاصة من المشروعات البالغة الاهمية، التى يجب أن توليها الاجهزة التشريعية والتنفيذية عناية واهتماماً كبيرين، لهما أثر بالغ على القرية خاصة، والدولة عامة فى جميع النواحى والمجالات.

ومن أهم مجالات التنمية فى القرية المصرية، ما يلى:

أ) البدء بإصلاح المرافق العامة :

يجب البدء بإصلاح المرافق العامة للقرية المصرية، باعتبارها أمراً مهما وحيويا لتحقيق كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك يجب دراسة المرافق اللازمة للقرية المصرية، وتحديد احتياجات كل قرية؛ وفقاً لعدد سكانها ومجالات اقتصادها.

ب) التنسيق بين القرى المتشابهة :

من الضرورة تحقيق الانسجام الاجتماعى والاقتصادى لكل مجموعة قرى متجاورة؛ لكى يتحقق الدعم الذاتى، مع القدرة على التقدم المنشود.

ج) القضاء على الروتين الحكومى :

نظرا لبساطة الفلاح وذكائه فإنه فى حاجة ماسة لما يلبى متطلباته بصورة سهلة وميسرة، ولذلك يجب أن تراعى هذه الامور السيكولوجية الاجتماعية، عند إنشاء أجهزة حكومية؛ حتى لا تكون هى ذاتها عائقاً يحول دون التقدم، وسبباً فى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د) الاهتمام بمظاهر الضبط الاجتماعى السائدة :

يمكن لاجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية الاستفادة من وسائل الضبط الاجتماعى، التى تأخذ بها معظم القرى؛ لحل مشاكلها والحفاظ على استقرار أمنها، وفى ذلك رعاية للتقاليد والعادات الأصيلة وتخفيف لحدة القلق من الدخول فى دوامة المكاتب الحكومية، التى سئم الناس التعامل معها والثقة فيها خاصة؛ فى ظل الظروف التى يعيشها الفلاح المصرى.

هـ) رسم سياسات الخطط التنموية، وترك التنفيذ لظروف القرية :

غالباً ما نجد حماس الحكومة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قوياً ومزدهرا عند وضع الخطة، وما يلبث ذلك الحماس أن يتغير عند التنفيذ؛ نتيجة للتعارض مع الواقع، ولذا يجب أن ترسم الدولة الخطط وتترك لمجلس القرية المختص التنفيذ؛ حسب الاولوية والحاجة؛ حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القرية المصرية ذاتها؛ فعلى الإدارة

المدرسية أن تسهم بالتفاعل الموجب مع البيئة الاجتماعية، وتقدم كثيراً من الخدمات الاساسية للمجتمع المحلى، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١ - أن تعود المدرسة مركز إشعاع:

من الضرورى أن تتحول المدرسة من كتل مادية جامدة إلى حركة مستمرة فى البيئة المحلية؛ فتكون بذلك مركز إشعاع مستمر، لا يقف عند حد تلقين المعلومات البسيطة التى يتلقاها التلاميذ، بل من الضرورى أن تسهم فى حل كل مشكلة فى القرية، من خلال ما ذكرنا سابقاً من دراسة للوسط الاجتماعى، ووضع يديها على أهم المشكلات، ومد يد العون بالمساعدات المادية والمعنوية، ولاشك فى أنه حينما تبدأ التعاون مع البيئة الاجتماعية.. فسوف تجد حلولاً عملية للمشكلات التى تعوق حركتها.

٢ - توافر الوعى بخطط التنمية لكل قرية:

على ادارة المدرسة أن تكون دائماً مستعدة للإجابة عن مشكلات البيئة الاجتماعية، وأن يكون لديها ملف كامل للمشكلات والحلول المقترحة؛ حتى يمكن أن تسهم بالوعى والتخطيط فى رسم الخطط التنموية للقرية المصرية.

٣ - تحويل جماعات النشاط لمراكز خدمات مستمرة:

إذا كانت معظم القرى المصرية تخلو من الخدمات الإساسية؛ خاصة بعد انقضاء يوم العمل الحكومى، وتصبح بذلك معظم القرى معطلة الخدمات العاجلة حتى صباح اليوم التالى.. فيكون من الواجب أن تتحول جماعات النشاط إلى مراكز خدمات مستمرة ومناسبة لاحتياجات القرية الأساسية؛ حتى يجد السكان حلولاً عاجلة للمشكلات البسيطة، التى تعترضهم أثناء غياب الخدمات الحكومية.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، أمثلة لهذه الجماعات:

أ) جماعة التمريض والإسعافات الاولية.

ب) جماعة علاج الماشية.

ج) جماعة تنظيف وتجميل الشوارع.

د) جماعة الترفيه الفنى.

و) جماعة الثقافة والإرشاد الريفى.

ومن الضرورى أن تتحول هذه الجماعات الى حركة مستمرة، لا شعارات وقتية، وعلى الجهات المسئولة مراعاة ذلك، وإمدادها بالعون الكامل المتكامل .

٤ - تمثيل المدرسة فى المجالس القروية:

يجب أن تمثل إدارة المدرسة فى مجلس القرية ولو بالتعيين؛ حتى تكون جزءاً من حركة القرية، وقادرة على الإسهام فى تحقيق أمانيها وأمالها، وعلى وعى تام بكل ما يجرى داخل القرية، وبذلك يمكن أن يتم التفاعل على أكمل وجه، مع جميع أجهزة القرية، ومن خلالها يسهم فى حركة التنمية المطلوبة.

٥ - تطوير المنهج المدرسى للقرية:

من الضرورى أن يتطور المنهج المدرسى للقرية المصرية؛ بحيث يتحول من المنهج التعليمى فقط الى المنهج التعليمى المهنى الاجتماعى، وبذلك تصبح إدارة المدرسة حركة مستمرة فى البيئة الاجتماعية.

ومما سبق.. يمكن أن نؤكد أن التفاعل الموجب للادارة المدرسية قادر -بدرجة كبيرة- على الإسهام فى تنمية القرية المصرية بظروفها الحالية.

رابعا : إجابة السؤال الرابع :

توصل الباحث الى إجابة هذا السؤال من تحليل نتائج الاستفتاء بالمقابلة الفردية للعدد الموضح فى عينة البحث (٢٠٠)، من المسئولين فى كل من جهاز تنمية القرية وإدارة المدارس بقرى محافظة أسوان.

وقد استعان الباحث بطلاب الدراسات العليا فى المقابلات الفردية؛ لكى تتحقق الموضوعية فى الإجابة وعدم الإهمال فيها.

واستخدم الباحث الاسلوب الإحصائى بتجميع تكرارات الموافقة على كل عبارة من عبارات المحاور، وكذلك تكرارات عدم الموافقة لكل من المسئولين والعاملين فى مدارس القرى بالمحافظة.

وقد تم تقسيم المحاور الى أربعة محاور، هى :

أ – أهمية التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية.

ب – سمات التفاعل الاجتماعى الموجب للإدارة المدرسية.

ج – علاقة التفاعل الاجتماعى.

د – دور التفاعل الموجب فى تنمية القرية.

وحاول الباحث وضع عبارات كل محور فى صورة متتالية؛ ليسهل الاستجابة لها من أفراد العينة، وإمكان تحقيق الهدف من البحث؛ وحتى يمكن إيجاد علاقات إحصائية بين استجابة كل من مجموعة أفراد العينة لمناقشتها وتحليلها، ولكى يسهل وضع توصيات إجرائية، تسهم فى تحقيق اجرائية التفاعل الموجب للادارة المدرسية، بما يحقق إسهامات واضحة لدى سكان قرى محافظة اسوان خاصة وكل قرى مصر عامة.

ويوضح جدول (١) نتائج إجابة السؤال الرابع.

من الجدول السابق يتضح ما يلى:

أكدت استجابة عينة الدراسة لكل من المسئولين عن الادارة المدرسية، أو المسئولين عن تنمية القرية الموافقة على محاور الاستفتاء وعباراته؛ حيث بلغت كل الموافقات أكثر من ٥٠٪، وإن كان هناك تفاوت فى النسب.. فإن ذلك لا يضعف من قيمة الاستجابة، لأن الموافقة التامة قد تضعف من قيمة الاستجابة لما يلى:

أ – الإهمال فى الاستجابة.

ب – عدم الاهتمام بالموضوع.

ج – عدم الثقة فى العبارات.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الباحث أن الاختلاف فى الاستجابة يؤكد موضوعية الاستفتاء؛ وفقا لطبيعة اتجاهات الافراد.

وفيما يلى تحليل نتائج المحاور :

أولا : أهمية التفاعل الاجتماعى للإدارة المدرسية :

١) بلغت نسبة الموافقة على المحاور عند عينة المسئولين فى الادارة المدرسية ٨٤٪، وهى نسبة عالية تؤكد الأهمية.

٢) وبلغت نسبة الموافقة عند عينة المسئولين فى جهاز تنمية القرية ٨٠٪، وهى نسبة عالية تؤكد صدق موافقة عينة المسئولين فى الادارة المدرسية.

٣) لا تمثل قيمة ٤٪ اختلافاً جوهرياً بين الاراء لكل من أفراد المجموعتين، ولكن تؤكد أن المسئولين فى الادارة المدرسية فى حاجة ماسة لضرورة هذا التفاعل.

٤) أتفق الفريقان فى عبارة الحفاظ على الروح المعنوية بنسبة متساوية بلغت ١٠٠٪، ويتضح مما سبق:

أ) أهمية التفاعل الموجب بين الجماعات لتحقيق التنمية والاستثمار.

ب) يمثل التفاعل ضرورة مهمة لحياة الإنسان المستمرة.

ثانياً : سمات التفاعل الموجب:

أوضحت النسب ما يلى :

١ – تقارب نسب الموافقة على عبارات هذا المحور؛ حيث بلغت عند المسئولين فى الإدارات المدرسية نسبة ٧٧,٨٪، وعند المسئولين فى جهاز تنمية القرية ٧٥٪، وهذه النسب تؤكد ما يلى :

أ – الاتفاق المتشابه على سمات التفاعل الاجتماعى الموجب.

ب – الرغبة القوية فى تحول هذه العبارات إلى سلوك واقعى، يمكن تحقيقه.

ج – الإيمان بهذه السمات فى القضاء على السلبية والانعزالية.

ثالثاً : علاقة التفاعل الموجب بالأداء الجيد:

يتضح من تحليل النسب ما يلى :

٢ – ارتفاع نسبة الموافقة عند المسئولين فى جهاز تنمية القرية عن القائمين على الإدارات المدرسية فى هذا المحور، وإذا كانت نسبة الارتفاع قليلة.. إلا أنها تدل على أشياء ذات فلسفة خاصة لديهم، يمكن أن نحللها فيما يلى:

أ – أهمية الأداء الجيد فى العمل الاجتماعى.

ب – رغبة المسئولين فى جهاز تنمية القرية فى تحقيق الأداء الجيد.

ج – وعيهم بذكاء أهل القرية فى التمييز بين العمل الجيد والعمل غير الجيد.

د – أن الاداء الجيد يلقى استشارة موجبة عند الجميع، ومن ثم مشاركة فعالة تظهر نتائجها.

هـ – أن الأداء الجيد أقرب طريق للصدق الاجتماعى مع الجماهير.

رابعاً : دور التفاعل الموجب للادارة المدرسية فى تنمية القرية:

ارتفعت نسبة الاستجابة لهذا المحور عند المسئولين فى الادارات المدرسية، عما عند المسئولين فى جهاز تنمية القرية بنسبة ٤ ٪ تقريباً، وتؤكد هذه النسبة ما يلى :

أ – الإيمان العميق بدور المدرسة فى تنمية القرية.

ب – تأكيد العلاقة العضوية بين المدرسة والبيئة الاجتماعية.

ج – ضرورة تحقيق المشاركة الإيجابية بين المدرسة ومشكلات القرية.

د – شعورهم بالانفصال الحالى بين المدرسة والبيئة الاجتماعية فى القرية.

هـ – تأكيد الواجب الوطنى المتمثل فى ضرورة حل المشكلات.

كما أن أرتفاع نسبة الاستجابة بين القائمين على جهاز تنمية القرية يؤكد ما يلى :

أ – رغبة القائمين على الجهاز فى مشاركة العاملين فى المدرسة فى تنمية القرية.

ب – وعيهم بأن العاملين فى المدرسة، يمكن أن تتحقق من خلالهم الروابط العضوية بين خطط التنمية، وتحويلها إلى إيمان بها، والعمل من أجلها.

ومما سبق.. يتضح ما يلى :

اولاً : الإيمان الكامل بأهمية الدور الاجتماعى للتفاعل الموجب للادارة المدرسية، فى تحقيق خطط التنمية فى القرية المصرية.

ثانيًا : الاستفادة بمدارس القرى كمراكز تخطيط تنموى للقرى المصرية.

التوصيات والمقترحات

ومن هنا نعرض مجموعة من التوصيات التربوية؛ لتحقيق التفاعل الاجتماعى، القادر على الإسهام فى تنمية القرية المصرية، ونوضحه فيما يلى :

أولًا : تنظيم دورات تدريبية للعاملين فى أجهزة الحكم المحلى والمدارس:

من الضرورى تنظيم دورات، ذات أثر فعال فى توعية كل العاملين فى القطاعين؛ لتوعيتهم بأهمية الترابط العضوى بين التلميذ والمجتمع؛ باعتباره حلقة وصل مهمة فى تنمية القرية فى المستقبل، ويجب أن تكون هذه الدورات موضوعية ومحددة الأهداف؛ لتعطى الناتج المطلوب منها.

ثانيـًا : أن تعرض مشروعات ومناقشات المجالس الشعبية والمحلية على مجلس ادارة المدرسة ومجلس الاباء؛ لتعريفهم بما يدور فى مجتمعهم الصغير، وترك الحرية فى مناقشة الموضوعات، التى تتصل بمشكلاتها عن طريق المدرسة، وأن يؤخذ بها.

ثالثًا : وضع صندوق للمقترحات والآراء بالنسبة للتلاميذ، يمكن من خلاله ارسال مقترحاتهم وتطلعاتهم فى خدمة القرية.

رابعـًا : تأكيد تنفيذ مقترحات مجالس الاباء الخاصة بتنمية القرية، والتى لا تتعارض مع خطط التنمية.

خامسًا : إقامة تشغيل طلاب مدارس القرية فى مشروعات تنمية القرية؛ لتحميلهم المسئولية الضرورية، لتحقيق الانتماء الاجتماعى والقومى.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١) ابراهيم عصمت مطاوع، أمينة أحمد حسن، الأصول الإدارية للتربية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤ .

٢) أحمد رأفت عبدالجواد: «المشاركة الاجتماعية ودورها فى تنمية المجتمع» ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة المنيا، ١٩٧٨ .

٣) أميل فهمى شنودة، «التعليم مشروع اقتصادى» القاهرة، دار المعارف ١٩٨٢ .

٤) السيد محمد الحسنى، «دراسات فى التنمية الاجتماعية» . القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧ .

٥) بيتزف – دراكر: «التكنولوجيا والإدارة والمجتمع» ترجمة صليب بطرس (القاهرة) ، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦ .

٦) بيتزم بلاو : الديمقراطية فى المجتمع الحديث، ترجمة إسماعيل الناظر وسعد كيالى، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦١م.

٧) جنر ميردال: «البلاد الغنية والفقيرة» ترجمة دانيا رزق، مصر، وزارة الثقافة، مجموعة اخترنا لك، العدد ١١٤ .

٨) حسنى درويش: «الجريمة والتنمية» القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤ .

٩) على مصطفى: «دراسات فى تنمية المجتمع» القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨ .

١٠) على السلمى: «السلوك التنظيمى» القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩ .

١١) على أحمد على، محمود حسان: «سلوك الإنسان» ، القاهرة، مكتبة عين شمس (بدون)

١٢) عبدالمنعم شوقى: تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦١ .

١٣) عبدالهادى الجوهرى وآخرون : «دراسات فى التنمية الاجتماعية» مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٤ .

١٤) عبدالهادى الجوهرى وآخرون : «مدخل لدراسة المجتمع» ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠ .

دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية «دراسة ميدانية»

مقدمة :

من العسير تصور قيام جماعة انسانية، دون تنظيم رسمى على أى شكل من أشكال التنظيمات، يعمل على توازنها، ويقوى بنيانها، ويضمن لها الاستقرار والاستمرار، ويساهم فى تراكم التراث الحضارى لهذه الجماعة.

ومهما اختلفت صور وأشكال التنظيمات الرسمية فى الحجم والوظيفة.. فهى غير قادرة على تجسيد آلام وآمال التنظيمات الاجتماعية لحفظ المجتمع، وتوفير الأمن والعدالة، كما يتصورها نظام القيم السائد فى المجتمع.(٥ : ٢٥)(*)

وقد ورثت الدولة الحديثة فى مفهومها القانونى والسياسى أهمية توفير الأمن والعدالة لكل تنظيمات المجتمع؛ فتعددت النظم السياسية والاجتماعية فى كل المجتمعات؛ لتوفير انعكاسات المفهوم القانونى، والسياسى للدولة الحديثة.(٢٥ : ١٢٧)

ونتيجة لتعدد النظم السياسية والاجتماعية فى الدولة الحديثة، تغير وضع الفرد فى الجماعة، وتغير كذلك وضع الجماعة فى الدولة؛ نتيجة لسيادة الأفكار الديمقراطية فى مختلف نواحى الحياة فأصبح الشعب هو مصدر السلطات، يقيمها ليحقق بها حاجاته المادية والاجتماعية، وليترجم المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى صور خدمات ومرافق تساهم فى حل مشكلاته.(٢٢ : ١٣).

ومع متغيرات العصر، وسرعته التى أذهلت كل مفكر، جعلت من الغد مشكلة، يعانى منها الجميع بين الأمل فيما هو أفضل، والألم الذى يعيش فيه اليوم. كما أن زيادة التسارع جعلت من الصعب على أى فرد بمفرده مهما بلغت قدراته، وإمكاناته أن يقوم منفرداً بحلها حلًا سليماً.

(*) العدد الأول بين القوسين يدل علي ترتيب المرجع في قائمة المراجع، والعدد الثاني يدل علي ترتيب الصفحة.

والمدرسة باعتبارها أحد تنظيمات المجتمع، أصابها ما أصاب المجتمع من مشكلات، وأصبحت بمفردها غير قادرة على الحل؛ خاصة حين انفصل عنها أبناء المجتمع، واعتبروها أحد أجهزة الحكومة، لا دخل لهم بها.

وفى ظل اتساع الفجوة بين الواقع والمأمول للمدرسة المصرية- تلك الفجوة- الناتجة عن عدم قدرة المدرسة على تحقيق أهدافها فى ضوء امكانات اقتصادية، واجتماعية محدودة. وبالظروف الحالية للمجتمع.. فإنه يصبح من الضرورى البحث عن قنوات أخرى للإسهام فى حل المشكلات، التى تعترض تحقيق أهداف المدرسة.

مشكلة البحث :

ان التطور الذى أصاب وظائف الدولة زاد من تنوعها وتوسعها؛ حتى شمل كل محتويات تلك الوظائف، ووسائل تنفيذها، فارتادت آفاقاً من العمل، كانت بطبيعتها جزءا من النشاط الفردى، فتحملت عبء الخدمات العامة التى أصبحت حقا اجتماعيا وسياسيا لكل التنظيمات الاجتماعية، ومن ثم.. فقد استعانت الدولة بكافة سلطاتها الإدارية وخبراتها التطبيقية، وقدراتها المالية، وإمكاناتها الفنية فى إنجاز تلك الوظائف الجديدة، وفى ضوء هذا التوسع والتنوع أصبحت الخدمات العامة فى اعتقاد المواطنين وتصورهم حقوقاً يجب أداؤها، وينظرون اليها على أنها لابد وأن تتم فى أفضل صورها ، دون أن يقف المواطنون جنباً الى جنب مع التنظيمات الرسمية للدولة، ومساندة العوامل المادية والفنية والادارية فى تلك التنظيمات الرسمية؛ لتحسين الخدمات أو إزالة العقبات من أمامها لتكملة المسيرة فى الطريق المرسوم لها.

إلا أن اعتقاد المواطنين وتصورهم لنيل حقوقهم، مع التوسع والتنوع لمسئوليات الدولة ووظائفها قد أوقع الدولة ذاتها فى مشكلة، تمثلت فى قصور قدراتها الإدارية، والفنية، والعملية، والمادية، على تقديم الحق السياسى، والاجتماعى المطلق للمواطنين، ومن ثم أصبحت التنظيمات الرسمية المقيدة باللوائح والقوانين والقرارات شبه عاجزة عن مقابلة كل هذه المشكلات، وظهور مفهوم اللامركزية، والإدارة المحلية، والحكم المحلى؛ لكى تشارك بجهودها الشعبية فى حل المشكلات؛ حتى يسهل على التنظيمات الرسمية الوصول الى أعلى درجة من تقديم الخدمة، التى تحقق الرفاهية لكل المواطنين.

والمدرسة باعتبارها خدمة تعليمية ضرورية، يمكن القول بأنها أكثر الخدمات، التى تحتاج الى معاونة، ومشاركة شعبية، نظراً لما ظهر بهذه المؤسسة من مشكلات ناتجة عن زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، الذى أدى الى كثير من المشكلات، مثل: تكدس الفصول ونقص المعلمين وضعف كفاءة التعليم بوجه عام.

وعلى الرغم من وجود ما ينص على المشاركة الشعبية فى صورة تنظيمات مثل مجلس الآباء، والحكم المحلى، وغيرها فى الخدمات التعليمية بالمدرسة، إلا أن هناك عوائق حالت دون قدرة هذه التنظيمات على تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما أنه من خلال خبرة الباحث بالتربية والتعليم لاحظ أن : فعالية هذه التنظيمات تحتاج إلى تقويم، لتعرف ما يعترى هذه التنظيمات من أوجه ضعف يحتاج الى علاج، وما تتميز به من أوجه قوة تحتاج الى دعم.

ومن ثم قام الباحث بتحديد مشكلة الدراسة فى العنوان الآتى:

«دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية» «دراسة ميدانية».

ومن هنا تحددت أسئلة البحث فيما يلى :

١ – ما المشكلات الملحة التى عانى منها مدارس التربية والتعليم فى محافظة أسوان؟ وهل هناك اختلاف فى هذه المشكلات فى كل من الريف والحضر؟

٢ – ما معوقات المشاركة الشعبية للمساهمة فى حل هذه المشكلات فى الريف والحضر بمحافظة أسوان؟

٣ – ما أهم المقترحات التى يمكن أن تسهم فى زيادة فعالية المشاركة الشعبية فى حل تلك المشكلات؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلى:

١ – القاء الضوء على أهم المشكلات المدرسية، التى تعوق تقدم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها، والتى يمكن للمشاركة الشعبية أن تقدم لها حلولاً مناسبة.

٢ – الكشف عن المعوقات التى تقف حجر عثرة فى طريق مساهمة المشاركة الشعبية؛ لتقديم الحلول المناسبة للمشكلات التى تعانى منها المدرسة.

٣ – وضع مقترحات وتوصيات، يمكن من شأنها المساهمة فى زيادة فاعلية المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث الحالى مما يأتى:

١ – يكشف البحث الحالى عن أهم المشكلات، التى تعانى منها المدرسة فى محافظة أسوان؛ مما يوجه نظر المسئولين الى خطورة هذه المشكلات، والعمل على ايجاد حلول مناسبة لها.

٢ – يوضح البحث الحالى أهم أوجه القوة وأوجه الضعف فى المشاركة الشعبية، التى تدعم أو تعوق دورها فى حل المشكلات المدرسية بمحافظة أسوان.

٣ – يقدم البحث الحالى مقترحات، يمكن الاستعانة بها فى زيادة فعالية المشاركة الشعبية، فى حل المشكلات المدرسية؛ مما يخفف عن كاهل المؤسسات الحكومية مسئولياتها.

منهج البحث وأدواته :

١ – استخدام الباحث المنهج الوصفى لمعرفة واقع المدرسة فى محافظة أسوان، والمشكلات التى تعوق تحقيق أهدافها، وكذلك لتعرف المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية التى تشارك فى حل بعض المشكلات المدرسية.

٢ – دعم الباحث فى دراسته النظرية بدراسة ميدانية، الهدف منها الكشف عن المشكلات التى تعوق تحقيق المدرسة لأهدافها على الوجه الأكمل، وكذلك لتعرف أوجه القوة، والضعف فى المؤسسات الشعبية، التى ترتبط بدورها فى حل المشكلات المدرسية فى محافظة أسوان.

أدوات البحث :

استعان الباحث بالأدوات الآتية :

١ – استبيان المشكلات المدرسية فى محافظة أسوان :

ويهدف هذا الاستبيان الى لتعرف المشكلات، التى تعانى منها مدارس محافظة أسوان، والاختلاف بين هذه المشكلات فى ريف وحضر المحافظة.

٢ – استبيان فعالية المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية:

ويهدف هذا الاستبيان الى تقويم المشاركة الشعبية، من حيث : قدرتها، وكفاءتها فى القيام بدورها فى حل المشكلات المدرسية فى محافظة أسوان.

حدود البحث :

١ – الحدود الجغرافية :

أجرى البحث بمحافظة أسوان – مقر عمل الباحث – لاعتبارات عديدة، أهمها :

– أنها إحدى المحافظات التى تتعدد فيها الاختلافات الانثروبولوجية (نوبة أسوانية – عرب– عبابدة)، مما جعل هذه الاختلافات عاملاً مؤثراً فى مساهمة المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية.

– عدم وجود أبحاث مشابهة لهذا البحث فى الاقليم.

٢ -- الحدود البشرية :

اختار الباحث (٣٠٠) معلم ومعلمة من مختلف أنواع ومراحل التعليم بطريقة عشوائية، مقسمين على مجموعتين : (١٥٠) من الحضر، و (١٥٠) من الريف.

٣ – الحدود الزمنية :

تم تطبيق الاستبيانيين فى الفترة من ١/٨/ حتى ٢٠/٨/١٩٨٨.

مصطلحات البحث :

١ – المشاركة الشعبية

دخلت المشاركة الشعبية ضمن مفردات لغة السياسة، خلال الستينيات من هذا القرن، وشاع استخدامها فى مجال الادارة؛ خاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمشاركة الشعبية تعنى كافة الجهود، التى يبذلها المواطنون؛ للمساهمة فى معاونة الإدارة؛ لتحقيق الصالح العام فى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.(٢ :٨٢)

وعرفها محيى الدين صابر (٢٥ : ١٢٧) بأنها «اشتراك المواطنون فى المشاريع المحلية لتنمية المجتمع على أسس من الوعى السياسى والاجتماعى؛ بحيث لا يفعلون ما يتعارض مع مصلحة المجتمع المحلى؛ حتى ينتفع بمشاركتهم».

كما يوضحها الكاتب نفسه فى مجال آخر بأنها «عملية تنمية اجتماعية عن طريق جهود الأفراد؛ لرفع مستوى الحياة بما يضمن تغيير نوع الحياة للأفضل».

وتقصد بها مريم مصطفى (٢٦ :٦٦) بأنها «العملية التى يقوم بها الأفراد من خلال الإسهامات الحرة الواعية فى صياغة نمط الحياة للأفضل، من جميع النواحى: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية».

وذكرتها الكاتبة نفسها فى جزء آخر بأنها «عملية احتواء الجماهير للمشاركة فى عملية التنمية، ترتبط بالوعى وتهيئة المناخ الاجتماعى، والثقافى لدفع عملية الاقناع، والاستجابة للمشاركة فى القطاعات العريضة من مؤسسات المجتمع لتحقيق أهدافه».

ومن خلال التعريفات السابقة مصطلح المشاركة الشعبية، حدد الباحث تعريفاً إجرائياً، يتفق مع طبيعة دراسته، وهو «اشتراك المواطنين والمؤسسات غير الحكومية بالإسهامات الحرة الواعية فى دعم وتنمية المؤسسات التعليمية؛ حتى تحقق أهدافها، وتعالج مشكلاتها».

٢ – المشكلات المدرسية:

ويقصد بها «مجموعة المشكلات والعوائق الاقتادية والاجتماعية، التى تعطل مسيرة المدرسة كمؤسسة اجتماعية ذات أهداف قومية» (١١ : ١٠٢)

الدراسات السابقة :

(١) دراسة ظريف بطرس (٦) (١٩٧٨)

تناولت هذه الدراسة كيف يمكن تحقيق التنمية الريفية، من خلال المشاركة الشعبية؛ باعتبارها إحدى دعائم التنمية الاجتماعية، واستخدم الباحث المنهج التحليلى فى دراسته النظرية.

(٢) دراسة عبدالعليم رضا عبدالعال (٨) (١٩٨٠)

تناولت هذه الدراسة أهمية دور سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المختلفة واتخذ منطقة بولاق الدكرور ميداناً للدراسة، وتوصل الباحث الى: أن سكان المنطقة على استعداد، ودافعية للعمل بشرط الاستثارة وحفز الهمة، والقيادة المخلصة لتحقيق المشاركة.

(٣) دراسة محمد حسن عبدالعال (٢١) (١٩٨٠)

تناولت الدراسة أهمية اشتراك الأهالى فى وضع البرامج الإرشادية؛ حتى يتحقق الهدف منها؛ حيث تحقق اشتراك الأهالى الإيمانى، والاقتناع بالتجارب التى تتم فى محيط قراهم، ومن ثم يحاولون الاقتداء بهذه التجارب لتعميم المنفعة، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى.

(٤) دراسة عمر عبدالعزيز (١٨) (١٩٧٨)

عن أثر البيئة الاجتماعية فى المشكلات المدرسية، وحاولت هذه الدراسة إظهار التفاعل الاجتماعى بين البيئة الاجتماعية والمشكلات المدرسية، وقد أوضحت أن المشكلات الاجتماعية المدرسية تختلف باختلاف البيئات الاجتماعية، ومن ثم تحتاج المدارس فى البيئات الاجتماعية المنخفضة المستوى الى فريق عمل اجتماعى قوى، قادر على الإسهام فى تحسين المستوى الاجتماعى للبيئة؛ لتخفيف مشكلات المدرسة.

تعليق عام على الدراسات السابقة :

اختلفت هذه الدراسات فى أهدافها، والمناهج البحثية التى اعتمدت عليها وأدواتها، وحدودها الجغرافية والزمانية، الا أن الباحث يرى أنه – على حد علمه – لا توجد دراسات فى المجال التربوى تتناول المشاركة الشعبية ودورها فى حل المشكلات المدرسية.

خطوات البحث :

للإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق الهدف منه، اتبع الباحث الخطوات التالية:

أولا : دراسة نظرية، وتشمل:

- أهمية المشاركة الشعبية.
- الاتجاهات العامة للمشاركة الشعبية.
- المشاركة الشعبية والديمقراطية.
- التربية السياسية كمدخل للمشاركة الشعبية.
- المشاركة الشعبية بين الايجابية والسلبية.
- وسائط المشاركة الشعبية فى المجال التعليمى.

ثانيا : دراسة ميدانية :

استعان الباحث باستبيانين:

أ – الاستبيان الأول لمعرفة:

أهم المشكلات التى تعوق مسيرة العملية التعليمية فى المدارس، ويتكون هذا الاستبيان من خمسة محاور أساسية، وهى:

١ – مشكلات المتطلبات اللازمة للتنمية المحلية.

٢ – مشكلات خاصة بالتنظيم والاتصال.

٣ – مشكلات خاصة بالمتطلبات الاجتماعية.

٤ – مشكلات خاصة بالمتطلبات البشرية.

٥ – مشكلات خاصة بالإمكانات المادية.

ب – الاستبيان الثانى لمعرفة:

أهم المعوقات التى تعوق أجهزة المشاركة الشعبية عن تحقيق أهدافها، ويتكون هذا الاستبيان من خمسة محاور أساسية، هى:

١ – عوائق قانونية وتشريعية.

٢ – عوائق تنظيم واتصال.

٣ – عوائق اجتماعية ونفسية.

٤ – عوائق ثقافية.

٥ – عوائق اقتصادية.

إعداد وتطبيق أداتى الدراسة:

(أ) إعداد الاستبيانين:

– تم صياغة عبارات الاستبيانين فى ضوء الدراسة النظرية للبحث، وفى ضوء الدراسات السابقة، وتم عرضها فى صورتهما المبدئية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بأسوان والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية، وتم عرضها بعد ذلك على سيمنار، انعقد بالكلية؛ للوصول إلى أدق صياغة للاستبيانين.

– تم تطبيق الاستبيانين فى صورتهما التجريبية على مجموعة مكونة من (٨٠) فرداً من المعلمين، فى مراحل تعليمية مختلفة بالتعليم قبل الجامعى، وذلك لمعرفة مدى ثبات وصدق وحسن صياغة الاستبيانين.

– تم استخدام طريقة الاحتمال المنوالى(١٩: ٦٥٠) لحساب ثبات الاستبيانين، وقد وجد أن الثبات = ٠,٧٥ بالنسبة للاستبيان الأول، و٠,٧٨ بالنسبة للاستبيان الثانى.

– أما بالنسبة للصدق.. فقد اعتمد الباحث على صدق المحكمين، بالإضافة إلى حساب الصدق الذاتى من المعادلة (١٩: ٥٥٣):

معامل الصدق الذاتى = معامل الثبات

ووجد أن معامل صدق الاستبيان الأول = ٠,٧٥ = ، ومعامل صدق الاستبيان الثانى =٠,٧٨=

– تم صياغة الاستبيانين فى صورتهما النهائية، بعد التعديل، الذى أشارت اليه مجموعة المحكمين، وبعد إيجاد معاملى الثبات والصدق حسابيا، ووجد أن نسبتهما مرتفعة.

(ب) تطبيق الاستبيانين:

– طبق الاستبيانين فى صورتهما النهائية على العينة الموضحة بحدود البحث (٣٠٠) فرد.

– تم تفريغ الاستجابات ومعالجتها إحصائيا باستخدام النسب المئوية للتكرارات (ت).

– تم تفسير هذه النتائج فى ضوء المعالجة الاحائية؛ للوصول لتوصيات ومقترحات مناسبة؛ لتحقيق أكثر فاعلية لدور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية.

الدراسة النظرية

- أهمية المشاركة الشعبية :

فرضت المشاركة الشعبية نفسها على واقع الحياة المعاصرة، وشقت طريقها الى التطبيق فى كافة النواحى والمجالات المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعرفت التقنين فى نصوص دستورية ،وقانونية ،وفى مبادىء عامة، وشعارات يرددها الساسة فى كافة دول العالم المتقدمة والنامية. وتزداد أهمية المشاركة الشعبية فى المجتمعات النامية على وجه الخصوص؛ نظرا لحاجتها الشديدة إلى تعويض سنى التخلف بجهد مضاعف من أصحاب المصلحة الحقيقيين؛ حيث يعلمون أنهم فى حاجة اليها، ومن ثم يجب عليهم مساعدة أنفسهم أولا، من خلال جهودهم الجمعية لتحقيق حل للمشكلات، وتحقيق للأهداف.

وتعتبر المشاركة الشعبية تطبيقاً عملياً لمفهوم العمل الشعبى، القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار؛ فالمظاهر المميزة لتنمية المجتمع هى إسهام أفراد الشعب أنفسهم بجهودهم، فى تحسين مستوى حياتهم.

ولذلك يمكن تلخيص أهمية المشاركة الشعبية فى النقاط الآية(٢ : ٨٤) :

١ - الإفادة من الجهود والإمكانات الأهلية والمالية والبشرية المتوفرة فى المجتمع؛ مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة.

٢ - توثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات الاجتماعية وخدماتها.

٣ - تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية، وتعويد الأهالى على الخدمة الذاتية، وتحطيم القيم السلبية، والانعزالية فى المجتمع.

٤ - توثيق العلاقات الإنسانية بين الجماعات والأفراد.

٥ - تحويل الطاقات الكامنة إلى طاقات متحركة عاملة.

٦ - حل المشكلات التى تعترض مسيرة المؤسسات الاجتماعية العاملة فى تنمية المجتمعات المحلية.

- الاتجاهات العامة للمشاركة الشعبية:

١ - الاتجاه التنموى :

هو عملية تغيير هادف مضبوط، تتم فيه السيطرةعلى عوامل الغير نفسها، وتعبئتها وتوجيهها وفق تخطيط محكم، نحو رؤية مستقبلية للمجتمع.

والتنمية المحلية فى المجتمعات النامية أكثر حاجة وضرورة من المجتمعات المتقدمة؛ حيث يكثر فى المجتمعات النامية عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التى تعوق تقدم المجتمعات المحلية(١٠ :٩٩)

وانطلاقاً من أهمية التنمية المحلية فى الدول النامية للتغير للأفضل، تكون هناك حاجة ماسة الى دور المشاركة الشعبية فى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومعاونة الناس على تقبل التغيير، كما يجب أن يمتد هذا التغيير الى كل قطاعات المجتمع وتنظيماته؛ لتحقيق أقصى ما يمكن من خدمة للوطن والمواطن.(١٣ :٩٩)

ويهدف الاتجاه التنموى للمشاركة الشعبية الى تقوية العلاقات داخل المجتمعات، أملًا فى تدعيم عوامل الضبط الاجتماعى، وبهذا تقل الانحرافات، التى تظهر فى مثل هذه المجتمعات، كما تهدف الى مساعدة الهيئات الحكومية والأهلية العامة فى المجتمع فى عمليات التخطيط، والتنسيق مما يدعم خدماتها، وكذلك إزكاء الوعى الاجتماعى والاقتصادى والقومى بين أفراد الشعب، وتشجيع إيجابية الشعب عن طريق تدعيم الخدمات، التى يقدمها المواطنون للمجتمع.

وتذكر عليه حسن(١٦ :٥) فى ذلك المجال: أن التنمية اذا تركت تعمل بمفردها.. فإنها تؤدى الى ضعف الترابط الاجتماعى بين المجتمع القومى والمجمع المحلى؛ مما يؤدى الى انصراف أفراد المجتمع المحلى عن مشروعات الخطة القومية، فى الوقت الذى تعمل فيه تنمية المجتمع المحلى على النهوض بالعمل الجماعى، والمساهمة فى إعادة الترابط الاجتماعى فى المستويات المختلفة.

كما أن من أهم سمات المشاركة فى التنمية زيادة قدرة الأفراد على تحديد مشاكلهم، وكيفية وضع الحلول لها، وتقدير البدائل، واتخاذ القرارات.

ومما سبق.. تتضح أهمية المشاركة الشعبية كاتجاه لنمية المجتمعات المحلية وسرعة تقدمها.

٢ - الاتجاه الوقائى :

إن عمليات تنمية المجتمعات المحلية تحتاج إلى سياق من القيم الاجتماعية، تشكل حاجزاً قويا ضد المشكلات، ويتمثل هذا السياق فى اتجاهات السلوك الإيجابى، التى تحقق المشاركة فى أعمال التنمية المحلية برغبة وقوة إيمانية(١٧: ٣٧٣).

ويتمثل الاتجاه الوقائى للمشاركة الشعبية فى أن كل مجتمع يتميز بأنماط سلوكية وقيم معينة، تتشكل من خلالها قدرة أفراد المجتمع على ديناميكية العمل الاجتماعى، الذى يجعلهم دائماً - وباستمرار- فى حالة تأهب للقضاء، على أى مشكلة قبل أن تقع، ومن هنا يصبح هؤلاء الأفراد سداً منيعا ضد التخلف ومشكلاته، مع والمحافظة على تحقيق التقدم المستهدف من تنمية المجتمعات.

وتحاول الدول النامية فى كفاحها من أجل رفاهية شعوبها، أن تحقق فى معظم الأحيان اتجاهاً وقائياً فى المجتمعات المحلية ضد السلبية والانعزالية واللامبالاة؛ حتى يمكن الوصول إلى درجة كبيرة من البعد عن الوقوع فى المشكلات، التى تحتاج الى حلول.

والاتجاه الوقائى أفضل استغلال للامكانات البشرية المحدودة؛ للاستفادة بها كقوة فعالة للمساهمة فى تحسين خدمات المجتمع(٤: ١١).

وتعتبر التربية وسيلة أساسية لتحقيق لتحقيق الاتجاه الوقائى، لدى المجتمعات المحلية؛ باعتبار أن التربية تساهم فى تحقيق اعتماد الأفراد على أنفسهم ذاتيا من خلال شحذ هممهم وإمكاناتهم المختلفة؛ لتحقيق مستوى أفضل لهم.

وهذا الاتجاه يساهم فى خلق ديناميكية كبيرة لمقابلة المشكلات قبل وقوعها، وهذا من أهم أهداف التنمية فى المجتمعات المحلية(١٥: ٤٠).

ومن ثم يجب الاعتماد عليها فى تنمية المجتمعات؛ باعتبار أن التربية هى الحياة الأفضل للفرد والمجتمع(٣٦).

٣ - الاتجاه العلاجى :

يساهم هذا الاتجاه فى إثارة ديناميكية المشاركة الشعبية لدى جميع أفراد المجتمعات المحلية؛ بهدف التخفيف من نتائج المشكلات، التى يعانى منها المجتمع؛ خاصة فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويحتاج هذا الاتجاه الى تفاعل بين الأفراد، والهيئات والمؤسسات، والأنظمة الموجودة حيث يقول جونسون "Jonson": «إذا كان هناك مجتمع جاد فى حل مشكلاته، فلابد من ترابط سكانه بالمشاركة والتعاون التام للتصدى لهذه المشكلات، من خلال الروابط الروحية والاجتماعية المكتسبة(٣٥:٢٣٢).

٤ - الاتجاه التربوى :

تكافح المجتمعات الديمقراطية النامية؛ من أجل الحفاظ على الشخصية الفردية كوحدة مستقلة للشخصية الاجتماعية القومية، ولذلك تعمل المدرسة بكل أجهزتها على تقديم أنساق اجتماعية، تساعد الشخصيات الفردية على خدمة المجتمع، وتسهم فى تقدمه(٢٩:١٧٩).

وانطلاقاً من مبدأ الديمقراطية.. يجب أن تساهم المؤسسات التعليمية والتربوية فى إكساب أفراد المجتمع الوعى التام بمشكلات مجتمعاتهم القومية، والمحلية التى يعيشون فيها للاهتمام بها؛ ولاستثارة الحافز نحو المشاركة الجماعية لحلها.

كما يتجه المنهج الحديث إلى تعميق العلاقة بين الفرد ومجتمعه؛ من أجل المساهمة فى توظيف موارده ومهاراته ومعلوماته؛ لدفع عجلة التقدم للمجتمع والإسهام فى حل مشاكله، وذلك من أهم وأعمق ما تهدف اليه المناهج باختلاف تخصصاتها(٢٣:)

ومن هنا يساهم الاتجاه التربوى للمشاركة الشعبية فى زيادة الوعى بين الأفراد لمشكلات مجتمعهم، وزيادة إدراكهم لها، ووعيهم بضرورة الاهتمام للتصدى لهذه المشكلات؛ حتى يسهم المجتمع فى تحقيق أقصى سعادة لهم (٣:١٥).

وبعد أن قدم الباحث بعض الاتجاهات العامة للمشاركة الشعبية، يحاول فيما يلى إلقاء نظرة على علاقة المشاركة الشعبية ببعض المفاهيم.

- المشاركة الشعبية والديمقراطية:

من الصعب على البحث أن يحدد خطاً فاصلاً بين المشاركة الشعبية والديمقراطية؛ فاذا كانت الديمقراطية تعنى - فى أبسط معانيها - حكم الشعب بالشعب، فذلك دليل على المشاركة الشعبية فى إدارة مؤسساته، ومنظماته على كافة المستويات. وإذا جاز القول يمكن اعتبار المشاركة الشعبية والديمقراطية مترادفين لجوهر أساسى، هو العمل لصالح الجماعة من خلال جهد الأفراد لتجنب الخطأ الفادح، ومحاولة الوصول الى التوافق المقبول(٧:٢١١).

واذا كانت المشاركة قيمة اجتماعية فى ذاتها.. فإنها كأسلوب ديمقراطى، يحقق مزايا عديدة، أهمها على الاطلاق أنها أسلوب للعمل الشعبى، قائم على الرغبة والاختيار، دون قهر أو إجبار؛ من أجل تحسين مستوى حياة الأفراد مع الاعتماد على حوافز الشعب نفسه ومبادرته للعمل(٢٠:٢٥).

ومن هذا العرض الموجز.. يمكن أن نوضح أهم السمات، التى تلتقى فيها المشاركة الشعبية مع الديمقراطية فيما يلى:

١ - خلق قيادات شعبية محلية فى مختلف مجالات العمل الانسانى.

٢ - تحقيق الأهداف القومية، من خلال الاستجابات الشعبية لتنمية مجتمعاتهم.

٣ - تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية، وتعويد الشعب على الخدمة الذاتية، وكبح جماح السلبية والانعزالية التى قللت التقدم فى مهده.

٤ - توثيق الصلة بين الأهالى المؤسسات والمنظمات والمشروعات الاجتماعية.

٥ - توسيع نطاق الخدمات فى المجتمع، من خلال الإفادة من الجهود والإمكانات الأهلية والبشرية والمالية، المتوفرة فى المجتمع لتخفيف الأعباء فى المجتمع.

ومن خلال هذه السمات.. نجد أن هناك حاجة ملحة إلى تربية ديمقراطية، تساهم فى التحول من اللفظية الى السلوك الحقيقى.

- المشاركة الشعبية والتربية:

تدلنا التجارب التربوية فى كافة الحضارات التاريخية أن هناك علاقة وثيقة بين التربية، وما يتحقق من تقدم فى المجتمع، حيث إن هناك علاقة طردية بين طبيعة التربية ومؤسساتها وأهداف المجتمع وآماله.

ولاشك أن التربية كمفهوم عام يتضمن جانبين، هما:

١ - الجانب الفردى الذى يهتم باستثارة جوانب النمو المختلفة فى الفرد؛ ليصل الى أقصى ما توصل اليه اسعداداته وامكاناته.

٢ - أما الجانب الآخر وهو الجانب الاجتماعى، ويتم من خلال استثارة الطبيعة الاجتماعية لاستثمارها، واستغلال زيادة فاعليتها للمشاركة فى جميع أعمال الخير للمجتمع، وهذا أقصى ما تهدف اليه التربية(١٢:٥٦).

ومن ثم.. يمكن القول بأن التربية ظاهرة اجتماعية لا تختلف فيها كل المجتمعات؛ بحيث يتحقق من خلالها تنمية الأفراد، والمجتمعات لإحداث تغير اجتماعى، مقصود ومرغوب فيه نحو الاتجاه الإيجابى لبناء المجتمع.

وتعتبر التربية - بعملياتها المختلفة، والممتدة فى حياة الأفراد والمجتمعات - مشاركة جماعية من أجل تنمية أنفسهم، ومجتمعاتهم؛ كهدف للوصول بالإنسان الى أعلى درجة من الاستماع بالرفاهية الموجبة، وتوفير المناخ المناسب للمواطنين من حرية وعدالة وطمأنينة، وتكامل ومشاركة واستقرار؛ حتى يتحقق التفاعل الديناميكى بين الأفراد ومجتمعاتهم[٣٨].

ومما سبق.. يمكن التحقق من أن هناك علاقة موجبة بين التربية والمشاركة، تتضح من خلالها بعض النقاط الأساسية، أهمها:

١ - تعتبر التربية السليمة الهادفة مدخلًا للمشاركة الايجابية بين الأفراد والجماعات.

٢ - تعمل التربية على إشباع حاجات الفرد والمجتمع، وحل مشكلاتهم، وهو هدف كذلك للمشاركة الشعبية.

٣ – تهدف التربية الى تدعيم الاعتماد على النفس فى حل المشكلات، وهو مدخل مهم للمشاركة الشعبية فى الوقت ذاته.

٤ – تنمى التربية ربط الفرد بالمجتمع وواقعه، وهذا أهم ما تهدف اليه المشاركة الشعبية.

٥ – تحقيق أعلى درجة من التفاعل بين الفرد والمجتمع، ولن يتضح ذلك إلا بالمشاركة الايجابية.

- التربية السياسية كمدخل للمشاركة الشعبية :

يرى البعض أن التربية السياسية هى إعداد الأفراد للتفكير الحر، حول ماهية السلطة ومقوماتها، وكيفية تحقيق وظائفها نحو خدمة المجتمع(١ :١٣٥).

كما تعنى التربية السياسية فى نظر البعض الآخر تحويل الفرد الى مواطن يعى حقوقه، ويؤدى واجباته، ولذلك تعرف على أنها «اعداد هادىء، بعيد المدى لأبناء المجتمع، وتسليحهم بكل المقومات، التى تساهم فى صلابة تكوينهم؛ ليكونوا صالحين للحياة والمجتمع وفق مبادىء راسخة، ومثل عليا تكون جديرة بالوصول بهم الى تحقيق الشخصية الجماعية للأمة، والتعبير عن ملامحها القومية الحقيقية(٢٨ :٤٠).

ومن ثم يكون عمل التربية السياسية، هو ربط العمل التربوى بممارسة السلطة ممارسة عادلة ومفيدة وديمقراطية، فهى تعنى صنع وعى شعبى، يشارك السلطة المهام السياسية والتنموية، ولاشك أن ذلك يتمركز حول بناء الانسان؛ ليكون قادراً على تحمل أعباء مسئولية الدور الاجتماعى، وهذا يتطلب أن تكون الجهود التربوية رامية الى تحقيق أهداف معينة، وتلك الأهداف خاضعة لغايات عليا، وهذه الغايات بدورها خاضعة لإرادة المجتمع لا إدارته.

ومن الضرورى أن تسهم التربية السياسية بدور إيجابى كبير فى رفع مستوى وعى الأفراد بأهمية المشاركة الشعبية، فى المساهمة برفع مستوى خدمات المجتمعات المحلية، من خلال المعرفة التامة بالأمور والشئون السياسية المحلية، وكذلك الوعى المسائل القومية والعالمية. ومن هذا المنطلق، أصبحت المشاركة الشعبية ذات أهمية بالغة فى الفكر السياسى على وجه العموم فى التنشئة، والتربية السياسية على وجه الخصوص، وتبدو أهمية المشاركة

الجماهيرية فى الفكر السياسى على أنها هدف ووسيلة؛ فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقوم على أساس اشتراك المواطنين أنفسهم فى مسئوليات التفكير والنشاط من أجل مجتمعهم، كما أنها وسيلة، وذلك لأن مجالات المشاركة تتيح للناس تذوق أهمية ممارسة هذه المجالات، ومن ثم تصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم(١٤: ٨٦).

وتعتبر المجالات الشعبية بعداً مهماً من الناحية التربوية؛ خاصة النظم التربوية الديمقراطية، التى تؤمن بأهمية دور الناشئين فى تقرير ما يتعلمونه من معارف، وما يمارسونه من أنشطة، وينعكس ذلك على اهتمام النظم التربوية المعاصرة فى توسيع نطاق المشاركة للنشء والشباب فى النشاطات المختلفة، داخل وخارج المؤسسات التربوية بالمجتمع المحلى والعالمى(٣٧: ٨١).

وفى الوقت الحالى.. تهتم المجتمعات النامية بالتنظيمات الشبابية، كوسيلة لتربية شبابها سياسيا، من خلال إشباع حاجاتهم الجسمية، والعقلية والاجتماعية والفكرية؛ لتحقيق قنوات اتصال شرعية بين المجتمع وأجهزة الحكم المحلى.

ولأهمية التربية السياسية فى دفع ديناميكية المشاركة.. أصبح من أهم واجبات المدرسة اعداد الأفراد إعداداً اجتماعيا لمواجهة الحياة، وتوجيه الناشئين توجيهاً، يبث فى نفوسهم روح العمل الجمعى، والولاء للوطن؛ حتى يشبوا على البذل والعطاء، قبل الأخذ والرجاء(٣٠: ٨).

وتهدف المدرسة من تربية أبنائها تربية سياسية إلى غرس روح المشاركة الشعبية الايجابية، ويتحقق ذلك من خلال عدة محاور، أهمها:

*** المنهج وأنشطته المتعددة:**

يساهم المنهج من خلال فروعه المختلفة ومواده المتشعبة إلى تحقيق أهداف، من شأنها مساعدة الفرد على خدمة ذاته، وتوظيف ما اكتسبه لتحقيق أهداف المجتمع.

*** دور المعلم داخل الفصل وخارجه:**

يعتبر المعلم هو حجر الزاوية فى تحقيق أهداف المشاركة الاجتماعية، من خلال تعاونه مع تلاميذه فى الفصل، وفى مجالات الأنشطة المختلفة، وهو القدوة، التى يحتذى بها فى إنكار الذات، وتحقيق المصلحة العامة للأفراد.

* التربية المقصودة:

تساهم التربية المقصودة، من خلال نقل المبادىء، والتراث الثقافى من جيل الى آخر فى تحقيق التفاعل الايجابى بين الفرد والمجتمع.

- المشاركة الشعبية بين الايجابية والسلبية:

تمثل المشاركة الشعبية حجر الزاوية للجانب الاجتماعى لعمليات التربية، ويزداد هذا الجانب أهمية فى المجتمعات النامية؛ نظراً لحاجتها الشديدة إلى تعويض سنى التخلف بجهد مضاعف، وإذا كانت التربية تغييراً مقصوداً فى المجتمع.. فان هذا التغيير لن يتم إلا اذا حرر العمل الجمعى من السلبية؛ حتى يصبح الجهد المبذول لتحسين مستوى العمل اتجاهاً ثابتاً الى درجة كبيرة فى وجدان أفراد المجتمع(٣٩:٦).

واذا كانت التربية فى المجتمعات النامية تهدف الى تنمية المجتمع؛ للوصول الى بدايات الدول المتقدمة.. فلن يكون ذلك واقعياً الا بأهداف أساسية فى عمليات التربية، أهمها(٩:١٢):

١ - محاربة اللامبالاة.

٢ - القضاء على السلبية.

٣ - البعد عن الانعزالية.

٤ - إشعار المواطن بأهمية المشاركة.

٥ - تحقيق الانتمائية الواقعية، لا الشعارات الثورية.

المشاركة الايجابية:

يُكتسب الاتجاه نحو المشاركة الايجابية، والعمل الجمعى؛ نتيجة تفاعل وتشابك عوامل عديدة، ترتبط بمقومات عديدة، منها (الجغرافية، التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأيديولوجية)، وتساهم فيها مؤسسات تربوية عديدة، منها: المنزل،المدرسة، المؤسسات الثقافية، وتحقق من خلال وسائل تربوية كثيرة، منها (المنهج- طرق التدريس- نظام

الحكم)، ومن خلال كل ما سبق.. يمكن للفرد أن تتكون لديه عضوية الجماعات الإيجابية، ويندفع الى العمل الجماعى بإيجابية ويحقق ما ينتظر منه.

المشاركة السلبية

من الملاحظ أن حجم المشاركة الشعبية الحالى؛ خاصة فى مجتمع البحث دون المستهدف بكثير، على الرغم من وجود النصوص القانونية، التى تقر حق المواطنين فى المشاركة، وعلى الرغم من قيام السياسة العامة على دعم المشاركة الشعبية فى الشئون العامة.

وقد يرجع ذلك إلى حداثة العهد بالمفهوم، أو عدم وضوح المشاركة، وكذلك ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية؛ للاعتقاد فى أن المواطنين أقل كفاية وتخصصاً فى بعض الأعمال، وتوقع الضرر. والتعطيل من المشاركة الأهلية... كل ذلك أدى إلى إهمال المشاركة من قبل المواطنين والإدارة.

- وسائط المشاركة الشعبية فى المجال التعليمى:

تعددت وسائط المشاركة الشعبية فى جمهورية مصر العربية؛ حيث هناك أكثر من جهة من شأنها أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى دعم العملية التربوية بالمؤسسات التعليمية؛ لكى تحقق أهدافها وتستمر مسيرتها، وحتى يصبح كل مواطن آمنا على حقه ومتطلباته التربوية، حتى إذا عجزت أجهزة الدولة وإمكاناتها، حين يصيب تلك الأجهزة شىء من القصور أو الخلل غير المقصود، فتكون هذه الوسائط بمثابة القوة الدافعة؛ لتكملة المسيرة وإعادة فاعلية تلك الأجهزة. ومن هذه الوسائط ما يلى:

أ - أجهزة الحكم المحلى:

صدر عام ١٩٦٠ القانون رقم ١٢٤، الذى ينظم أجهزة الإدارة المحلية، وتتشكل مجالس الإدارة المحلية من (مجلس المحافظة، مجلس المدينة، ومجلس القرية)، وقد نص القانون على اختصاصات تدور مع مستوى الإدارة سعة وضيقاً، فمجلس المحافظة له من الاختصاصات أكثر من تلك التى لمجلس المدينة مثلاً، كما حدد القانون الاختصاصات، ولم يضع عليها قيداً؛ لوجود ممارستها فى نطاق السياسة العامة للدولة[٣١].

وبالنسبة لاختصاصات أجهزة الحكم المحلى فى شئون التربية والتعليم، فإن لهذه الأجهزة دوراً كبيراً حيث أسند اليها القانون الاشراف على كافة المستويات التعليمية إلا الجامعات والمعاهد العليا، وهذا الاشراف ليس للرقابة، ولكنه للمساهمة ومزيد من العون لحركة التربية والتعليم، داخل كل جزء فى أجزاء المحافظة؛ ليمكن تحقيق العدالة لأبناء الإقليم فى خدمة تعليمية متساوية، وغير متمايزة بين إقليم وآخر أو بين مكان وآخر.

حتى حين عدل قانون الحكم المحلى الذى تم العمل به فى عام ١٩٨٨، لم يتعرض لوظائف أجهزة الحكم المحلى نحو العملية التعليمية بالتعديل أو الالغاء؛ مما يؤكد هذه المساهمات المستمرة لدفع الجهود الشعبية لحل كل مشكلة تعترض مسيرة تحقيق المدرسة لأهدافها(٣٢).

ب - مجالس الآباء :

يعتمد تحقيق أهداف المدرسة على وجود علاقة وثيقة بين المدرسة والمجتمع المحلى، ويعتبر إنشاء مجالس الآباء فى المدارس المصرية دليلاً واضحاً على تحقيق المشاركة والجهود الشعبية فى خدمة العملية التربوية، وقد نص القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ لتنظيم التعليم العام على إنشاء مجلس للآباء لكل مدرسة، وقد صدر القرار الوزارى رقم ١٨٠ فى ٢٨/ ١٠/١٩٦٩ بشأن نظيم مجالس الآباء، ويهدف الى(٣٤):

- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين.
- دراسة مشكلات الطلاب واحتياجاتهم.
- دراسة شئون المجتمع المدرسى.
- العمل على تأكيد المفاهيم القومية وبث القيم الخلقية والدينية.
- العمل على دعم دور المدرسة باستكمال الأدوات والأشياء التى تنقصها.

ومع أهمية ما يهدف اليه دور مجالس الآباء فى دفع حركة المدرسة كمؤسسة اجتماعية، وينطبق عليه دور المشاركة بالجهود والامكانات الجمعية والفردية لتحقيق أهدافها.. إلا أن مجالس الآباء فى المدارس المصرية على اختلاف مستوياتها، لم تقم بعد بدورها كاملًا، واتسمت بالناحية الشكلية حتى أنها فقدت قيمتها فى بعض الأحيان.

وعلى الرغم من هذا.. فإن هذه المجالس إذا ما أُحسن تنظيمها، تستطيع أن تسهم بخدمة كبيرة وجليلة فى حركة التعليم بالمدارس فى مختلف المراحل، وعلى كافة المستويات، الى جانب مساعدة المدرسة فى حل كثير من المشاكل المتعلقة بالإمكانات المادية والبشرية وبالتنظيم والادارة والعلاقات البيئية، التى يجب أن تكون على أوثق صلة بالمدرسة؛ باعتبار أن المدرسة مؤسسة حية من خلايا المجتمع(٢٤: ١٥٠).

جـ - الجمعيات الأهلية :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزارة الشئون الاجتماعية بشأن الجمعيات ذات المنفعة العامة على أهداف، منها: خدمة المجتمع فى المجالات الثقافية والاجتماعية والدينية، وحتى تاريخه لم يتغير هذا القانون، ويؤكد ذلك القانون دور الجمعيات الأهلية ذات المنفعة العامة فى إنشاء دور للحضانة ومدارس خاصة، إذا كان المجتمع فى حاجة لذلك(٣٣).

واستطاعت كثير من الجمعيات أن تحقق دورا رائدا فى خدمة مجتمعاتها؛ خاصة فى المجال التعليمى، فقدمت لمجتمعاتها دوراً نموذجية للحضانة، وفصولاً للتقوية، ومساعدات فى المجال التعليمى ومساعدات بشرية لدعم العملية التعليمية، وإمكانات مادية فى ضوء مساعدات عينية بشرية لدعم العملية التعليمية، ومع كل هذا مازالت مجتمعات كثيرة فى حاجة لمزيد من جهود الجمعيات؛ بحيث تساهم بجهود أعضائها فى خدمة مجتمعاتها وتنميتها.

ونستخلص مما سبق ما يلى:

١ - أن هناك أجهزة ومؤسسات نص عليها القانون للمشاركة الشعبية.

٢ - تمثل المشاركة الشعبية بالنسبة لأجهزة الدولة الدور المساعد؛ لحل ما يعترضها من قصور فى الامكانات.

٣ - تعتبر الخدمة التعليمية جزءاً من التنمية الاجتماعية التى تهدف اليها كل أجهزة المشاركة الشعبية ومؤسساتها التنظيمية.

٤ - تمثل أجهزة المشاركة الشعبية حركة ايجابية لتمثيل الديمقراطية بثقلها السياسى والاجتماعى.

- نماذج للمشاركة الشعبية فى المجال التعليمى، فى بعض بلدان العالم:

تعتبر المشاركة الشعبية فى كثير من دول العالم مظهراً للتقدم الحضارى، الذى تحرص على وجوده على كافة المستويات التنظيمية للعملية التعليمية.

ففى الاتحاد السوفيتى تنص الدساتير الاتحادية والجمهورية على إنشاء وزارة للتربية فى كل من الجمهوريات المكونة للاتحاد، وتعكس إدارة التعليم على المستوى المحلى نظام الحكم المحلى فى الاتحاد السوفيتى؛ حيث وظيفة السلطات المحلية كهيئات تنفيذية.

وفى الجمهوريات ذات الحكم الذاتى، تضطلع وزارة التربية والتعليم بمسئولية الاشراف على تنفيذ السياسة التعليمية، كما توجد فى اقليم من الأقاليم ذات الحكم الذاتى أقسام للتربية فى كل من الوحدات المحلية، وتقوم اللجنة التنفيذية للسوفيتيات بتشكيل لجنة للعليم من بين أعضائها مع تفضيل ذوى الخبرة فى شئون التربية والتعليم.

حتى فى ادارة المؤسسات التربوية، وضعت التنظيمات التى تسهم بطريقة أو بأخرى فى تنفيذ السياسة التعليمية، ولعل أبسط هذه التنظيمات هى لجنة الآباء للفصول وللمدرسة ككل فى هيئة أكثر تنظيماً، وتجتمع هيئة الرئاسة بصفة دورية كل أسبوعين لدراسة المشكلات المختلفة، وتنظيم المساعدات للمدرسة والآباء والتلاميذ(٢٧ :٦٤- ٦٥).

أما الادارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية.. فلها طابع خاص؛ حيث لم يتناول الدستور صراحة أو ضمناً مسئولية الحكومة الفيدرالية تجاه التعليم، ومن هذا المنطلق كان للمؤسسات الخيرية دور مهم فى المشاركة فى دعم التعليم، وقد عرف «أندروز» المؤسسات الخيرية بأنها هيئة غير حكومية غير استثمارية، تدير ميزانيتها من خلال جماعة من المديرين أو الأمناء، وهدفها هو الإسهام فى تقديم الخدمات الاجتماعية والخدمة التربوية والدينية التى تخدم الصالح العام.

ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسة «فورد»، التى تمتلك ما يقرب من ربع المعونات، وتهتم هذه المؤسسة اهتماماً خاصاً بإعداد المعلم.

ونخلص من ذلك الى أن دول العالم المتقدمة تعتمد على المشاركة الشعبية فى الخدمة التعليمية، باعتبارها أحد مجالات التنمية الاجتماعية، التى يجب على المؤسسات غير الحكومية أن تسهم فى دعمها، ورفع شأنها من خلال حل مشكلاتها.

ومن خلال ما سبق.. يمكن للفرد أن تتكون لديه عضوية الجماعات الايجابية، ويندفع الى العمل الجماعى بإيجابية ويحقق ما ينتظر منه.

ونستعرض فيما يلى نتائج الدراسة الميدانية لمعرفة المشكلات المدرسية وعوائق المشاركة:

نتائج الدراسة الميدانية

أولا : أهم المشكلات التى تعوق مسيرة العملية التعليمية فى المدارس:

١ - مشكلات المتطلبات التنموية المحلية

جدول (١)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	عدم مشاركة المدرسة في التنمية المحلية.	١١٩	٧٩	٢٨	١٩	٣	٢	٨٩	٦٠	٥٠	٣٣	١١	٧
٢	عدم وعي المدرسين بالمشكلات المحلية	٨٠	٥٣,٣	٥٠	٣٣,٣	٢٠	١٣,٤	٦٦	٤٤	٣٣	٢٢	٥١	٣٤
٣	انفصال أجهزة التخطيط المحلية عن المدرسة	١٢٧	٨٥	٢٣	١٥	—	--	٩١	٦١	٤٤	٢٩	١٥	١٠
٤	قصور وعي أجهزة التخطيط بدور المدرسة في التنمية المحلية.	١٢٩	٨٦	٢١	١٤	—	--	١٢٠	٨٠	٢٠	٢٠	—	—

من الجدول السابق يتضح أن ترتيب المشكلات فى كل من النموذج الحضرى والنموذج الريفى كما يلى:

أ - النموذج الحضرى:

قصور وعى أجهزة التخطيط بدور المدرسة فى التنمية المحلية، وانفصال أجهزة التخطيط عن المدرسة، وعدم مشاركة المدرسة فى التنمية المحلية، وعدم وعى المدرسين بالمشكلات المحلية.

ب - النموذج الريفى:

جاء ترتيب مشكلات هذا النموذج مطابقاً لترتيب مشكلات النموذج الحضرى، ومن الترتيب السابق يتضح وجود اتفاق تام بين أفراد العينة فى النموذجين الحضرى والريفى على أهمية المشكلات المتعلقة بهذا المحور؛ مما يؤكد أن أفراد النموذجين يدركون أبعاد هذه المشكلات، ومدى تأثيرها فى عدم كفاءة المدرسة فى تحقيق الدور المنشود لها.

ويعتقد الباحث أن أسباب الاتفاق على أولوية الأهمية ما يلى:

أ - أن معظم المعلمين من أبناء الإقليم، مما يجعلهم أكثر ادراكاً بالمعوقات، التى تحول دون مشاركة المدرسة فى عمليات التنمية.

ب - الإحساس التام بعدم مشاركة أجهزة التخطيط المحلية فى المدرسة فى برامج التنمية، التى تقوم بها سواء على المستوى الحضرى أو الريفى.

جـ - عدم وجود نشرات توضيحية من المختصين بالبيئة المحلية، بحيث تتضمن أهم المشكلات فى كل من الريف والحضر؛ لكى يدركها المعلمون فى المدرسة.

وهذا يعكس خطورة كبيرة لانفصال أجهزة التخطيط التنموى عن المدرسة، والاعتراف بأهمية المدرسية كمؤسسة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية، ومن ثم يجب أن يعاد النظر مرة أخرى فى هذه العلاقة؛ بحيث يمكن حل مشكلات البيئة المحلية من خلال المدرسة والتلاميذ؛ نظراً لأهمية ذلك بالنسبة لمستقبل المدرسة والمجتمع.

٢ - مشكلات تنظيمية

جدول (٢)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	عدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة.	٩٦	٦٤	٥٠	٣٣	٤	٣	١٢٨	٨٥,٣	١٤	٩,٣	٨	٥,٤
٢	صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية.	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٣٣	٢٢	٩٩	٦٦	٢١	١٤	٣٠	٢٠
٣	قلة فاعلية مجالس الآباء	٨٢	٥٥	٣٥	٢٣	٣٣	٢٢	٧٠	٤٧	٥١	٣٤	٢٩	١٩
٤	انفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة.	٩٧	٧٥	٢٠	١٣	٣٣	٢٢	٧١	٤٧	٦٦	٤٤	١٣	٩

من الجدول (٢) يتضح أن ترتيب المشكلات كما يلى:

أ - النموذج الحضرى:

صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية، وانفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة، وعدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة، وقلة فاعلية مجالس الآباء.

ب - النموذج الريفى:

عدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة، وصعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية، وانفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة، وقلة فاعلية مجالس الآباء.

من خلال هذا الترتيب نلاحظ أن صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية تمثل مشكلة ملحة وذات أهمية كبرى فى النموذج الحضرى؛ مما يؤكد عدم وعى تلك المؤسسات بأهمية الاتصال بالمدرسة، باعتبارها إحدى المؤسسات المهمة فى المجتمع، واذا كانت المشكلة ذاتها تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للنموذج الريفى، فقد يكون ذلك نتيجة لقلة المؤسسات؛ مما يجعل من السهولة الاتصال فيما بينها، وفى الوقت نفسه لوجود صلات وعلاقات اجتماعية داخل هذا النموذج تدعم ذلك الاتصال.

وجاء انفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة فى المرتبة الثانية للنموذج الحضرى والمرتبة الثالثة للنموذج الريفى، وهذه المشكلة بصفة عامة تعكس الرغبة القوية فى أهمية وجود علاقات وثيقة، تربط المدرسة ببقية المؤسسات التشريعية، وإن كانت حدة هذه المشكلة تقل لدى النموذج الريفى؛ نظراً لسهولة الاتصال، ووجود علاقات قوية بين أفراد ذلك النموذج وتلك المؤسسات، أكثر منها فى الحضر.

وجاءت مشكلة عدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة فى المرتبة الأولى للنموذج الريفى، وقد يرجع ذلك إلى اقتناعهم ووعيهم بأهمية وجود مندوب اتصال، يحقق الربط الكامل بين المدرسة وأجهزة المشاركة؛ لكى يتعرفوا المشكلات المدرسية أولاً بأول، ويقوم على الفور بمجالات متعددة للإسهام فى حلها؛ حتى لا تعوق سير العملية التربوية، ومن ثم يمكن المدرسة من إنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، أما مشكلة قلة فاعلية مجالس الآباء.. فقد جاءت فى الترتيب الأخير لكلا النموذجين، ويعكس ذلك عدة أمور، منها:

أ – عدم القناعة التامة بأهمية هذه المجالس نظرا للشكلية التى تتسم بها.

ب – عدم قدرة مجالس الآباء على المشاركة الفعلية فى حل المشكلات المدرسية.

وعلى الرغم من أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الأخيرة لكلا النموذجين.. الا أن الباحث يؤكد أنها مشكلة خطيرة، يجب أن يعاد النظر فى أهميتها بصورة اجرائية غير شكلية؛ حتى يتحقق من خلالها دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية.

٣ - مشكلات المتطلبات الاجتماعية
جدول (٣)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	سوء العلاقات الاجتماعية المدرسية.	١٢٠	٨٠	٣٠	٢٠	--	—	٧٠	٤٧	٥٠	٣٣	٣٠	٢٠
٢	انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والتلاميذ	١٢٥	٨٢,٣	٢٣	١٥,٣	٢	١,٤	٥٠	٣٣,٤	٢٠	١٣,٣	٨٠	٥٣,٣
٣	انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والأسرة.	١١٧	٧٨	١٧	١١	١٦	١١	٤٦	٣١	٦١	٤٠	٤٣	٢٩
٤	انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخري	٨٠	٥٣,٤	٣٥	٢٣,٣	٣٥	٢٣,٣	٩١	٦١	١٨	١٢	٤١	٢٧

يوضح جدول (٣) محوراً مهماً من محاور الحياة الانسانية الضرورية، لتحقيق التكيف مع الحياة المهنية، ومن ثم المشاركة الإيجابية بكل أبعادها.. الا أن هذا المحور قد ظهرت فيه مشكلات، تفاوتت فى ترتيبها طبقاً لاستجابات كل نموذج على النحو التالى:

أ - النموذج الحضرى :

يتضح من اسجابة الترتيب التالى لأهمية المشكلات عند أفراد العينة :

انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والمدرسة، وسوء العلاقات الاجتماعية المدرسية، وانفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والأسرة، وانفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى.

ب - النموذج الريفى :

توضح استجاباته الترتيب التالى للمشكلات:

انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى، وسوء العلاقات الاجتماعية المدرسية، وانفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والتلاميذ، وانفصال العلاقات بين المدرسة والأسرة.

وبالنظر الى استجابات النموذج الحضرى.. نجد أن هناك إشارة الى بعض المشكلات ذات الأبعاد الخطيرة، وذلك من خلال تقطع أوصال العلاقات الاجتماعية بين المعلم والمتعلم، وقد يكون ذلك لأسباب، منها:

١ - عدم استثمار الوقت المخصص للزيارة.

٢ - انشغال المعلم بكثرة أعماله.

٣ - طول المنهج المدرسى وحرص المعلم على الانتهاء منه، حسب الخطة الموضوعة من الجهات المختصة، بالإضافة إلى نظام تعدد الفترات فى كثير من المدارس.

٤ - طريقة التوجيه التى تهتم بما وصل اليه التلاميذ من مستوى تحصيلى علمى فقط، وهذه الناحية قد تسبب مشكلات أخرى، مثل انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فى مجال التعليم.

وقد تنعكس كل هذه الأسباب على البعد الثانى للمتطلبات الاجتماعية، فتؤثر على العلاقة بين المدرسة وأسر التلاميذ؛ مما يحدث فجوة بين أولياء الأمور والمعلمين فلا يستطيعون متابعة أبنائهم فى المدرسة، وتكتمل الخطورة بعد ذلك إذا كانت العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى ليست على الوجه المطلوب؛ حيث يقل التوجيه والتنسيق بين المدرسة وهذه المؤسسات لحل المشكلات المدرسية المختلفة، ويوجه الباحث النظر الى خطورة هذا الموقف؛ حيث إن الماديات طغت على الحياة الإنسانية، وينعكس ذلك على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكان النموذج الريفى مختلفاً مع النموذج الحضرى فى حدة هذه المشكلات ودرجة أهميتها، وقد يكون ذلك لأسباب، منها:

١ – صلة القرابة التى تربط بين أبناء المجتمع الريفى.

٢ – قلة عدد السكان فى هذا المجتمع، وقلة التأثر بمشكلات الحضر، التى تسبب الصراعات الاجتماعية بين الأفراد.

٣ – اللقاءات المستمرة خارج المدرسة بين المعلمين وأولياء الأمور والتلاميذ.

واذا كان هناك ارتفاع فى نسبة الاستجابة لمشكلة انفصال المدرسة عن المؤسسات.. فقد يرجع ذلك لأسباب، من أهمها:

١ – قلة المؤسسات التربوية فى القرى.

٢ – قلة خبرة القائمين على المؤسسات التربوية؛ لتحقيق التفاعل بين المدرسة ومؤسساتهم.

٣ – نقص التوعية الكافية من المسئولين على طرق إحداث التفاعل بين المدرسة والمؤسسات التربوية.

ومما سبق.. يتضح أن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات الأخرى تحتاج الى اعادة صياغة؛ حتى تصبح قنوات الاتصال على درجة عالية من الفاعلية لتهيئة الجو، وكذلك العامل النفسى للمشاركة الاجتماعية؛ ليتحقق من خلال ذلك الحل الشامل للمشكلات المدرسية، ودفع حركها فى المجتمع، ويمكن بذلك أن تحقق أهدافها.

٤ – مشكلات الإمكانات البشرية

جدول (٤)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		لا		الي حد ما		نعم		لا		الي حد ما		نعم	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	نقص مدرسي المواد الأساسية	٧٥	٥٠	٤٥	٣٠	٣٥	٢٠	١٤	٩,٣	٣٥	٢٣,٤	١٠١	٦٧,٣
٢	نقص مدرسي الأنشطة	٩٢	٦١	٣٧	٢٥	٢١	١٤	--	—	٩	١٣	١٣٧	٩١
٣	نقص الإداريين	٨٦	٥٧	٤٣	٢٩	٢١	١٤	١٩	١٣	٢٣	٣٤	٩٧	٦٤
٤	نقص العمالة المعاونة	٦٢	٤١	٤٩	٣٣	٣٩	٢٦	٢٥	١٧	٣٠	٤٥	٨٠	٥٣

من الجدول (٤) يتضح أن أهم المشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى، جاء ترتيبها كما يلى:

أ - النموذج الحضرى :

نقص مدرسى الأنشطة، ونقص الاداريين، ونقص مدرسى المواد الأساسية، ونقص العمالة المعاونة.

ب- النموذج الريفى:

نقص مدرسى الأنشطة، ونقص مدرسى المواد الأساسية، ونقص الاداريين، ونقص العمالة المعاونة.

وقد اتفقت الاستجابات المرتفعة فى النموذجين على قصور الإمكانات البشرية متمثلة الأولى فى نقص مدرسى الأنشطة، ويرجع ذلك - من وجهة نظر الباحث - الى قلة المعاهد المتخصصة فى إعداد وتأهيل المعلمين للعمل فى هذا المجال، وكذلك عدم رغبة الخريجين فى العمل فى مهنة التدريس لانخفاض المستوى المادى، والنظرة الضيقة لهم من جانب المجمع، مع ارتفاع العائد المادى فى كثير من الأعمال الحرة التى يتجهون اليها.

واختلف النموذجان فى المشكلة الثانية من حيث درجة الأهمية، فكانت فى النموذج الحضرى هى نقص الاداريين، وفى النموذج الريفى نقص مدرسى المواد الأساسية، وقد يرجع ذلك إلى قلة أعداد الاداريين فى معاهد متخصصة؛ للعمل بالحقل التعليمى بالنسبة للنموذج الحضرى، أما قلة عدد مدرسى المواد الأساسية عند النموذج الريفى.. فذلك يرجع الى قلة المدرسين من أبناء الريف، وعدم رغبة أبناء المدن للعمل فى القرى، لعدة ظروف، منها: البعد الجغرافى، وقلة العائد المادى، وعدم وجود وسائل للمعيشة تكفلهم بالدرجة المطلوبة.

أما المشكلة الثالثة.. فقد اختلف فيها النموذجان، تبعاً للحاجة الماسة لكل منهما، وقد يرجع ذلك للأسباب التى سبق عرضها.

أما مشكلة نقص العمالة.. فهى مشكلة عامة لدى النموذجين، وجاءت فى الترتيب الأخير بالنسبة للمشكلات البشرية؛ حيث توجد عمالة معاونة بالمدرسة، ولكنها كافية لتحقق الغرض منها.

٥ - مشكلات الامكانات المادية

جدول (٥)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	نقص المباني المدرسية.	١١٧	٧٨	١٣	٩	٢٠	١٣	١٥	١٠	٥٠	٣٣	٨٥	٥٧
٢	نقص الأثاث المدرسي.	١١٠	٧٣	٢٥	١٧	١٥	١٠	١١٩	٧٩	٢١	١٤	١٠	٧
٣	نقص أدوات المعامل والتجريب.	٨٥	٥٧	٥٠	٣٣	١٥	١٠	١٢٥	٨٣	١٣	٩	١٢	٨
٤	نقص متطلبات الأنشطة التربوية.	١٢٥	٨٣	٢٥	١٧	—	—	١٣٦	٩٠	٤	٣	١٠	٧

من الجدول (٥) يتضح أن ترتيب المشكلات حسب أهميتها، كما يلى:

أ - النموذج الحضرى:

نقص متطلبات الأنشطة التربوية، ونقص المبانى المدرسية، ونقص الأثاث المدرسى، ونقص أدوات المعامل والتجريب.

ب - النموذج الريفى:

نقص متطلبات الأنشطة التربوية، ونقص أدوات المعامل والتجريب، ونقص الأثاث المدرسى، ونقص المبانى المدرسية.

من الترتيب السابق للمشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى - يتضح ما يلى :

- اتفق النموذجان فى المشكلة الأولى وهى نقص متطلبات الأنشطة التربوية، ويعتقد الباحث أن هذه مشكلة عامة منذ سنوات؛ حيث تتعلق بالإمكانات المادية، والظروف الاقتصادية التى مرت بها الدولة بين حرب ٦٧ وحرب ٧٣.

– اختلف النموذجان فى ترتيب المشكلة الثانية؛ حيث كانت فى النموذج الحضرى ممثلة فى نقص المبانى المدرسية، بينما فى النموذج الريفى تمثلت فى نقص أدوات المعامل والتجريب، ويرجع نقص المبانى المدرسية فى الحضر الى ضيق مساحات الأراضى الفضاء وارتفاع أثمانها وعدم تبرع الأهالى بها، مقابل ارتفاع الكثافة السكانية وحاجاتها لمزيد من المبانى، ولم تظهر هذه المشكلة فى الريف إطلاقا، وذلك يرجع الى التبرع بمساحات الأراضى اللازمة للمبانى والمشاركة بالجهود الذاتية فى إقامة المدارس؛ لحرصهم على تعليم أبنائهم، وخوفهم من انتقال الأبناء الى الأماكن البعيدة فى المدن، وكذلك انخفاض كثافة السكان، أما عن نقص أدوات المعامل والتجريب بالريف التى ظهرت فى المشكلة الثانية.. فقد يرجع ذلك الى عدم اهتمام الادارات التعليمية بمدارس القرى بقدر اهتمامها بمدارس المدن.

– كما اتفق النموذجان على ترتيب المشكلة الثالثة من حيث الأهمية، وهى نقص الأثاث المدرسى، وقد يرجع ذلك إلى قصور إمكانات الدولة مع زيادة أعداد التلاميذ وارتفاع كثافتهم وتعدد الفترات الدراسية، مما يؤدى الى استهلاك الأثاث، وعدم وجود صيانة مناسبة لمقدار الاستهلاك؛ مما ترتب عليه ظهورها كمشكلة فى النموذجين.

ثانياً : عوائق قصور أجهزة المشاركة الشعبية :

يعتقد الباحث أنه ما كان لهذه المشكلات أن يتزايد حجمها، وتصبح أكثر من طاقة الأجهزة الادارية للدولة، لولا قصور مد يد المساعدة من أجهزة المشاركة الشعبية؛ لتحقيق حل سريع لكل مشكلة تظهر فى الحقل المدرسى، وبذلك تكون الحياة المدرسية كما يجب؛ لكى تحقق ما عليها من أهداف. ومن هذه العوائق ما يستعرضه الباحث وفقاً لاستجابات كل من النموذج الحضرى والنموذج الريفى فى استبيان (٢) ، والخاص بالعوائق ونواحى القصور فى أجهزة المشاركة الشعبية.

أ - عوائق قانونية وتشريعية

جدول (٦)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	قصور القوانين الحالية في تحقيق أعلي درجة من المشاركة.	١٢١	٨١	١٩	١٣	١٠	٦	١٠٨	٧٢	٤٠	٢٧	٢	١
٢	عدم تطبيق القوانين والتشريعات التي تسهم في دفع المشاركة الشعبية.	١٠٩	٧٣	٢٤	١٦	١٧	١١	٩٧	٦٥	٤٢	٢٨	١١	٧
٣	تضارب التشريعات وعدم اتساقها.	٩٨	٦٥	٣٤	٢٣	١٨	١٢	٩٦	٦٤	٣٥	٢٣	١٩	١٣
٤	الفجوة القائمة بين التشريع والتنفيذ.	١١٧	٧٨	٢٠	١٣	١٣	٩	٩٨	٦٥	٣٤	٢٣	١٨	١٢

يتضح من ذلك الجدول أن ترتيب المشكلات التى تحول دون تحقيق ايجابية المشاركة الشعبية فى النموذجين، كما يلى:

أ - النموذج الحضرى:

قصور القوانين الحالية فى تحقيق أعلى درجة من المشاركة، والفجوة القائمة بين التشريع والتنفيذ، وعدم تطبيق نصو القوانين والتشريعات، التى تسهم فى دفع المشاركة الشعبية، تضارب الشريعات وعدم اتساقها.

ب - النموذج الريفى:

جاء ترتيب المشكلات لهذا النموذج مطابقاً لترتيب المشكلات فى النموذج السابق.

نلاحظ من ترتيب العوائق فى النموذجين، أن هناك اتفاقاً تاماً بينهما، وهذا يشير الى:

أ - الرؤية الواقعية لقصور القوانين والتشريعات، التى تنظم وتحكم دور المشاركة الشعبية الفعالة، فى تحقيق أهدافها التنموية فى المجتمعات المختلفة.

ب - الإحساس التام بالفجوة الكبيرة بين مما يجب أن يقوم به دور المشاركة، وما هو واقع فى الحياة المدرسية.

جـ - الخلل الواضح فى عدم تطبيق كل ما من شأنه أن يسهم فى تحقيق الدور الفعال للمشاركة الشعبية فى تنمية المجتمعات المحلية وحل المشكلات المدرسية؛ باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المحلى.

ومن خلال الموافقة شبه التامة على العوائق القانونية والتشريعية فى الجدول السابق يتضح للباحث أن دور المشاركة الشعبية قاصر، ولم يتم بالصورة التى كان من الضرورى أن يصل اليها؛ لكى يسهم فى حل أقصى لمشكلات المدارس فى المجتمعات المحلية.

ومن هنا كانت الاستجابات المرتفعة فى الموافقة على وجود عديد من المشكلات المدرسية، والتى ظهرت بشكل واضح فى قصور وعى أجهزة التخيطيط بدور المدرسة فى التنمية المحلية.

ومن ثم لن تسهم المدرسة فى التنمية المطلوبة للمجتمعات التى توجد فيها(*).

ب - عوائق تنظيمية

جدول (٧)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	انفصال قنوات الاتصال بين المدرسة وأجهزة المشاركة.	١٢٢	٨١	١٨	١٢	١٠	٧	٩٨	٦٥	٤٠	٢٧	١٢	٨
٢	عدم وضوح مسئوليات الأجهزة بالنسبة للمدرسة.	٩٣	٦٢	٣٨	٢٥	١٩	١٣	٨٦	٥٧	٢٥	١٧	٣٩	٢٦
٣	عدم وجود تنسيق بين أجهزة المشاركة والمؤسسات التطيمية.	١٠٧	٧١	٣٠	٢٠	١٣	٩	٩٥	٦١	٣٧	٢٧	١٨	١٢
٤	السيطرة الفردية علي أجهزة المشاركة الشعبية.	٨٠	٥٣	٤٠	٢٧	٣٠	٢٠	٧٣	٤٩	٣٠	٢٠	٤٧	٣١

(*) انظر نتائج جدول (١).

وبترتيب المشكلات فى هذا الجدول بكل من النموذجين، يتضح ما يلى:

أ - النموذج الحضرى :

انفصال قنوات الاتصال بين المدرسة وأجهزة المشاركة، وعدم وجود تنسيق بين أجهزة المشاركة والمؤسسات التعليمية، وعدم وضوح مسئوليات الأجهزة بالنسبة للمدرسة، والسيطرة الفردية على أجهزة المشاركة الشعبية.

ب - النموذج الريفى :

جاء ترتيب المشكلات فى هذا النموذج مطابقاً لها فى النموذج الحضرى.

ويشير هذا الاتفاق على ترتيب المشكلات فى نموذجى العينة إلى أن العوائق التنظيمية لأجهزة المشاركة كانت سبباً قوياً فى عدم قدرتها على حل كثير من المشكلات المدرسية، والتى ظهرت فى الاستبيان السابق (جدول ٢)، مثل صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية، والتى كان يمكن أن تساهم فى دعم العملية التربوية فى المدرسة، وسد كثير من العجز الذى ظهر فى جوانب عديدة، وكذلك انفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة؛ بسبب عدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة؛ الأمر الذى أدى الى عدم وجود تنسيق بين أجهزة المشاركة والمؤسسات التعليمية.

جـ - عوائق اجتماعية ونفسية

جدول (٨)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الى حد ما		لا		نعم		الى حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	قيود العادات والتقاليد التي تقلل من العمل الجمعي.	٩٨	٦٥	١٦	١١	٣٦	٢٤	٧٧	٥١	٤٠	٢٧	٣٣	٢٢
٢	الخوف من التطوع للمشاركة في العمل الجمعي.	١٠٦	٧١	٢٣	١٥	٢١	١٤	٨٣	٥٥	٢٨	١٩	٣٩	٢٦
٣	التشكك في العمل الجمعي.	١٢٢	٨١	١٨	١٢	١٠	٧	٩٨	٦٥	٣٧	٢٥	١٥	١٠
٤	عدم تشجيع المسئولين معنوياً للمشاركة الشعبية	١٣٣	٨٩	١١	٧	٦	٤	١٠٢	٦٨	٢٦	١٧	٢٢	١٥

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب المشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى، كما يلى:

أ - النموذج الحضرى :

عدم تشجيع المسئولين معنويا للمشاركة الشعبية، والتشكيك فى العمل الجمعى، والخوف من التطوع للمشاركة فى العمل الجماعى، وقيود العادات والتقاليد التى تقلل من العمل الجمعى.

ب - النموذج الريفى :

جاء ترتيب المشكلات فى هذا النموذج مطابقاً لترتيبها فى النموذج الحضرى.

من خلال الترتيب السابق للمشكلات فى النموذجين نلاحظ أن مشكلة عدم وجود تشجيع من المسئولين للمشاركة الشعبية، جاءت فى الترتيب الأول؛ الأمر الذى يؤدى الى عزوف الأفراد والمؤسسات عن المشاركة الشعبية، وذلك يتطلب إعادة النظر من المسئولين لتقدير جهود المساهمين فى المشاركة؛ لحفزهم على الاستمرار فى العطاء وبذل الجهد.

أما المشكلة الثانية والثالثة فى الترتيب السابق عند النموذجين، فسببهما قد يرجع الى الخلط بين العمل الشعبى للمشاركة فى حل المشكلات المحلية والعمل السياسى، وهذا راجع الى قصور التربية السياسية فى المدارس المصرية، والتى لم تحقق الوعى والإدراك الكامل للفصل بين ما هو عمل سياسى وعمل اجتماعى.

وقد انعكست هذه العوائق والمشكلات الاجتماعية والنفسية على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة، فظهرت فى الحقل المدرسى كمشكلات، تعانى منها المراحل التعليمية المختلفة، كما جاءت فى الجدول (٣) بالاستبيان السابق.

يتضح من الجدول (٩) التالى أن ترتيب المشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى، كما يلي:

د - عوائق ثقافية

جدول (٩)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين.	١٠٨	٧٢	٣٢	٢١	١٠	٧	١٣٢	٨٨	١٨	١٢	—	--
٢	عدم الوعي بمشكلات المدرسة	١٢٩	٨٦	١١	٧	١٠	٧	١٠٢	٦٨	٢٩	١٩	١٩	١٣
٣	عدم الوعي بأهداف المشاركة الشعبية	١١٦	٧٧	٢٥	١٧	٩	٦	١١٠	٧٣	٣٣	٢٢	٧	٥
٤	عدم وعي أفراد المجتمع بأهمية وأسس العمل التعاوني.	٩٠	٦٠	٥٠	٣٣	١٠	٧	٩٧	٦٥	٤٢	٢٨	١١	٧

أ - النموذج الحضرى :

عدم الوعى بمشكلات المدرسة، وعدم الوعى بأهداف المشاركة الشعبية، وارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين، وعدم وعى أفراد المجتمع بأهمية وأسس العمل التعاونى.

ب - النموذج الريفى:

ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين، وعدم الوعى بأهداف المشاركة الشعبية، وعدم الوعى بمشكلات المدرسة، وعدم وعى أفراد المجتمع بأهمية وأسس العمل التعاونى.

من الترتيب السابق للمشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى.. نلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً فى حدة المشكلات، التى تمثل عوائق ثقافية، تحول دون أداء المشاركة الشعبية لأدوارها الايجابية.

ولقد جاء عدم الوعى بمشكلات المدرسة فى المقام الأول بالنسبة للنموذج الحضرى، بينما جاءت فى الترتيب الثالث بالنسبة للنموذج الريفى، ويرجع ذلك إلى عدم وعى المشاركة الشعبية بمشكلات المدرسة في الحضر. ويعتقد الباحث أن العوائق التنظيمية السابق ذكرها في

الجدول (٧) ساهمت بدرجة كبيرة فى عدم وعى النموذج الحضرى للمشكلات المدرسية، وان كانت ذات المشكلة قد جاءت فى المرتبة الثالثة، فإن ذلك يرجع الى وجود اتصال وإحساس الى حد ما بالمشكلات المدرسية بالريف.

كما جاءت مشكلة ارتفاع نسبة الأمية فى المرتبة الأولى بالريف، كأحد العوائق الثقافية المهمة، والتى يترتب عليها عدم الوعى والإدراك للمسئوليات الاجتماعية تجاه المشاركة الشعبية.

وقد اتفق النموذجان فى ترتيب المشكلة، التى تؤكد عدم الوعى بأهداف المشاركة الشعبية، وكذلك المشكلة التى تؤكد عدم وعى أفراد المجتمع بأهمية وأسس العمل التعاونى، وقد يرجع ذلك إلى قصور التوعية السياسية والاجتماعية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

وقد أثر كل ذلك بانعكاسات سالبة على مكانة العلم وقيمته الاجتماعية، وظهر ذلك واضحاً فى صورة مشكلات الامكانات البشرية للمراحل التعليمية المختلفة، كما هو واضح بجدول (٤) فى الاستبيان الأول.

هـ - عوائق اقتصادية

جدول (١٠)

م	نوع المشكلة	النموذج الحضرى						النموذج الريفى					
		نعم		الي حد ما		لا		نعم		الي حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
١	ارتفاع المتطلبات المادية للمساهمة في المشاركة الشعبية.	١٠٢	٦٨	٣٢	٢١	١٦	١١	١٠٥	٧٠	١٥	١٠	٣٠	٢٠
٢	إحجام الأفراد عن المشاركة لانخفاض دخولهم المادية	٩٧	٦٥	٤١	٢٧	١٢	٨	٨٥	٥٧	٤١	٢٧	٢٤	١٦
٣	ضعف الامكانات المادية لأجهزة المشاركة.	١٠٩	٧٣	١٢	٨	٢٩	١٩	٩٩	٦٦	٢٥	١٧	٢٦	١٧

فى الجدول (١٠) يتضح أن ترتيب المشكلات فى النموذجين الحضرى والريفى، كما يلى:

أ - النموذج الحضرى:

عدم وجود مصادر ثابتة لتمويل أجهزة المشاركة، وضعف الامكانات المادية لأجهزة المشاركة، وارتفاع المتطلبات المادية للمساهمة فى المشاركة الشعبية، وإحجام الأفراد عن المشاركة لانخفاض دخولهم المادية.

ب - النموذج الريفى:

ارتفاع المتطلبات المادية للمساهمة فى المشاركة الشعبية، وضعف الإمكانات المادية لأجهزة المشاركة، وعدم وجود مصادر ثابتة لتمويل أجهزة المشاركة، وإحجام الأفراد عن المشاركة لانخفاض دخولهم المادية.

مما سبق.. نلاحظ أن هناك اختلافاً حول ارتفاع حدة هذه المشكلات، فقد جاءت مشكلة عدم وجود مصادر ثابتة لتمويل أجهزة المشاركة فى الترتيب الأول بالنسبة للنموذج الحضرى، بينما جاءت فى الترتيب الثالث بالنسبة للنموذج الريفى، وهذا يشير الى افتقار أجهزة المشاركة الشعبية الى مصاد) -خل ثابتة، يمكن من خلالها تقديم يد العون، والمساهمة لكل المؤسسات المحلية بما فيها المدرسة، والتى تحتاج الى حل مشكلاتها.

وجاءت المشكلة الثانية فى الترتيب بالنسبة للنموذج الحضرى والنموذج الريفى، وهى مشكلة ضعف الإمكانات المادية لأجهزة المشاركة، ويعتقد الباحث أن ضعف هذه الامكانات مشكلة منطقية، تترتب على عدم وجود مصادر ثابتة؛ لتمويل أجهزة المشاركة الشعبية.

واذا كانت مشكلة ارتفاع المتطلبات المادية قد جاءت فى الترتيب الأول بالنسبة للنموذج الريفى، وفى الترتيب الثالث بالنسبة للنموذج الحضرى.. فإن ذلك يرجع- كما يرى الباحث- الى الاعتماد الكلى على الأفراد للمساهمة فى تمويل المتطلبات اللازمة لحلول المشكلات المدرسية بالنسبة لأفراد الريف، أما وإنها قد جاءت فى المرتبة الثالثة بالنسبة لأفراد النموذج الحضرى.. فإن ذلك يرجع الى عدم مساهمتهم المادية فى حل المشكلات المدرسية.

واتفق النموذجان فى تريب المشكلة الأخيرة؛ مما يؤكد عموميتها، وتأثيرها المباشر على قصور دور المشاركة الشعبية وفاعليتها فى حل المشكلات المدرسية، والتى ظهرت فى جدول (٥) بالاستبيان الأول.

من خلال نتائج الاستبيانين السابقين يلاحظ الباحث ما يلى:

أ – أن هناك مجموعة من العوائق القانونية والتشريعية، التى تحول دون قيام أجهزة المشاركة الشعبية بدورها الطبيعى فى المساهمة فى حلول مشكلات المدرسة، ومن هذه العوائق القانونية ما ظهر بالجدول (٦) بالاستبيان الثانى. ويعتقد الباحث أن هذه العوائق كانت سببا مباشرا لظهور كثير من المشكلات المدرسية؛ خاصة ما يتصل بدور المدرسة الطبيعى فى تنمية المجتمعات المحلية التى توجد فيها.

ب – أسهمت العوائق التنظيمية لأجهزة المشاركة الشعبية فى قصور قدرتها على المساهمة بفاعلية فى حل مشكلات المجتمعات المحلية والموسسات المختلفة بما فيها المدرسة، واتضح ذلك بصورة كبيرة فى عدم قدرة المدرسة على مد جسور العلاقات بينها وبين أجهزة المشاركة؛ للاستفادة منها فى حل ما يعترضها من مشكلات، تعوق تحقيق أهدافها.

جـ – انعكست العوائق الاجتماعية والنفسية التى حالت بين أفراد المجتمع والعمل الجمعى على مشكلات المتطلبات الاجتماعية بالمدرسة، لاعتبارات اجتماعية، هى أن المدرسة منظومة فرعية فى منظومة المجتمع، وما يؤثر على دور المشاركة من عوائق اجتماعية –بالضرورة– يكون له أثر على العلاقات الاجتماعية المدرسية.

د – أن العوائق الثقافية التى حددت اتجاه ومسار المشاركة الشعبية فى نطاق ضيق ومحدود، وكان له انعكاس فى المشكلات المدرسية من حيث قصور الإمكانات البشرية؛ مما جعل وزارة التربية والتعليم تستعين بخريجى المعاهد والجامعات من غير المتخصصين لسد العجز، على الرغم من الانتشار الواسع والكبير لكليات التربية، والنوعية منها مما يدعو الى إعادة صياغة الوضع الثقافى والاجتماعى للمعلم لرفع مكانته، بما يتلاءم مع مهامه التربوية فى المجتمع.

هـ – ليس هناك ثمة شك فى أن العوائق الاقتصادية لأجهزة المشاركة الشعبية تؤثر بالضرورة على قدرتها، وفاعليتها فى تحقيق أهدافها، ودورها فى حل ما يعترض المجتمعات المحلية من مشكلات، وقد أثر هذا بدوره على ما ظهر من مشكلات مادية فى المجتمع المدرسى.

التوصيات :

يوصى الباحث من خلال نتائج الدراسة الميدانية؛ حتى يمكن أن تحقق المشاركة الشعبية دورها الفعال فى تنمية المجتمعات، وحل مشكلاتها خاصة ما يتعلق بالمدرسة كمؤسسة اجتماعية، والتى فى حاجة ماسة لإزالة العقبات عن طريق مسيرتها؛ ليمكنها أن تصل إلى أعلى درجة من تحقيق أهدافها، يوصى الباحث بما يلى:

أولا : فيما يتصل بالعوائق القانونية والتشريعية:

١ – أن يعاد صياغة القوانين والتشريعات، التى تعوق أجهزة المشاركة عن تحقيق الأدوار المطلوبة منها، لتحقيق أهدافها.

٣ – إزالة تضارب التشريعات والقوانين، التى تحول دون معرفة الاختصاصات الدقيقة لكل جهاز من أجهزة المشاركة.

٣ – العمل بكل الوسائل الممكنة لازالة الفجوة بين التشريعات ووسائل تنفيذها، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما سبق.

ثانياً : فيما يتصل بالعوائق التنظيمية:

– يمثل مديرو التربية والتعليم، ومديرو المراحل التعليمية، والادارات والمدارس المختلفة بالتعيين فى مختلف مستويات أجهزة المشاركة؛ لضمان عرض مشكلات المراحل التعليمية، واقتراح الحلول المناسبة حسب رؤيتهم وإمكانات هذه الأجهزة.

ثالثاً : فيما يتصل بالعوائق الاجتماعية والنفسية:

١ – إقامة احتفال سنوى لتكريم القيادات والأفراد والمجموعات، التى ساهمت بجهد مادى أو معنوى فى سبيل إزالة العقبات وحل المشكلات؛ لتحقيق المدرسة الدور المنشود منها.

٢ – إبراز أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لجهود المشاركة الشعبية، التى ساهمت فى حل المشكلات المدرسية لحفز المشاعر والاتجاهات، نحو العمل على حل المشكلات المدرسية بالجهود الذاتية.

رابعاً : فيما يتصل بالعوائق الثقافية :

من الضرورى أن تبث أجهزة الاعلام بمختلف أنواعها برامج موجهة الى جميع أفراد الشعب، كافة مستوياتهم الثقافية؛ لتوعيتهم بمشكلات المدرسة، التى تعانى منها وأثرها فى انخفاض مستوى تربية أبنائهم التلاميذ،ودورهم فى حل هذه المشكلات حتى يمكن للمدرسة من الارتفاع بمستوى العملية التربوية والتعليمية، التى تحقق لهم القبول والرضا.

خامساً : فيما يتصل بالعوائق الاقتصادية :

١ – فرض رسوم بصورة منتظمة على الموسسات الإنتاجية، يخصص عائدها لتمويل أجهزة المشاركة؛ حتى يمكنها المساهمة فى حل المشكلات المادية، التى تعوق المدرسة فى مسيرتها التربوية.

٢ – خصم قيمة ما يدفع من تبرعات ومساعدات عينية؛ لحل مشكلات المدرسة المادية من الوعاء الضريبى للممول.

جامعة أسيوط
كلية التربية بأسوان
قسم اصول التربية

استبيان

دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية

الاستاذ الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد.

يهدف هذا الاستبيان الى معرفة دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المدرسية.

برجاء قراءة عبارات هذا الاستبيان، والإجابة عن كل عبارة بصراحة وصدق، علماً بأن استجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة ولا تستخدم الا فى أغراض البحث العلمى.

وشكرا على تعاونكم مقدماً

الباحث

استبيان (١)

المشكلات التي تعوق مسيرة العملية التعليمية في المدارس

م	المحور	العبارات	درجة الموافقة		
			نعم	الي حد ما	لا
ا	مشكلات المتطلبات التنموية	١ - عدم مشاركة المدرسة فى التنمية المحلية. ٢ - عدم وعى المدرسين بالمشكلات المحلية. ٣ - انفصال أجهزة التخطيط المحلية عن المدرسة. ٤ - قصور وعى أجهزة التخطيط بدور المدرسة فى التنمية المحلية.			
ب	مشكلات الاتصال والتنظيم	١ - عدم وجود مندوب اتصال بين أجهزة المشاركة والمدرسة. ٢ - صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية. ٣ - قلة فاعلية مجالس الآباء. ٤ - انفصال المؤسسات التشريعية عن المدرسة.			
جـ	مشكلات المتطلبات الاجتماعية	١ - سوء العلاقات الاجتماعية المدرسية. ٢ - انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والتلاميذ. ٣ - انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والأسرة. ٤ - انفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى.			
د	مشكلات الامكانات البشرية	١ - نقص مدرسى المواد الأساسية. ٢ - نقص مدرسى الأنشطة. ٣ - نقصص الاداريين. ٤ - نقص العمالة المعاونة.			
هـ	مشكلات الامكانات المادية	١ - نقص المبانى المدرسية. ٢ - نقص الأثاث المدرسى. ٣ - نقص أدوات المعامل والتجريب. ٤ - نقص متطلبات الأنشطة التربوية.			

استبيان (٢)
عوائق وقصور أجهزة المشاركة الشعبية

م	المحور	العبارات	درجة الموافقة		
			نعم	الي حد ما	لا
أ	عوائق قانونية وتشريعية	١ - قصور القوانين الحالية فى تحقيق أعلى درجة من المشاركة. ٢ - عدم تطبيق نصوص القوانين والتشريعات التى تسهم فى دفع المشاركة الشعبية. ٣ - تضارب التشريعات وعدم اتساقها. ٤ - الفجوة القائمة بين التشريع والتنفيذ.			
ب	عوائق تنظيمية	١ - انفال قنوات الاتصال بين المدرسة وأجهزة المشاركة الشعبية. ٢ - عدم وضوح مسئوليات الأجهزة بالنسبة للمدرسة. ٣ - عدم وجود تنسيق بين أجهزة المشاركة والمؤسسات التعليمية. ٤ - السيطرة الفردية على أجهزة المشاركة الشعبية.			
جـ	عوائق اجتماعية نفسية	١ - قيود العادات والتقاليد التى تقلل من العمل الجمعى. ٢ - الخوف من التطوع للمشاركة فى العمل الجمعى. ٣ - التشكك فى العمل الشعبى. ٤ - عدم تشجيع المسئولين معنويا للمشاركة الشعبية.			
د	عوائق ثقافية	١ - ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين. ٢ - عدم الوعى بمشكلات المدرسة. ٣ - عدم الوعى بأهداف المشاركة الشعبية. ٤ - عدم وعى أفراد المجتمع وأسس العمل التعاونى.			
هـ	عوائق ثقافية	١ - ارتفاع المتطلبات المادية للمساهمة فى المشاركة الشعبية. ٢ - إحجام الأفراد عن المشاركة لانخفاض دخولهم المادية. ٣ - ضعف الإمكانات المادية لأجهزة المشاركة. ٤ - عدم وجود مصادر ثابتة لتمويل أجهزة المشاركة.			

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١ – ادجار فور: تعلم لتكن، ترجمة حنفى بن عيسى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، ١٩٧٦، ط٢ .

٢ – أنور عطية العدل: «المشاركة الشعبية والتنمية المحلية»، مؤتمر التنمية المحلية فى مصر، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٦ .

٣ – سعد جمعة: «نظريات فى استراتيجية التنمية»، مجلة تنمية المجتمع، ع٣، ١٩٧٨ .

٤ – سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية – رؤية واقعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى، ١٩٨٤ .

٥ – صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى، القاهرة، دار التعاون للطباعة، ١٩٧٢ .

٦ – ظريف بطرس: «المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية»، المنظمة العربية للعلوم الادارية، إدارة التنمية الريفية، المجلد الأول، الدراسات والبحوث النظرية، ١٩٧٨ .

٧ – عبدالحافظ مراد: «التنظيمات الشعبية ودورها فى التنمية الريفية»، الحلقة الدراسية الثالثة عن المشاركة الشعبية والتنمية الريفية، جامعة الدول العربية، الاسكندرية، ١٩٧٥ .

٨ – عبد العليم رضا عبدالعال: «استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة (بولاق الدكرور)، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٠ .

٩ – عبدالملك الحمد: «التعليم العام والإنماء البشرى فى الخليج العربى»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع٢، الكويت، يناير ١٩٧٥ .

١٠ – عبدالمنعم شوقى: تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٠ .

١١ – ------: «مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية، المؤتمر الرابع للادارة المحلية– ادارة التنمية الريفية، المملكة المغربية، طنجة، ١٩٧٨ .

١٢ – عبدالمنعم هاشم، وعدلى سليمان: الجماعات بين التنشئة والتنمية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٣ .

١٣ – عبدالهادى الجوهرى: «المشاركة الشعبية والتنمية، القاهرة، مجلة تنمية المجتمع، ع٤، ١٩٧٨ .

١٤ – ------ : «المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية»، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٥، ع١، يناير ١٩٨٧ .

١٥ – على لطفى: دراسات فى تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠ .

١٦ – علية حسن حسين: الواحات الخارجة، دراسة فى التنمية والتغيير فى المجتمعات المستحدثة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥ .

١٧ – علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقا، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧ .

١٨ – عمر عبدالعزيز: «أثر البيئة الاجتماعية فى المشكلات المدرسية، مؤتمر التنمية الاجتماعية بمحافظة أسوان، بحث غير منشور، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، ١٩٨٧ .

١٩ – فؤاد البهى السيد: علم النفس الاحصائى وقياس العقل البشرى، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٩ .

٢٠ – لبيب زمزم: «الحكم المحلى بين النظرية والتطبيق، مجلة المدير العربى، ع٧٣، ١٩٨١ .

٢١ – محمد حسن عبدالعال: «اشراك الأهالى فى البرامج الارشادية فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٨٠ .

٢٢ – محمد حلمى أنور: «الأمية وعلاقتها بأدوات الاتصال الجماهيرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ع٣، المجلد ١٨ ، ١٩٨٢ .

٢٣ – محمد عزت عبدالموجود وآخرون: أساسيات المنهج وتنظيماته، القاهرة، دار الثقافة للطبع والنشر، ١٩٨١ .

٢٤ – محمد منير مرسى: ادارة وتنظيم التعليم العام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٤ .

٢٥ – محيى الدين صابر: الادارة المحلية ودورها فى تنمية المجتمع، سرس الليان، مطبعة مركز تنمية المجتمع، ١٩٦٢ .

٢٦ – مريم مصطفى: العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تنمية المجتمع، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨٦ .

٢٧ – مصطفى عبدالرحمن درويش: أنماط الإدارة التعليمية، دراسة مقارنة، أسيوط، مكتبة الطليعة، ١٩٧٧ .

٢٨ – يوسف أسعد: «هل التربية عمل سياسى؟»، صحيفة التربية، القاهرة، ع٤، ١٩٦٣ .

٢٩ – يوسف ميخائيل أسعار، التربية لمجتمع متحرر، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٧٩ .

٣٠ – ---------- : المدرسة والتوجيه السياسى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٧ .

ثانيا : القرارات :

٣١ – قرار رئيس ج. م. ع بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الادارة المحلية، ١٩٦٠ .

٣٢ – قرار رئيس ج. م. ع بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ قانون الادارة المحلية .

٣٣ – وزارة الشئون الاجتماعية، القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٣٤ – وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٩ ، القاهرة، مطابع الوزارة، ١٩٦٩ .

ثالثا : المراجع الأجنبية :

35 - Elmer Huberi Johnson, Crime Correction and Society Introduction to Crinnology, London, Roultedge and Kegan, 1978.

36 - Irving A. Spergel, Social Planning and Community Organization Community Development in Encyclopedia of Social Work, N.J.,N.A.S.W., 1977.

37 - Michael Rush & Philip Althaff, An Introduction to Political Sociology, London, Nelson & Sons ltd, 1971.

38 - Richard Parvis, The Social Development Concept, CSW/ APM-Washington Univ., March 11, 1980.

39 - Schram W. (ed), The Process and Effects of Mass Communication, Urban University of Uinols Press, 1955.

بعض المشكلات التى تواجه معلم التعليم الابتدائى، فى ضوء التغيرات التكنولوجية المعاصرة

«دراسة ميدانية»

مقدمة :

يعد معلم التعليم الابتدائى إحدى الدعامات الأساسية لاصلاح التعليم فى أى مجتمع، ونظراً لهذه الأهمية فقد ارتقى الوعى بأهمية المعلم لدى المجتمعات المتقدمة، حتى أصبح الركيزة الأساسية، التى من خلالها يتم تغيير الأهداف الاستراتيجية للدول. وتفوق أهمية المعلم- باعتباره أحد محاور العملية التربوية- جميع الامكانات المادية والبشرية الأخرى، التى يتوقف عليها نجاح التعليم وفاعليته. فعلى سبيل المثال.. قد يتم تطوير المناهج، وما تتضمنه من أهداف، ومع ذلك لا يتحقق منها كثير، إلا اذا كان المعلم قادراً على تحقيق ما تهدف اليه، ولن يكون ذلك إلا من خلال معلم، تم إعداده بطريقة تعمق من إعداده الاكاديمى والتربوى والثقافى، ومنهج يحسن التفاعل معه، ويتحقق منه التكامل فى بناء شخصية المتعلم. ولا يتوقف نجاح العملية التعليمية على الإعداد المتكامل للمعلم، بل إن رضا المعلم عن عمله واستقراره فيه يؤثر فى كفاءة التعملية العليمية، وبالتالى.. فإنه اذا كان المعلم يشعر بالقلق فى مجتمع يسوده عدم التغير، فكيف يكون الحال لمجتمع دائم التغير؟ حيث أصبح التغير ظاهرة عامة، تؤثر فى كافة المنظومات الاجتماعية والاقتصادية، كما تتميز التغيرات التكنولوجية بأنها أسرع أنواع التغيرات، التى تؤثر على معلم المرحلة الابتدائية، وذلك أن إصلاح التعليم يتطلب -بجانب تطوير المناهج وإصلاح المبانى وزيادة الاعتمادات- معلماً على قدر عال من الوعى التربوى، وقد أصبح من الضرورى الكشف عن المشكلات الفعلية، التى يعانى منها المعلم، والتى قد تعوق حركة التوافق بين المتطلبات التربوية والتغيرات التكنولوجية.

ولقد تعددت الدراسات وتنوعت بحثاً عن أفضل الطرق لعلاج المشكلات، التى يتعرض لها المعلم من خلال أدائه لواجبه القومى والإنسانى. ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة التى أجريت من خلال مكتب التربية العربى لدول الخليج، بهدف الكشف عن المشكلات، التى تواجه الإدارة المدرسية من وجهة نظر المديرين فى مدارس المرحلة الابتدائية بدول الخليج. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك مشكلات تتعلق بكل من التلاميذ، وأولياء الأمور، والبيئة التعليمية والأبنية المدرسية، والوسائل التعليمية، والتجهيزات المدرسية، والامتحانات والكتب والمناهج المدرسية (٢، ١٩٨٤).

مشكلات البحث :

إن التغيير الحادث فى المجتمع المصرى فى حاجة ماسة عديد من المتطلبات التربوية لمواجهتها، والقصور فى مقابلة ذلك بأسلوب علمى، يؤدى الى ظهور مجموعة من المشكلات، التى قد يعانى منها معلم المرحلة الابتدائية على وجه الخصوص؛ مما يؤثر على مستوى ادائه لرسالته، وينعكس هذا على تكوين واعداد تلاميذه. وقد اختار الباحثان جانباً من جوانب مشكلات المعلم فى المرحلة الابتدائية، يرتبط بالتغيرات التكنولوجية كموضوع للدراسة الحالية، وتم تحديده فى السؤال التالى:

ما أهم المشكلات التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية، والمترتبة على التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى؟

يتفرع عن السؤال السابق الأسئلة الفرعية التالية :

أ – ما التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى، التى قد تؤثر على أداء معلم المرحلة الابتدائية؟

ب – ما مدى شيوع انعكاسات التغيرات التكنولوجية على المجتمع المصرى، من وجهة نظر معلمى التعليم الابتدائى؟

جـ – ما أهم المتطلبات التربوية المناسبة لمواجهة تلك التغيرات التكنولوجية، ومدى إدراك معلمى التعليم الابتدائى لأهميتها؟

د – ما المشكلات التى تترتب على عدم توافر تلك المتطلبات؛ لمقابلة آثار التغيرات التكنولوجية من وجهة نظر معلمى المرحلة الابتدائية؟

هـ – ما أهم الحلول المقترحة لمواجهة آثار التغيرات التكنولوجية، من وجهة نظر المعلمين فى ضوء نتائج الدراسة؟

أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث فيما يلى:

تأكيد أهمية إعداد وتأهيل معلمى المرحلة الابتدائية لمقابلة التغيرات التكنولوجية فالتغيرات السريعة والمتعددة تعكس عديداً من المشكلات على معلم المرحلة الابتدائية لأسباب، منها:

– إدراك الطفل للتغيرات الحادثة؛ خاصة فى مجال التكنولوجية، التى يشاهدها ويسمعها فى التلفاز.

– الاحاديث المستمرة التى يستمع اليها التلاميذ والخاصة باستبدال الأشياء فى المنزل والمدرسة، والتى تشد انتباههم وتغير من اتجاهاتهم.

– أسلوب الحياة غير الروتينى، الذى يفقد طفل المرحلة الابتدائية استقراره وتكيفه.

– الآثار المترتبة على انتشار واستخدام الألعاب الالكترونية والتكنولوجية.

– الآثار المترتبة على الترويج الإعلانى والإعلامى للسلع المختلفة بوجه عام، وللأجهزة التكنولوجية بوجه خاص.

كل ذلك ساهم فى ظهور بعض المشكلات، التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى ما يلى:

– توضيح بعض آثار التغيرات التكنولوجية المؤثرة فى معلم المرحلة الابتدائية.

- تعرف بعض المتطلبات التربوية اللازمة لمقابلة التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى.

- تعرف نوعية المشكلات التربوية، التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية كنتيجة لقصور المتطلبات التربوية المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية.

منهج البحث :

يعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفى، الذى يعتمد على وصف ما هو كائن؛ بغرض تعرف نوعية المشكلات وتحديدها؛ حتى يمكن اقتراح المتطلبات التربوية المناسبة، التى يمكن من خلالها مقابلة التغيرات التكنولوجية، بما يؤدى الى رفع كفاءة العملية التعليمية وزيادة فاعليتها.

حدود البحث :

سوف يتناول البحث محافظة أسوان بكل أقاليمها الإدارية، ومنها: مدينة اسوان – مركز اسوان مدينة دراو – مدينة كوم أمبو – مدينة ادفو – مدينة نصر؛ باعتبار أن مجتمع البحث شهد تغييرات تكنولوجية واسعة.

أدوات البحث :

استخدم الباحث استبانتين لما يلى:

١ – استبانة لمعرفة شيوع التغيرات الحادثة فى المجال التكنولوجى.

٢ – استبانة لمعرفة أهمية المتطلبات التربوية اللازمة لمقابلة هذه التغيرات التكنولوجية.

وقد تضمنت الاستبيانة سؤالاً مفتوحاً عن أهم المشكلات، التى تواجه المعلمين؛ نتيجة لقصور مقابلة المتطلبات التربوية للتغيرات الكنولوجية.

المستفيدون بالبحث :

١ – مخططو برامج اعداد معلم المرحلة الابتدائية.

٢ – نقابة المهن العليمية.

٣ – المهتمون بشئون الطفل فى المرحلة الابتدائية.

الدراسات السابقة :

١ – دراسة محمد عبدالله حجر، وفاروق سيد عبدالسلام، وابراهيم الماحى (٢، ١٩٨١).

استهدفت الدراسة تعرف المشكلات، التى تواجه المعلم المبتدىء بصفة خاصة، وقد اوضحت نتائجها أن هناك عديداً من المشكلات التعليمية، التى يعانى منها المعلمين أثناء العمل، ومنها مشكلات شخصية ترتبط بالسمات الشخصية للمعلم وقدراته العقلية، وسماته الانفعالية أو المزاجية، ومن المشكلات أيضاً ما قد يكون نتيجة تأثير المعلم بعديد من العوامل النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية، والتى تنجم عن طبيعة التغيرات العلمية والتكنولوجية السائدة.

٢ – دراسة حلمى محمود خليل (٣، ١٩٨٦: ٥٩٣– ٦٠٦)

استهدفت الدراسة معرفة مشكلات إعداد معلم التعليم الأساسى؛ لتدريس المجالات الصناعية وتوصلت الدراسة الى عديد من المشكلات، التى تواجه الدارسين، ومنها مشكلات تتعلق باتجاهات الطلاب نحو المجالات الصناعية، ومشكلات تتعلق بمدى ملاءمة المعلومات الفنية والتدريبات العملية لمتطلبات التعليم الأساسى، ومشكلات تتعلق بالتدريب على التدريس من خلال التربية العملية، وتوضح الدراسة أيضاً مدى القصور فى برامج اعداد معلم التعليم الأساسى قبل الخدمة؛ خاصة المعلمين الذين يعدون لتدريس المجالات الصناعية، والتى تمثل محوراً مهماً فى التعليم الأساسى، وتلقى أيضاً الضوء على القصور الواضح فى إعداد معلمى التخصصات الأخرى.

٣ – دراسة أحمد اسماعيل حجى (٤، ١٩٨٦، ٢٢٥ – ٢٤٤)

تهدف الدراسة الى تقويم نظام تأهيل معلمى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى للمستوى الجامعى، باستخدام التعليم عن بعد، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج فى كل محور من محاورها، من أهمها: قصور النظام المتبع فى اعداد معلم التعليم الاساسى، وأن هناك عديداً من المقومات، التى تعوقه عن تحقيق أهدافه، كما أوضحت الدراسة فى تحليلها النهائى مدى القصور فى إعداد المعلم، وضرورة تطوير برامج إعداد تأهيل معلم المرحلة الابتدائية.

ومن الدراسات الأجنبية لدراسة المشكلات التى تواجه المعلمين أثناء عملهم التربوى :

الدراسات التى أجريت فى المدارس الابتدائية الأمريكية أن المعلم الحديث فى المهنة يواجه مشكلات عديدة، أهمها: تلك المشكلات المتعلقة بالتدريس والنظام والرقابة، وجذب انتباه الطلاب، واستعمال المواد والوسائل التعليمية (٥، ١٩٧٢).

١ – دراسة بوشارد و هل Bouchard & Hule

٢ – دراسة باور Bower

٣ – دراسة ريتشارد سوان Richardson

٤ – دراسة تايلور ومارفن Toylar & Marvin (٦، ١٩٧١)، (٧، ١٩٥٣)، (٨)

وأكدت تلك الدراسات أن المعلمين– وخاصة المبتدئين– منهم يواجهون مشكلات عديدة ومتنوعة، ويمكن تصنيف تلك المشكلات بأنها مشكلات تتعلق بما يلى:

١ – النظام المدرسى.

٢ – طرق التدريس.

٣ – العلاقة بين الآباء.

٤ – تقويم الطلاب.

٥ – النظام بالفصل.

٦ – الادوات والمصادر.

٧ – التخطيط.

غالباً ما تكون لتلك المشكلات المتنوعة التى يعانى منها المعلمون آثارها الخطيرة على درجة إتقان المعلمين لعملهم، كما أن المشكلات الناجمة عن التغيرات العلمية والتكنولوجية السائدة بالمجتمع تزيد من درجة المعاناة.

وذلك دفع الباحثين الى دراسة أهم المشكلات، التى تواجه المعلمين؛ نتيجة تأثرهم بالتغيرات التكنولوجية.

خطوات وإجراءات البحث :

نظراً لطبيعة مشكلة البحث.. فإن الباحث الخطوات التالية:

- القيام بدراسة نظرية لتحديد أهم التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى، وأنواعها وما تفرضه على التربية من متطلبات، ثم تحديد المشكلات المترتبة على عدم مراعاة هذه المتطلبات من قبل معلم المرحلة الابتدائية.

- القيام بدراسة ميدانية تعرف درجة إدراك معلمى المرحلة الابتدائية للتغيرات التكنولوجية، وتحديد وجهة نظرهم فى المتطلبات التربوية الضرورية؛ لمقابلة تلك التغيرات التكنولوجية.

- تم تحديد درجة تكرار بعض المشكلات، التى يتعرض لها معلمو المرحلة الابتدائية، أثناء قيامهم بأدوارهم التربوية والتعليمية.

- تحليل النتائج التى توصلت اليها الدراسة، والتوصل منها الى التوصيات والمقترحات اللازمة.

أولا : بعض التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى:

إن الحياة المعاصرة تزخر بعد من السمات التى تعد انعكاس للتغيرات المتنوعة التى تؤثر فى المجتمع وتعتبر مدخلا هاما لمعرفة المتطلبات التربوية المناسبة للتغيرات التكنولوجية.

وتعد المتغيرات التكنولوجية من أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى اليوم، ولذلك... فإن دراسة تلك التغيرات ومعرفة انعكاساتها على الآفاق الاجتماعية والعلمية فى غاية الأهمية؛ من أجل اعداد معلم، يملك القدرة لمواجهة تلك التغيرات والاستفادة من خيرها؛ حتى يكسب متعلميه الخبرات التعليمية اللازمة؛ لمقابلة تلك التغيرات. (٩، ١٩٧٥، ٥٢٤)

كما أن امتداد التطبيقات التكنولوجية الى المدرسة وتأثيرها على العملية التعليمية أصبح أمراً واقعياً، يحتاج الى التلاؤم معه؛ فلم تعد الكلمة المطبوعة الوسيلة الوحيدة للعلم، بل استحدثت نتيجة لذلك التقدم التكنولوجى عديداً من الوسائل التعليمية، التى أصبحت جزءاً،

لا يتجزأ من المنهج المدرسى بصفة خاصة والعملية التعليمية بصفة عامة، لها أثرها الواضح فى دراسة الاكتشافات التكنولوجية، وما تحدثه من تغيرات مؤثرة على العملية التعليمية بوجه عام.

ويتضح من ذلك أن التغيرات التكنولوجية الشائعة من العوامل المهمة والرئيسية المؤثرة على سلوك المعلم فى عملة المدرس والتربوى، ويتحدد من خلالها نجاح أو فشل مستقبل المتعلم.

ونظرا للارتباط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا.. فإن ذلك يلقى مسئولية كبرى على المتطلبات التربوية فى إعداد المعلم وتدريبه اثناء الخدمة؛ بحيث يصبح الى حد كبير قادراً على مسايرة التغيرات التكنولوجية المرغوب فيها، وبحيث تصبح أداة مهمة، تساعد على التطوير المنشود للمجتمع ١٠، ١٩٨٥، وتؤكد الدراسات السابقة أن المشكلات التى يعانى منها أى مجتمع قد تحدث نتيجة عاملين، هما:

١ – التغيرات الناتجة من نقل التكنولوجيا.

٢ – التغيرات التكنولوجيا المعلومة.

ويشير كثير من الدراسات إلى ان نقل التكنولوجيا قد يسبب بعض التغيرات الضارة (السلبية) على كل من الفرد والمجتمع، ولا يمكن أن يولد فى المجتمع عملية التطوير المنشود، الذى يرجوه المجتمع (١١، ١٩٧٨، ٢٣١) وذلك لان المجتمع عندما يعتمد على أسلوب نقل التكنولوجيا فإنه يأخذ بمفهوم التكنولوجيا على أنها آلات ومعدات وأجهزة أى (منجزات التكنولوجيا).. وحيث إن منجزات التكنولوجيا فى الغرب هى ثمرة عملية تطور حضارى طويلة نسبيا، ولذا، فان استيراد تلك المنجزات قد تصبح جسماً غريباً فى المجتمع كله، كما أن افراد المجتمع يصبحوا دائماً تابعين فكرياً للبلاد التكنولوجية، دون أن يستطيعوا بناء التكنولوجيا الملائمة لبيئتهم، كما أن الخلط بين التكنولوجيا وبين منجزاتها أو منتجاتها قد يؤدى الى مخاطر وأخطاء.

وقد أشار عبدالرحمن الحبيب فى كتابه «ديناميكية الأزمة العالمية»، إلى أن التطورات الى دخلت العالم فى فترة إحلال الطاقة الميكانيكية محل الطاقة البشرية أدت الى التالى: (١٢: ٩٨٤ – ١٨٩ – ١٩٦).

١ – خلق دول تعمل فى إطار نظام دول غير متكافئة معها فى القوة، ولا متسقة مع هرمية الموقع فى الاقتصاد، وبالتالى خلق بالتبعية بشرا منتمين الى مجموعات غريبة عن أصولهم الأولى.

٢ – خلق هيكلا استهلاكيا جديدا.

٣ – زيادة مديونية الدول النامية ووقوعها تحت رحمة الدول التكنولوجية الدائنة.

٤ – انخفاض سعر المواد الأولية بالدول النامية المستوردة للتكنولوجيا؛ مما يؤثر على تلك الدول النامية.

٥ – خلق طبقات جديدة بالدول النامية تزداد ثراء مما تتوصل إليه من أرباح خيالية سريعة بإقامة مشروعات تكنولوجية بالمجتمع، فى مقابل طبقات معدمة، تئن تحت وطأة الاستهلاك الترفى لمنتجات التكنولوجيا، وهذا له أثره فى إشعال نار الحقد والكراهية بين طبقات المجتمع الواحد؛ خاصة بالدول النامية.

علاوة على ما سبق.. فإنه ليس كل جديد تكنولوجيا مفيد للناس، بل إن هناك التكنولوجيا الضارة، وقد اطلق عليها البعض اسم «تكنولوجيا الرعب»، وتلك تتمثل فى أساليب وأدوات الحروب والدمار التكنولوجية، والتى انتشرت فى هذا العصر الحاضر، والتى لها آثارها التى قد تدمر الحضارة الإنسانية كلها (١٣، ١٩٧٣، ٣ – ٨).

هذا بالاضافة الى الآثار الجانبية السيئة، والتى تحدثها الأجهزة والأدوات التكنولوجية الحديثة، وما تسببه من مشكلات ضارة بالفرد والمجتمع. ولعل أوضح مثال على ذلك مشكلة التلوث البيئى، والتى تعتبر ناتجاً رئيسياً للتكنولوجيا – ومشكلة التسمم الغذائى الناتج من استخدام بعض المبيدات، التى تؤثر على النبات، وغيرها من المشكلات.

تلك الدراسات وغيرها كثير تؤكد أن للتكنولوجيا آثاراً جانبية ضارة، وقد ينتج عن تلك الآثار عديد من التغيرات غير المرغوب فيها، والتى تؤثر على المجتمعات ككل خاصة المجتمعات النامية، والتى يعتبر المجمع المصرى منها، وعلى فكر المعلم وحركته فى الإطار التربوى.

ويرى الباحثان ان تلك التغيرات غير المرغوب فيها تؤثر بدرجة ما على المجتمع المصرى، ويمكن أن نطلق على تلك التغيرات مجازاً اسم «التغيرات السلبية»؛ تمييزاً لها عن تلك التغيرات التكنولوجية المرغوبة، التى يمكن ان نسميها مجازاً «التغيرات الايجابية»، والتى تسهم فى تطوير المجتمع وتقدمه.

وتتعدد الآثار المترتبة على التغيرات التكنولوجية؛ حيث أكدت الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ان التقدم التكنولوجى قد تسبب فى إحداث كثير من التغيرات السلبية والايجابية معاً ، كالتصنيع على سبيل المثال تسبب فى عديد من التغيرات، منها : تغير فى العادات والتقاليد، وطرق المعيشة وطرق تربية الأطفال، وازدحام المناطق الصناعية وتكدسها بما ينشأ عنه عديد من التغيرات الاقتصادية العنيفة، وأيضاً الهجرة العشوائية من البيئة الريفية الى المناطق الصناعية، وما يستتبع ذلك من تغيرات اجتماعية ونفسية، علاوة على ما يحدث من تغيرات فى العلاقات النفسية والاجتماعية بين العمال، وبذلك قد يكون التقدم التكنولوجى وما يتبعه من تغيرات سبباً فى إحداث عديد من التغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية، وهذا يؤكد أهمية العامل التكنولوجى فى إحداث عديد من التغيرات. (١٩، ١٩٦٢، ١٢٢-١٢٣)

كما يورد «بيتزف دروكر» بعض التغيرات المهمة، التى أحدثتها التكنولوجيا الحديثة فى المجتمع والثقافة، ومنها: (١٥ ، ١٩٧٦ ، ١١٥ - ١٢٣)

- إعادة صياغة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تحرير المرأة.
- تغيرات فى تنظيم العمل.
- تغير فنون الحرب.
- تغير البيئة الطبيعية الى بيئة صناعية صنعها الإنسان.
- توسيع الآفاق الانسانية.

وأوضح أن التعليم له دور كبير ومهم إزاء تلك التغيرات، وأن عليه أن يوجه تلك التغيرات؛ لتكون مهمة بدرجة كبيرة فى تقدم المجتمع، وأن يسهم فى تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية الملائمة لطبيعة المجتمع المحلى، والتى تساعد فى إحداث تغيرات تكنولوجية مرغوب فيها، من خلال التكنولوجيا المنقولة بما يتفق وطبيعة المجتمع.

ومن هذا المنطلق.. نلاحظ أن المجتمع المصرى – فى الوقت الحاضر – يواجه عديد من التغيرات السلبية، التى قد تكون ناشئة من نقل التكنولوجيا، ومن أهم تلك التغيرات ما يلى:

١ – الهجرة الداخلية أو الخارجية الى مناطق الجذب التكنولوجى، وما تسببه من تغيرات، منها:

أ – تكدس السكان فى المدن، وما يؤدى اليه ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية على سكان المدن.

ب – التوتر الذى يصاحب التكيف مع الظروف الجديدة المتغيرة؛ نتيجة للتقدم التكنولوجى، وما يتبع ذلك من تغيرات اجتماعية، قد تصل فى سرعتها الى حد اقتلاعهم الناس من مراسيهم الاجتماعية والحضارية، وما درجوا عليه من قيم (١٦، ١٩٧١، ٨٠-٨١).

٢ – غزو الآلات الحاسبة والاعتماد الكلى على الآلات فى العمل، وما يتبع ذلك من تغيرات، منها:

أ – ارتفاع نسبة البطالة وما يسببه ذلك من تغيرات اجتماعية ونفسية واقتصادية.

ب – انحسار بعض المفاهيم الاجتماعية، مثل مفهوم التعاون والعلاقات الإنسانية؛ مما يؤثر ذلك على إحداث عديد من التغيرات فى القيم الاخلاقية.

جـ – القضاء على الإبداع الشخصى فى المهنة أو الفنون الأخرى؛ لظهور آلات تقوم بالعمل الذى يزيده الإنسان.

٣ – التكنولوجيا الضارة وآثارها الجانبية وما تحدثه من تغيرات سلبية، مثل:

أ – القلق والتوتر الذى يعانيه أفراد المجتمع من انتشار وسائل الدمار المختلفة.

ب – عدم توافر الأمن والأمان لدى أفراد المجتمع؛ نتيجة للوسائل التكنولوجية، التى استحدثت للتجسس، ونقل الأسرار من أى مكان فى العالم مثل الأقمار الصناعية المنتشرة فى الفضاء.

جـ – التغيرات الاجتماعية والنفسية المختلفة، التى تصاحب ظهور عديد من المشكلات التى سببها التقدم التكنولوجى، مثل مشكلات:

(التلوث – الضوضاء – الازدياد السكانى – نقص الموارد الغذائية – التسمم الغذائى... الخ)

٤ – طغيان المادية والتشكيك فى كثير من القيم، التى يدين بها المجتمع، وهذا له اثره الواضح فى إحداث عديد من التغيرات السلبية، مثل :

أ – التحرر من القيود الأسرية.

ب – التحرر من القيم الروحية والدينية.

جـ – تزايد الاهتمام بالمصلحة الشخصية دون المصلحة العامة.

٥ – اتساع الهوة بين الدول المتقدمة تكنولوجيا والدول المتخلفة، وذلك له آثاره فى إحداث عديد من التغيرات، مثل:

أ – زيادة حدة السيطرة من الدول المتقدمة على الدول المتخلفة.

ب – تسخير كل وسائل الاعلام والاتصال لخدمة الدول المتقدمة، ولزيادة فرصة سيطرتها على الدول المتخلفة.

جـ – ازدياد الحقد والكراهية بين أفراد الدول الفقيرة والغنية.

وفى ضوء ما سبق أيضا من دراسات.. يرى الباحثان أن التكنولوجيا المحلية الملائمة والمناسبة لطبيعة المجتمع المحلى، لها آثارها الايجابية، وتؤدى الى عديد من التغيرات الايجابية للمجتمع، والتى تسهم فى رقى وتقدم المجتمع. ومن تلك التغيرات ما يلى:

١ – التغيرات المادية :

وتشمل تغيراً فى أسلوب الحياة، سواء من حيث المسكن أو الملبس أو المأكل، أو من حيث طرق المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، أو طرق العلاج والوقاية من الأمراض، أو من حيث وسائل الانتاج أو وسائل التسلية وقضاء وقت الفراغ، أو وسائل القتال والحرب...الخ. تلك التغيرات قد تؤدى إلى نهضة فى اقتصاديات الأمم وصناعتها، ومن البديهى أن أنواع التغيرات المتعددة تدعو إلى الحاجة الماسة لتطوير العملية التعليمية.(١٧، ١٩٧٣، ٦).

٢ – التغيرات الاجتماعية:

وتشمل التغيرات المتعلقة بحياة الناس العائلية والأسرية وعلاقاتهم معاً؛ نتيجة استخدام الوسائل الحديثة فى كل معاملاتهم.

٣ – تغيرات سياسية واقتصادية وحربية.

٤ – تغيرات فكرية : وتشمل تغيير كثير من المفاهيم، مثل مفهوم الزمان أو المكان.

٥ – تغيرات فى مجال تنمية ورفع مستوى الفرد وتكيفه مع واقعه الحاضر وتفاؤله بالمستقبل.

٦ – تغيرات فى مجال العمل وتنظيمه.

٧ – تغيرات فى اتجاهات الأفراد.

حيث أصبح الإنسان المعاصر يؤمن بالتفكير والتخطيط العلمى، ويرفض التعصب العنصرى والدينى، ويؤمنون بأهمية العلم والدين معاً كوسائل لتقدم المجتمع، ويؤمنون بأهمية التعاون والتفاهم بين أفراد المجتمعات المختلفة.

وبتحليل أنواع تلك التغيرات التكنولوجية السائدة بالمجتمع المصرى.. يتضح أن تلك التغيرات أثرت وتؤثر على الفرد كعضو فى المجتمع، وكذلك على المجتمع المحلى ككل، كما أن لها تأثيرها على المجتمع العالمى الإنسانى، والذى يعتبر المجتمع المصرى مجتمعاً محلياً جزءاً لا يتجزأ منه – كذلك. وإن تلك التغيرات لها آثارها الواضحة على طبيعة العلم ذاته، والذى يعتبر المنبع الأساسى للتكنولوجيا.

– المتطلبات التربوية للتغيرات التكنولوجية السائدة:

أشار كثير من الدراسات السابقة – التى سبق ذكرها – الى مفهوم المتطلبات التربوية، وهى تعنى كما يرى الباحثان أنها تمثل الأسس والمبادىء العامة التربوية المشتقة من نتائج البحوث التربوية والنفسية، والتى ثبت – الى حد ما – صحتها وإمكانية تنفيذها بغرض مسايرة، ومقابلة تلك التغيرات التكنولوجية، والتى إذا أمكن الاستفادة منها ووضعها موضع التنفيذ الفعلى أثناء إعداد المنهج الدراسى أو تنفيذه، يمكن ان يكون المنهج بذلك وسيلة جادة

ومهمة؛ لاعداد المتعلمين لمواجهة تلك التغيرات والاستعداد لها، من خلال تقبل التغيرات المرغوب فيها، أو توجيه التغيرات غير المرغوب فيها الوجهة التربوية السليمة.

ويشير اسماعيل صبرى عبدالله إلى ان نقل التكنولوجيا، دون أن تكون ملائمة لطبيعة المجتمع له آثاره الجانبية، التى قد تتسبب فى إحداث عديد من التغيرات السلبية، ولذلك يرى أن البديل لنقل التكنولوجيا دون وعى، هو التكنولوجيا الملائمة، ولقد حددها الباحثان بأنها «هى تطبيق مجتمع محدد لعلوم الطبيعة بحثاً عن حلول لمشكلات محددة، يواجهها معتمداً على الامكانات المتاحة له، مستلهماً القيم الحضارية التى يؤمن بها «وأن تلك التكنولوجيا الملائمة هى التى تستجيب للاعتبارات التالية: (١١، ١٩٧٨، ٥٣٧ - ٥٤٩)

١ - الندرة النسبية لعوامل الانتاج.

٢ - البيئة الطبيعية.

٣ - استراتيجية التنمية.

٤ - البيئة الحضارية.

وأوضح الباحث ان المتطلبات التربوية التى يجب الأخذ بها فى ذلك، هى ضرورة بناء القدرات التكنولوجية الذاية ودعمها، وأن ذلك يتطلب ما يلى:

١ - الانتقاء

ويعنى أن نبدأ بدراسة الاساليب التكنولوجية المعروفة فى المجال، الذى نريد ممارسة الانتاج فيه (انتقاء المناسب منها، وهذا يدعو الى ضرورة الأخذ من الثقافات الانسانية الأخرى والاستفادة منها بغرض تطوير ثقافة المجتمع المحلى).

٢ - التطويع

وهذه تتطلب الدراسة الوافية لاكتشاف حلول ووسائل للتطويع، لتلك الوسائل التكنولوجية؛ مما يحقق إنتاجية اعلى فى ظروف المجتمع المصرى.

٣ - الابتداع

وهى تتعلق بالجهود التى تبذل، لكى تنمى القدرة على ابتداع أساليب جديدة، ويرى الباحثان أن تلك الاعتبارات يمكن اعتبارها متطلبات تربوية، ينبغى على التعليم بوجه خاص- والتربية بوجه عام -أن يقوم بدورها فى إعداد الافراد الإعداد المناسب لها.

وفى ضوء ما سبق من دراسات.. فإن المتطلبات التربوية التى تسهم فى توجيه التغيرات التكنولوجية فى الاتجاه المناسب لتقدم المجتمع يمكن أيضا تصنيفها فى ضوء «النسق (المتأثر بالتغيرات التكنولوجية كما يلى :

١ - المتطلبات التربوية المناسبة للتغيرات التكنولوجية المؤثرة فى النسق الفردى: وتتمثل تلك المتطلبات فى المبادىء والأسس التربوية المناسبة لتربية الفرد وتعليمه؛ بحيث يكون قادراً على تقبل التغيرات المرغوبة، والاستعداد لمواجهة التغيرات (الايجابية منها أو السلبية) ، كما تمثل أيضاً المبادىء التى تسهم فى تنمية قدراته التكنولوجية الذاتية.

٢ - المتطلبات التربوية المناسبة للتغيرات التكنولوجية على النسق الاجتماعى: وهذه المتطلبات تتمثل فى تبصير وتوعية المتعلم بالسمات الثقافية الأصيلة بالمجتمع، وما يتصل بها من قيم ومبادىء وعادات وتقاليد، وأيضا كيفية تطويرها من خلال فهم الثقافات الانسانية الأخرى، وتتمثل كذلك فى معرفة المتعلم ببيئته الطبيعية والحضارية، وامكانية استغلال ثروات البيئة الطبيعية بوسائل وأساليب تكنولوجية، ملائمة للبيئة الحضارية والثقافية بالمجتمع، وبما يساعد فى حل مشكلات المجتمع المحلى.

٣ - المتطلبات التربوية المناسبة للتغيرات التكنولوجية على النسق العالمى، ولها آثارها على المجتمع المحلى، وتلك المتطلبات التربوية لها أهميتها للمتعلم؛ حيث تسهم فى تنمية ادراكه لمفهوم التفاهم الدولى. ولذلك.. فإن التربية المناسبة للمتعلم والتى تتفق وطبيعة التغيرات العالمية هى التربية من اجل التفاهم الدولى (١٩ ، ١٩٧٣) ، وتتمثل تلك المتطلبات فى تبصير المتعلم بالثقافات الإنسانية، وضرورة الاستفادة منها بما يسهم فى تطوير ثقافة المجتمع المحلى، ومعرفة أهمية التعاون والتفاهم التام بين المجتمعات ووسائل الاتصال بين المجتمعات، ووسائل جمع المعلومات، والوسائل التكنولوجية المناسبة، والانتقاء منها بما يتفق وطبيعة البيئة المحلية ومشكلاتها. وتوضح الدراسات المتنوعة على أهمية التربوية المهنية، والإعداد المهنى المناسب لطبيعة وأنواع المهن المناسبة لطبيعة التقدم التكنولوجى فى هذا العصر؛ حيث يؤكد وبير A.. D., WELR أن التغير الاجتماعى والتكنولوجى السائد فى هذا العصر قد يدعو الى ان يكون الإعداد المهنى للأفراد جزءاً لا يتجزأ من المنهج المدرسى لكل المتعلمين وانه يجب ان يستقى مادته من طبيعة التغيرات السائدة بالمجتمع، والمحددة لنوعية المهن السائدة بالمجتمع. (٢٠، ١٩٨٤، ١١٨ - ١٢٤)

ثانيا : الدراسات الميدانية

وللتأكد من انطباق الجوانب التى أسفر عنها التحليل النظرى فى مجتمع الدراسة، تم اتباع الخطوات التالية :

١ – تم إعداد استبانتين تناولت الأول التغيرات الشائعة فى مجتمع العينة، وتناولت الثانية المتطلبات التربوية، التى تفرضها هذه التغيرات، وما يترتب على ذلك من مشكلات يواجهها معلم المرحلة الابتدائية، الذى يعمل فى مجتمع العينة، وقد اتبع فى إعداد الاستبانتين الخطوات التالية:

بالنسبة للاستبانة الأولى:

أ – تحديد أنساق التغير فى المجتمع المصرى فى ثلاث مجالات رئيسية، هى:

١ – المستوى الفردى.

٢ – المستوى الاجتماعى.

٣ – المستوى العالمى.

ب – تم صياغة العبارات المناسبة بكل مستوى من هذه المستويات الثلاث.

جـ – أما لتحديد درجة أهمية المتطلبات التربوية التى تفرضها هذه التغيرات.. فقد صمم الباحثان استبانة، تناولت الآتى:

تكنولوجيا التعليم – مشكلات النمو العلمى والمهنى– متابعة التطوير المستمر للمناهج الدراسية– الدراسة المعملية– مشكلات تعليمية عامة (خاصة بالمعلم– خاصة بالنشاط التعليمى– توجيه وارشاد معلم) – مشكلات بيئية (محلية – عالمية) مشكلات ادارية وتنظيمية.

ثم اختتمت الاستبانة بمجموعة من المشكلات، التى اسفر عنها التحليل النظرى لتحديد درجة خطورتها وتأثيرها على المعلمين، وقد ذيل الجزء الأخير من الاستبانة الاستبانتان لدى الباحث.

بسؤال مفتوح تترك الحرية للمعلم لاضافة أى مشكلات أخرى يراها.

٢ – وتم التطبيق على عينة مكونة من (١٠٠ معلم) وذلك بعد التحقيق من صدق الاستبانتين وثاباتهما. ويوضح الجدول[1] توزيع أفراد العينة.

جدول (١) يبين عينة الدراسة من معلمى المرحلة الابتدائية.

م	الاقليم الاداري	عدد المعلمين	المدارس الابتدائية
١	مدينة اسوان	٢٠	مدرسة ابطال التحرير + طه حسين
٢	مركز أسوان	١٥	مدرسة طور ابو سبير + الخطارة
٣	مدينة دراو	١٥	مدرسة الشيخ ابراهيم + نجع يونس
٤	مدينة كوم أمبو	١٥	مدرسة النجاجرة + الحجازية
٥	مدينة أدفو	٢٠	مدرسة المصنع + سيدي الادفوي
٦	مدينة كلابشة النوبة	١٥	مدرسة كلابشة + ابو سنبل

٣ – قد تم تحليل النتائج إحصائياً؛ وفقا لطبيعة كل جانب من الجوانب الثلاثة، وقد روعى فى اختيار العينة ما يلى:

– تمثيل مدارس المدن لإحساس المدرسين بالتغيرات التكنولوجية فيها أكثر من القرى.

– تتركز فى المدن المنشآت الصناعية والسياحية أكثر منها بالقرى.

٤ – من خلال النتائج وتفسيرها تم التوصل الى التوصيات والمقترحات اللازمة لدفع آداء المعلم؛ للتغلب على هذه المشكلات والتواؤم مع الواقع بصورة، تحقق استمرارية تقدم العملية التعليمية التربوية.

المعالجة الإحصائية:

أتبع الباحثان الخطوات التالية لمعالجة نتائج البحث إحصائيا:

١ – حساب النسب المئوية لتكرار درجة الشيوع ودرجة الأهمية لكل من التغيرات التكنولوجية، وكذلك بالنسبة للمشكلات المترتبة على ذلك والمتطلبات المقابلة لها.

٢ – حساب النسب المئوية للمشكلات الواردة إحصائيا لإجابة السؤال المفتوح.

– نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :

إجابة السؤال الأول :

وينص على «ما أهم التغيرات التكنولوجية السائدة فى المجتمع المصرى»

وللإجابة عن السؤال تم تطبيق الاستبانة الخاصة بالتغيرات التكنولوجية على مجموعة الدراسة، وتوضح الجداول التالية درجة إدراكهم لشيوع التغير بالنسبة للمستويات الثلاثة:

جدول رقم (٢) : درجة إدراك المعلمين لشيوع التغيرات التكنولوجية على المستوى الفردى.

م	سمات التغير	درجة الإدراك ٪
١	التغير في أنماط السلوك للفرد.	٦٥
٢	الاعتماد التام علي الآلات التكنولوجية في العمل.	٦٢
٣	تحكم الآلات التكنولوجية في حرية الفرد.	٢١
٤	عدم القدرة علي مقاومة التغيرات التكنولوجية.	٢٢
٥	التحرر من سلطة الأسرة.	٥١
٦	السرعة في اتخاذ القرار	٤٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

– تدرك نسبة غير قليلة من المعلمين أن هناك تغيرات على المستوى الفردى، وأوضح سماتها (١)، (٢) حيث تتغير السلوك الى الأفضل لتتمشى مع التغير التكنولوجى؛ لاعتمادهم الكلى على الآلات التكنولوجية لسرعتها فى قضاء حاجاتهم فى زمن قليل.

- لم توافق نسبة كبيرة من المعلمين على التغيرات الفردية الواردة فى العباراتين (٣)، (٤) لأن الأفراد يرفضون التحكم فى حريتهم الخاصة بأعمالهم.

- كانت استجابة العبارة رقم (٦) فى التذبذب بين الشيوع وعدم الشيوع؛ مما يمكن ارجاعه الى ظروف المجتمع والمجالات التى يتغير فيها العالم.

جدول رقم (٣) : درجة ادراك المعلمين لشيوع التغيرات التكنولوجية على المستوى الاجتماعى.

م	سمات التغير	درجة الادراك ٪
١	التغير في النظام الطبيعي للسكان.	٧٢
٢	التغير في العادات الاجتماعية.	٥٢
٣	تعدد الأنماط الثقافية.	٦٩
٤	التفاوت بين الريف والحضر في احداث التغير.	٤٠
٥	زيادة طغيان الماديات والتشكك منالقيم الدينية.	٦٢
٦	التغير في موازين الثقل الاجتماعي.	٤٢
٧	الهجرة الي مناطق الجذب التكنولوجي.	٤٥
٨	سرعة حركة مجالات الحياة.	٦٤

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- ارتفعت استجابات المعلمين للتغيرات الحادثة فى المستوى الاجتماعى، وخاصة العبارات التى يتضح فيها التغير مثل (١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٨)؛ مما يؤكد أن التغير التكنولوجى ذو تأثير واضح فى مجال المجتمع؛ خاصة بما يتعلق بالسكان ومجالات الحياة والانماط الثقافية.

- اسجابات نسبة متوسطة على بعض ملامح التغير فى الانماط الاجتماعية، مثل: العادات والتقليد والتفاوت بين الريف والحضر فى العبارات (٤)، (٦)، (٧).

- ارتفعت استجابات المعلمين على درجة شيوع التغيرات التكنولوجية على المستوى الاجتماعى؛ مما يؤكد شدة درجة التغير التكنولوجى فى هذا المستوى، والذى فى حاجة ماسة الى متطلبات تربوية مناسبة للاستفادة من ايجابية التغير ومواجهة سلبياته.

جدول رقم (٤) : درجة إدراك المعلمين لشيوع التغيرات التكنولوجية على المستوى العالمى.

م	سمات التغير	درجة الادراك ٪
١	ظهور التجمعات الدولية.	٧٨
٢	تحول العلاقات الدولية في ضوء المصالح المشتركة	٦٩
٣	زيادة درجة طموح البلاد المتقدمة في السيطرة	٥٢
٤	تسخير وسائل الاعلام في السيطرة.	٣٦
٥	زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.	٣٦
٦	انهيار التفاهم المبني علي القيم الانسانية.	٦٦
٧	تزايد القوة العالمية المنفردة.	٤٦
٨	تحطيم تقدم الدول النامية.	٥٥
٩	تذبذب العلاقات بين الدول النامية	٧٦

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- تزداد نسبة المعلمين المؤيدين لظهور التغيرات التكنولوجية والموثرة على المستوى العالمى ككل؛ حيث ارتفعت الاستجابات فى هذا المستوى؛ مما يدل على التأثير الواضح فى العالم كله.

- كانت هناك بعض ملامح التغير التكنولوجى، وان لم تدرك بالدرجة الكافية فى تأثيرها على المستوى العالمى مثل عبارات (٤)، (٥)، (٧)، وهذا راجع الى الاتجاهات، التى تميل الى عدم وضوح ذلك فى المجتمعات النامية لخطورتها.

اجابة السؤال الثانى:

وينص على : «أهم المتطلبات التربوية لمقابلة التغيرات التكنولوجية، المؤثرة على المستويات المختلفة».

جدول (٥) : يوضح أهم المتطلبات التربوية لمقابلة التغيرات التكنولوجية فى المستوى الفردى.

م	العبارات	درجة الأهمية ٪
١	الاشارة الي الانماط المرغوب فيها.	٩٥
٢	تنمية مهارات التعامل مع الآلات.	٩٦
٣	حث المعلم علي تقبل التغيرات المرغوب فيها.	٩٠
٤	زيادة الوعي بأهمية الملكية العامة.	٨٢
٥	تنمية مهارات التفكير النقدي.	٨٧
٦	تنمية اتجاهات ايجابية نحو الأسرة.	٩٨
٧	حث المتعلم علي التعاون مع الآخرين.	٩٤
٨	توعية الأفراد علي الاستفادة من جهد الآخرين.	٩٢
٩	حث المتعلم علي استخدام منهج التفكير العلمي	٩٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- ارتفاع استجابات معظم المعلمين لأهمية المتطلبات التربوية؛ لمقابلة التغيرات الموجبة والسالبة فى المستوى الفردى.

– استجابات قليلة من المعلمين لعدم أهمية المتطلبات التربوية، وقد يرجع ذلك الى :

أ – عدم وعيهم بأهمية المتطلبات التربوية.

ب – قصور الامكانيات وعدم حريتها فى المدرسة.

جـ – الفجوة بين النظرية والتطبيق.

د – مشكلات المعلم التى يعانى منها والتى وردت فى السؤال المفتوح.

جدول (٦) : يوضح أهم المتطلبات التربوية لمقابلة التغيرات التكنولوجية فى المستوى الاجتماعى.

م	العبارات	درجة الأهمية ٪
١	الاستفادة من التدرج الاجتماعي للسكان.	٨٨
٢	توضيح الآثار السلبية لبعض العادات.	٩٦
٣	الارتفاع لمستوي الريف.	٩٠
٤	تنمية القيم الروحية.	٩٦
٥	التأكيد علي العمل الجماعي.	٧٦
٦	تنمية اتجاهات دور الانسان في التنمية.	٩٤
٧	تنمية التعادل بين الموازين الاجتماعية	٧٠
٨	تنمية الانتماء الاجتماعي.	٩٠
٩	حث التعليم في المشاركة في مجالات الحياة.	٨٦

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

– الوعى المرتفع لأهمية المتطلبات التربوية، لمقابلة التغيرات الحادثة فى المستوى الاجتماعى، ويستدل على هذا الوعى من ارتفاع تقدير الاهمية لمعظم عبارات هذا المحور.

– كانت أكبر استجابات فى هذا المستوى للعبارتين (٤)، (٥) لما يلى:

أ – توضح الآثار السلبية لبعض العادات، التى يمكن أن تنتشر من جراء الاعتماد على الوسائل التكنولوجية.

ب – تنمية القيم الروحية باعتبار ان الدين يمثل العلاج الوقائى من الأمراض، والوقاية خير من العلاج.

– انخفضت نسبة الاستجابات للعبارتين (٥)، (٧) وقد يرجع ذلك لما يلى:

– الانفراد بالوحدة كشعور عام بتمثيل فى كل مجالات الحياة.

جدول (٧) : يوضح أهم المتطلبات التربوية؛ لمقابلة التغيرات التكنولوجية فى المستوى العالمى.

م	العبارات	درجة الأهمية ٪
١	التعريف بأهم التجمعات الدولية	٩٠
٢	توعية المتعلمين بأنواع المصالح العالمية المشتركة	٩٤
٣	توعية المتعلمين من أخطار الغزو الثقافي	٩٨
٤	الاستفادة بخبرات الدول المتقدمة	٩٥
٥	توعية المتعلمين بأسس التفاهم الدولي	٨٢
٦	الحث علي الاهتمام بالقيم الإنسانية	٩٢
٧	الحث علي مزيد من الاستقلالية	٧٧
٨	السعي للاستفادة من تقدم الدول الكبري	٧٢
٩	السعي لتثبيت أسس العلاقات بين الدول النامية	٧٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- ارتفاع نسبة الاستجابة للمتطلبات التربوية المناسبة؛ لمقابلة التغيرات التكنولوجية فى المستوى العالمى. وقد ارتفعت نسبة توعية المتعلمين من اخطار الغزو الثقافى، وقد أدرك العديد من المعلمين هذا الجزء من التغيرات، واستجابوا له استجابة عالية.

- انخفضت نسبة الاستجابة للعبارة (٨) من حيث الاستفادة من تقدم الدول الكبرى، وربما يرجع ذلك لعدم السعى الكامل فى الاعتماد على تقدم الدول الكبرى، والإعراض عن الاستفادة من خبرات الدول النامية وما بها من كفاءة علمية جادة.

- يؤكد ارتفاع نسبة الاستجابة فى مقابلة المستوى العالمى الوعى الكامل من المعلمين؛ لاستمرارية اطلاعهم على أهم معالم التكنولوجيا.

اجابة السؤال الثالث:

وينص على «ما أهم المشكلات التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية؛ نتيجة لعدم قدرته على تحقيق المتطلبات التربوية المناسبة للتغيرات العلمية والتكنولوجية «والتى يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (٨)

م	المجال	نوعية المشكلات		درجة الشيوع ٪
		م	المشكلة	
١	تكنولوجيا التعليم	١	مشكلة الحصول علي الوسائل التعليمية	٩٥
		٢	استخدام الوسائل التكنولوجية	٩٠
		٣	اختيار الوسائل المناسبة	٩٢
		٤	انتاج الوسائل التكنولوجية	٩٥
		٥	انتاج الوسائل البديلة من حاجات البيئة المحلية	٩٠
٢	مشكلات النمو العلمي والمهني للمعلم	٦	مشكلة استيعاب النمو المعرفي	٩٥
		٧	مشكلة عدم توافر المصادر والمراجع العلمية	٨٠
		٨	مشكلة عدم جدية برامج التدريب في النمو العلمي والمهني للمعلم.	٩٥

م	المجال	نوعية المشكلات		درجة الشيوع ٪
		م	المشكلة	
٣	متابعة التطوير المستمر للمناهج الدراسية	٩	مشكلة عدم تطوير المحتوى الدراسى للكتاب ليناسب عملية التعليم والتعلم	٧٠
		١٠	مشكلة تعدد الكتب فى المقرر الواحد	٥٥
		١١	مشكلة عدم القدرة على متابعة التطورات المستمرة فى المناهج	٩٥
		١٢	مشكلة عدم مسايرة المناهج للتغيرات الحديثة	٩٠
٤	الدراسة المعملية	١٣	مشكلة عدم القدرة على تشغيل بعض الأجهزة المعملية	٧٥
٥	مشكلات تعليمية عامة (أ) خاصة بالمعلم	١٤	مشكلة الاعتماد على طريقة الالقاء فقط.	٨٢
٦	مشكلات تعليمية (ب) خاصة بالنشاط التعليمى	١٥	مشكلة التخطيط للانشطة خارج المدرسة	٨٠
		١٦	مشكلة عدم القدرة على التخطيط لمناشط جماعية.	٧٥
		١٧	مشكلة اختيار وتخطيط انشطة التعليم الذاتى	٧٥
٧	مشكلات تعليمية (جـ) توجيه وارشاد معلم	١٨	مشكلة اللامبالاة بين الطلاب.	٨٠
		١٩	مشكلة عدم قدرة المتعلم على تقويم نفسه	٩٠
		٢٠	مشكلة التوجيه المهنى للطلاب.	٨٠
		٢١	مشكلة عدم قدرة الطلاب على استخدام المنهج العلمى للتفكير	٩٥
		٢٢	مشكلة التوفيق بين توقعات الطلاب واولياء امورهم لعمل معلم المرحلة الابتدائية	٩٠
٨	مشكلات بيئية	٢٣	مشكلة انتشار بعض العادات والتقاليد الاجتماعية المناهضة لعدم البيئة	٩٥
		٢٤	مشكلة عدم القدرة على ربط التعليم بالبيئة	٦٠
٩	مشكلات بيئية (ب) عالمية	٢٥	مشكلة عدم معرفة المعلم بالمتغيرات الدولية واثرها على البيئة المحلية.	٩٠
		٢٦	مشكلة الهوة الثقافية بين الدول المتقدمة والنامية	٩٥
		٢٧	مشكلة الغزو الثقافى فى الدول النامية.	٨٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

– تزداد حدة المشكلات التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية تلك المشكلات المرتبطة بعدم قدرة المعلم على تحقيق المتطلبات التربوية للتغيرات التكنولوجية، مثل:

١ – مشكلات خاصة باختيار واستخدام تكنولوجيا التعليم.

٢ – مشكلات خاصة بالدراسة المعملية بالمدارس.

كما يتضح تعدد وتنوع المشكلات فى مجالات عمل معلم المرحلة الابتدائية، مما يوضح أثرها على عملة أثناء:

أ – اختيار وتخطيط النشاط التعليمى.

ب – توجيه وإرشاد المتعلم.

جـ – ممارسة أوجه الضبط والتنظيم داخل الفصل وخارجه.

– وجود عدد من المشكلات، التى تواجه معلم المرحلة الابتدائية، ومرتبطة بالبيئة المحلية والعالمية، وقد تكون تلك المشكلات ناتجة من اثر التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على البيئة المحلية والعالمية، وعدم قدرة معلم المرحلة الابتدائية على مواجهة ومقابلة تلك التغيرات بالمتطلبات التربوية المناسبة لها.

– يعانى معلم المرحلة الابتدائية من مشكلات متنوعة مرتبطة بنموه العلمى والمهنى، وتزايد تلك المشكلات، وتأثر المعلم بها يجعله غير قادر على مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة؛ إن لم يكن قادراً على التسليح الذاتى بالعلم والمعرفة الكافية الواعية.

– مشكلات أضافها افراد العينة :

وبجانب المشكلات التى تناولتها الاستبانة، اضاف أفراد العينة (١٨) مشكلة ترتبط بالإدارة وتنظيم والبيئة المحلية والدراسة المعملية والمشكلات التعليمية العامة، وتطوير المناهج، ويوضح الجدول (٩) هذه المشكلات وتكرارها.

جدول (٨) : المشكلات التى أضافها أفراد العينة

م	المجال	نوعية المشكلات		درجة الشيوع ٪
		م	المشكلة	
١	مشكلة النمو العلمى	١	مشكلة الالتحاق بالدراسات العليا	٨٥
	والمهنى للمعلم	٢	مشكلة القوانين الادارية المعوقة للنمو العلمى	٩٥
		٣	مشكلة المشاركة فى برامج التدريب للمعلم	٨٥
٢	متابعة التطوير	٤	مشكلة الموضوعات العلمية ذات المستوى العالى عن مستوى التعليم	٦٥
	المستمر للمناهج الدراسية	٥	مشكلة عدم الاستفادة من التغذية الراجعة لعمل المعلم	٩٥
٣	الدراسة المعلمية	٦	مشكلة نقص الامكانيات المعملية	٨٥
		٧	مشكلة عدم توافر مكان مناسب للدراسة المعملية	٨٥
		٨	مشكلة عدم جدية تقويم الدراسة المعملية	٩٥
٤	مشكلات تعليم عامة	٩	مشكلة رؤية بعض المعلمين لعملهم داخل جدران الفصل فقط	٨٥
	(أ) خاصة بالمعلم	١٠	مشكلة الاعتماد على اسئلة المقال فى التقويم	٦٢
		١١	مشكلة الخلط بين المفاهيم التربوية.	٩٠
٥	(ب) خاصة بتوجيه وارشاد معلم	١٢	مشكلة الطلاب المتأخرين دراسيا.	٥٥
٦	مشكلات بيئية	١٣	مشكلة اساءة استخدام بعض الممتلكات	٨٥
	(محلية)	١٤	مشكلة معرفة مصادر البيئة المحلية.	٥٥
٧	مشكلات ادارية	١٥	مشكلة التخطيط لسياسة الادارة.	٩٥
	وتنظيمية	١٦	مشكلة عدم جدية مجلس الآباء والمعلمين فى ادارة المدرسة	٩٥
		١٧	مشكلة اتخاذ القرار فى ادارة المدرسة.	٨٥
		١٨	مشكلة عدم التزام بعض الطلاب بقوانين وسياسات المدرسة.	٦٥

* ٧٠٪ فأكثر ذات شيوع عال ٥٠٪ فأقل من ٧٠ متوسط الشيوع

يتضح من الجدول السابق ما يلى

– ان المشكلات التى أضافها افراد العينة لا ترتبط ارتباطاً تاماً بالمتغيرات التكنولوجية، وإنما ترتبط بأنشطة عادية تحدث يوميا، وخلال العام الدراسى سواء حدث التغير ام لم يحدث.

ثالثاً: التوصيات والمقترحات

أولا : توصيات ومقترحات مرتبطة باعداد المعلم قبل الخدمة:

١ – ضرورة تطوير برنامج اعداد المعلم للتعليم الابتدائى؛ بحيث يسهم فى تنمية المهارات المناسبة لمواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية الحاضرة والمستقبلية، ومنها:

أ – مهارة استخدام وتشغيل الأجهزة التكنولوجية بالعمل، أو تلك المستخدمة كوسائل تعليمية.

ب – مهارة التعلم الذاتى.

جـ – مهارات التفكير بطريقة علمية.

د – مهارة التخطيط الجيد للعمل التعليمى.

هـ – مهارة اجراء بحوث اجرائية فى مشكلات التعليم والتعلم.

و – مهارة حل المشكلة،

وقد يكون من المقترحات المفيدة لتنفيذ تلك التوصية العامة ما يلى:

١ – ضرورة استحداث مقرر، يسهم فى تكوين تلك المهارات للمعلم والمنفذ، فى بعض الكليات وهى مادة «المشروع البحثى» ؛ بحيث يكلف بها طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة، وتكون من صحة برنامج اعدادهم قبل الخدمة.

٢ – الاهتمام بالجانب العملى فى برنامج اعداد معلم المرحلة الابتدائية، وذلك من خلال استحداث ورش عملية، مثل:

أ – ورشة إنتاج الوسائل التعليمية.

ب – معمل التدريس المصغر.

جـ – معمل الطالب.

وان يحدد لكل معمل مقرر عملى واضح المعالم، وان يكون تقييم الطالب المعلم تقييماً جديا؛ بحيث يكون مقرراً متكاملا يساعد فى إعداد الطالب وتقييمه المتكامل.

٣ – ضرورة الاهتمام بالإعداد الثقافى والاعداد الاجتماعى لمعلم المرحلة الابتدائية، وذلك لكى يكون قادراً على مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية، المرتبطة بالتغيرات العلمية والتكنولوجية وقد يكون من الاقتراحات المفيدة لتنفيذ تلك التوصية ما يلى:

– آثار التكنولوجيا المنقولة والواحدة.

– التغيرات العلمية المعاصرة.

– الثقافة العلمية وعلاقتها بالثقافة الاسلامية.

– المجتمع الغربى.

– النظام العالمى الجديد.

– ضرورة الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية، التى تسهم فى توعية الطالب بدوره فى البيئة المحلية خاصة والمجتمع المصرى عامة.

ومن الاقتراحات المفيدة لتنفيذ تلك التوصية، ما يلى:

– الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية داخل معهد الإعداد للمعلمين.

– الاهتمام بالتخطيط الجيد للأنشطة الاجتماعية، التى تسهم فى ربط الطالب المعلم بالبيئة المحلية.

ثانياً : توصيات واقتراحات خاصة بتطوير برامج اعداد المعلم اثناء الخدمة. ومن التوصيات والاقتراحات المفيدة فى ذلك المجال:

١ – ضرورة تطوير برامج التدريب التجديدية والمستمرة لمعلم المرحلة الابتدائية.

ومن الاقتراحات المفيدة لتنفيذ تلك التوصية ما يلى :

أ – ضرورة الإعداد لبرامج التدريب بعد التخطيط الجيد لها، من خلال تعرف جوانب القوة والضعف لدى المعلمين بالميدان.

ب – ضرورة اشتراك بعض المعلمين عند التخطيط لبرامج التدريب.

جـ – ضرورة التخطيط للبرامج التجديدية للمعلم؛ بحيث لا تركز على الجانب المعرفى فقط، وذلك بالتقليل بقدر الإمكان من المحاضرات المعرفية وزيادة رقعة الجانب المهارى فى اعداد المعلم من خلال اعداد (ورش عمل – تدريبات عملية علمية – أنشطة بحثية..الخ)

د – ضرورة أن يكون تقييم المعلم فى تلك البرامج تقييماً جدياً.

٢ – ضرورة الاهتمام بالجوانب المعرفية والمهارية للمعلم، وذلك من خلال توفير ما يلى:

أ – توفير المراجع العلمية فى مجال التخصص العلمى والمهنى، فى مكتبات عامة تلحق بالمدرسة.

ب – إمداد المعلم بصفة دورية ومستمرة بمجلات علمية ومهنية دورية، ومنها:

مجلة فى تكنولوجيا التعليم – مجلة فى البيئة– مجلة مهنية تخصصية.

٣ – الاهتمام ببرنامج مخطط تخطيطاً جيداً للنمو العلمى والمهنى للمعلم داخل المدرسة، ويرتبط ذلك بزيارات المعلمين بعضهم ببعض داخل الفصول المدرسية، وبإشراف وتوجيه كل من الموجه وناظر المدرسة والمدرس الأول.

٤ – الاهتمام بإعداد المعلم «ذى النقد الدولى»، وذلك بإعداد بعثات منظمة للمعلمين لدول العالم المتقدم كمهمات علمية، يقومون فيها بالاطلاع على أحدث ما وصل اليه العلم من تقدم علمى، ويقومون بالتدريب على أحدث الوسائل والآلات التكنولوجية.

٥ – عقد لقاءات دورية منظمة من المعلمين، من خلال:

أ – المؤتمرات المحلية العامة التى يشترك فيها كافة المعلمين ذوى التخصص.

ب – الكفاءات العلمية المتخصصة مع موجهى المواد الدراسية.

جـ – اللقاءات الموسعة مع جميع معلمى المدرسة، أو معلمى المرحلة، أو معلمى المنطقة التعليمية.

د – الكفاءات الخاصة مع أعضاء التخصص الصيفى، وبإشراف المعلم الأول.

هـ – المؤتمرات الموسعة التى يشترك فيها المعلمون بالجمهورية أو المحافظة.

٦ – دراسة خصائص المواد التعليمية لاختيار أكثرها مناسبة لمعالجة مشكلات تربوية، مثل: مشكلة محو الأمية وتعليم الكبار، وتوصيل التعليم الى أماكن يتعذر انشاء المدارس بها، أو اعداد المختبرات التى تحتاجها بعض العلوم، أو المشكلات المتعلقة بها من التدريس مثل ازدحام الفصول، وتقديم الخبرات التى يصعب على مدرس الفصل توفيرها فى الحصة. فقد يكون من الأفضل استثمار خصائص التليفزيون فى إعداد برامج تعليمية؛ لتدريب المعلمين فى أماكن تواجدهم، وبرامج لإثراء خبرة التلاميذ فى بعض المقررات، مثل: تقديم برنامج متكامل، يوضح الصناعات المختلفة الناتجة من البترول.(٢١, ١٩٨٨، ١٣٢)

المراجع : مرتبة طبقاً لترتيبها فى المتن:

١ – مكتبة التربية العربى لدول الخليج : وقائع ندوة مشكلات الادارة المدرسية فى المرحلة الابتدائية بدول الخليج العربى، الرياض – مكتبة التربية العربى لدول الخليج، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.

٢ – محمد عبدالله حجر، فاروق سيد عبدالسلام، ابراهيم الماحى: مشكلات المدرس فى عامه الأول ،بحث منشور، جامعة أم القرى – كلية التربية بمكة المكرمة مركز البحوث التربوية والنفسية – ١٩٨١ .

٣ – حلمى محمد محمود خليل: ،مشكلات اعداد معلم التعليم الاساسى لتدريس المجالات الصناعية، بحث مقدم إلى مؤتمر معلم التعليم الاساسى الحاضر والمستقبل، كلية التربية–جامعة حلوان– ١٩٨٦ .

٤ – احمد اسماعيل حجى: ،دراسة تقويمية لنظام تأهيل معلمى الحلقة الأولى من التعليم الاساسى للمستوى الجامعى فى مصر، باستخدام التعليم عن بعد ،بحث مقدم لمؤتمر التعليم الاساسى: الحاضر والمستقبل، كلية التربية، جامعة حلوان، فبراير ١٩٨٦ .

5 - Charles, A., Sociology : An Introducation (N., g., Prentice-Hall Englewood, Cliffs. 1972.

6 - Barak, Rosen Shiro, Teaching Behavior Students Achievements (London:National Foundation for Education Research, 1971.

7 - Wiliam, F., Ogburn, Technology and the Standard of living in the United State American Journal of Sociology Vol. LX, No, 4, 1953.

8 - J.. Leslie, Chamberlin, & our childern are changing in Book Curriculum planning, by 1980.

9 - Tanner, Daniel & Laurel N., Tanner Curriculum, Development: Theory into practice (New York: Macmillan pub lishing Co.. Ince., 1975.

١٠ – عبدالمنعم محمد حسين : مناهج العلوم والمتغيرات التكنولوجية السائدة–مطبعة السلام باسوان– كلية التربية– جامعة اسيوط، ١٩٨٥ .

١١ – اسماعيل صبرى عبدالله: استراتيجية التكنولوجيا، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، ومنشور فى كتاب استراتيجية التنمية فى مصر (القاهرة– الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨) .

١٢ – عبدالرحمن الحبيب: «ديناميكية الأزمة العالمية، ملخص كتاب منشور بمجلة العربى، ع (٣٠٢)، يناير (الكويت– وزارة الاعلام– ١٩٨٤).

١٣ – عبدالمنعم الصاوى: تكنولوجيا الرعب وحديث عن الجنس البشرى «مجلة العلم والمجتمع س (٣)، ع (١٠) (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٧٣).

١٤ – محمد أحمد أمين : «المشاكل الناتجة عن مرحلة الانتقال والتصنيع فى مصر فى التكنولوجيا والمجتمع»، حسن الساعاتى (القاهرة، دار المعرفة – ١٩٦٢).

١٥ – دروكر، بيتزف: التكنولوجيا والإدارة والمجتمع – ترجمة صليب بطرس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

١٦ – بكسون، جيرونيما، ت.، العلم والتكنولوجيا خيرها وشرها، مجلة العلم والمجتمع س (١)، ع (٢)، (القاهرة– مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٧١).

١٧ – يوسف صلاح الدين قطب: حاجتنا الى تطوير التربية العلمية وتحديد اهدافنا من تدريس العلوم – صحيفة التربية – س (٢٤)، ع(٣) (القاهرة – رابطة خريجى معاهد التربية– ١٩٧٣).

١٨ – كنوير ذى ليونارد، س: الأبعاد الدولية للتربية – ترجمة عبدالتواب يوسف، مراجعة أحمد محمد سليمان – القاهرة – دار النهضة ١٩٧٣.

19 - WEIR, A., D., "Social and Technological Change: Diversity or Commonality in post school Education "Published in British Journal of Educational Studies Vol. XXXII, No. 2 June, 1984.

٢٠ – حسين حمدى الطوبجى: «التكنولوجيا والتربية – ط٣ – دار القلم – الكويت – ١٩٨٨.